الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي
معهد الحرم المكي الشريف

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

(مُقرَّر مادَّةِ النحو للصَّفِّ الثَّالث الثَّانوي)

تأليف
القاضي بهاء الدِّين عبد الله بن عقيل العقيليّ
المتوفَّى سنة ٧٦٩ هـ رحمه الله

عناية الدّكتور وليد باصمد

مُراجعة
الفريق العلميّ بمعهد الحرم المكّيّ الشّريف

طُبع عام ١٤٤٤هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة

ابن مالك النحوي رحمه الله

اسمه - مولده:

محمد بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين، النحويُّ، الطائيُّ، الجيَّانيُّ مولدًا، الدمشقيُّ وفاة، اشتهر بابن مالك في المشرق والمغرب نسبة لجده الأعلى.

ولد على أرجح الأقوال عام ٥٩٨هـبمدينة "جيًّا" بأرض الأندلس المعروفة اليوم بأسبانيا.

نشأته ورحلاته في طلب العلم:

نشأ ابن مالك في مدينة جيَّان بالأندلس، وكانت بداية طلبه للعلم على مقرئ جيَّان ونحويّها أبي المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن حيَّان الكُلاعي (ت٦٢٨هـ).

ثم رحل في طلب العلم، فيمَّم نحو المشرق فمرَّ في طريقه بإشبيلية، فأخذ عن نحويِّها الكبير أبي علي عمر بن محمد الشَّلَوبين الإشبيلي المتوفى سنة ٦٤٥هـ، بقي عنده بضعة عشر يومًا.

ثم انتقل إلى دمشق، وأخذ عن علمائها، ثم إلى حلب، فلازم فيها النحوي البارع أبا البقاء موفق الدين يعيش بن علي الحلبي المتوفى سنة ٦٤٣هـمدة، ثم انتقل إلى تلميذه أبي عبد الله جمال الدين محمد بن محمد الحلبي المشهور بابن عمرون المتوفى سنة ت٦٤٩هـ.

فأُعْجِب به هذان الإمامان وأجازاه، ورشّحاه للتدريس والإمامة في المدرسة السلطانية، ثم عاد إلى دمشق، وظلّ بها عالمًا يملؤ الدنيا بعلمه، توقره الخاصة والعامة، يؤم مجلسَه للدراسة عليه طلبةُ العلم من الشرق والغرب، وتصدّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ للتدريس بالتربة العادلية، وبالجامع المعمور، فصار شيخَ المدرسة العادلية الكبرى لقسم القراءات والعربية، فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من شدة حرصه على تعليم الناس أنه إذا لم يأته أحد للأخذ يقوم على الشباك، ويقول: "القراءات القراءات، العربية العربية" ثم يدعو ويذهب ويقول: "أنا لا أرى أن ذمتي تبرأ إلا بهذا، فإنه قد لا يعلم أني جالس بهذا المكان لذلك".

مكانتـه العلميـة:

ابن مالك عالم نحرير، وبحر من بحور العلم، نحويٌّ لغويٌّ مقرئ، كان في النحو والتصريف بحرًا متلاطمًا، وإليه المنتهى في علم القراءات في زمانه، كان ثبتًا حافظًا، ذا دين متين، صادق اللهجة، كثير النوافل، حَسَنَ السَّمْت، موفورَ العقل، وقد أورثته هذه الصفات والمنزلة العلمية مكانة لدى أهل زمانه، ومما يدل على مكانته عند الخاصة أنه كان إذا صلّى في المدرسة العادلية يُشَيِّعُه القاضي أبو العباس ابن خلِّكان إلى بيته تعظيما له، قال عنه الإمام النووي: "شيخنا جمال الدين بن مالك: إمام أهل اللغة والأدب في هذه الأعصار بلا مدافعة".

وفاتـه:

توفي ابن مالك سنة ٦٧٢هـ فرحمه الله رحمة واسعة وجزاه عن أمة الإسلام خيرًا.

ترجمـــة الشـــارح

(ابن عقيـــل)

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، أبو محمد، العقيلي -نسبة إلى عقيل بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، الشافعي مذهبًا، الملقب بهاء الدّين، قدم رَحِمَهُ اللهُ القاهرة مملقًا فأقبل على طلب العلم والعناية به حتى مهر فيه.

أخذ القراءات عن التقي الصايغ، وقرأ الحديث والفقه على الزّين بن الكتّاني، وأخذ عن العلاء القونوي الفقه وأصوله، وقرأ النحو على أبي حيّان، ولازمه اثنتي عشرة سنة، فتخرج على يديه، فغدا إمامًا في علوم العربية -علم المعاني، والبيان، والنحو وغيرها-. قال عنه شيخه العلامة المفسر النحوي المشهور بأبي حيّان: "**ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل**".

كان رَحِمَهُ اللهُ جوادًا مهيبًا، أنفق على الفُقَرَاء وطلبة العلم في الفترة التي تولى فيها القضاء نَحْو سِتِّينَ ألف دِرْهَم، وهي فترة لم تتجاوز ثَمَانين يَوْمًا.

تولى رَحِمَهُ اللهُ عددًا من المناصب، مما يدل على علوِّ كعبه وسعة علمه، ومكانته لدى الخاصة والعامة في زمانه، فمن المهام التي تولاها:

- تولى القضاء مدة من الزمان.
- تولى التدريس بزاوية الشافعي بمصر في آخر عمره.
- مكث ثلاثًا وعشرين سنة بالجامع الطّولوني، يفسر القرآن الكريم، ختم خلالها ختمة واحدة ثم ابتدأ ختمة أخرى ومات أثناء ذلك.

توفي ابن عقيل رَحِمَهُ اللَّهُ بالقاهرة ليلة الأربعاء الثالث عشر من ربيع الأول سنة تسع وَسِتِّينَ وَسَبْعمائة رَحِمَهُ اللَّهُ[1].

(١) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (٣/٤٢)، بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة (٢/٤٧).

مقــرر

الصـف الثالـث الثانـوي

التَّأنِيـثُ

عَـــلامَةُ التَّأْنِيـثِ تَـــاءٌ[١] أَوْ أَلِـفْ (٧٥٨) وَفِي أَسَـامٍ[٢] قَـدَّرُوا التَّـا: كَالْكَتِـفْ

وَيُعْـــرَفُ التَّقْـــدِيرُ بِالضَّمِـــيرِ (٧٥٩) وَنَحْـــوِهِ كَالـــرَّدِّ فِي التَّصْـغِـــيرِ

أصلُ الاسمِ أنْ يكونَ مذكَّرًا، والتَّأنيثُ فرعٌ عن التَّذكيرِ.

ولكونِ االتَّذكيرِ هو الأصلَ، استغْنَى الاسمُ المذكَّرُ عن علامةٍ تدلُّ على التَّذكيرِ، ولكونِ التَّأنيثِ فرعًا عن التَّذكيرِ افتقرَ إلى علامةٍ تدلُّ عليهِ، وهي التَّاءُ، والألفُ المقصورةُ، أو الممدودةُ، والتَّاءُ أكثرُ في الاستعمالِ من الألفِ؛ ولذلكَ قُدِّرَتْ في بعضِ الأسماءِ، كـ(عَيْنٍ وكَتِفٍ).

ويُستدلُّ على تأنيثِ مَا لَا علامةَ فيهِ ظاهرةٌ من الأسماءِ المؤنّثةِ: بعودِ الضَّميرِ إليهِ مؤنّثًا، نحو:(الْكَتِفُ نَهَشْتُهَا، وَالْعَيْنُ كَحَلْتُهَا)، وبما أشبهَ ذلكَ، كوصفهِ بالمؤنَّثِ، **نحو**: (أَكَلْتُ كَتِفًا مَشْوِيَّةً)، وكردِّ التَّاء إليهِ في التَّصغيرِ، كـ(كُتَيْفَة، وَيُدَيَّة).

---

(١) شمل قول الناظم:(تاء)أو(ألف): تاء التأنيث المتحركة -وهي المختصة بالأسماء-، والساكنة -وهي المختصة بالأفعال-. وشمل أيضًا: الألف المقصورة والممدودة.

(٢) قوله رَحِمَهُ اللهُ: (وفي أسام): جمع أسماء فهو جمع الجمع.

وَلا تَـــــلِي فَـارِقَـــــةٌ فَـــــعُولا (٧٦٠) أَصْـــلًا وَلا المِفْعَـــالَ وَ الْمِفْعِيـــلا

كَـــذَاكَ مِفْعَـــلٌ وَمَـــا تَـلِيـــهِ (٧٦١) تَـــا الفَـــرْقِ مِـــنْ ذِي فَشُـــذُوذٌ فِيـــهِ

وَمِـــنْ فَعِيـــلٍ كَقَتِيـــلٍ إِنْ تَبِـــعْ (٧٦٢) مَوْصُوفَـــه غَالبًـــا التَّـــا تَـمْتَنِـــعْ

قدْ سبقَ أنَّ هذهِ التَّاءَ إنَّما زِيدتْ في الأسماءِ؛ ليتميّزَ المؤنَّثُ عن المذكَّرِ، وأكثرُ مَا يكونُ ذلكَ في الصفاتِ، كـ(قَائِمٍ وَقَائِمَةٍ، وقَاعِدٍ وقَاعِدَةٍ)، ويقلُّ ذلكَ في الأسماءِ الَّتي ليستْ بصفاتٍ، كـ(رَجُلٍ ورَجُلَةٍ، وإِنْسَانٍ وإِنْسَانَةٍ، وامْرِئٍ وامْرَأَةٍ).

وأشارَ بقولهِ: (وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولا ...الأبيات) إلى أنَّ من الصفاتِ مَا لَا تلحقهُ هذهِ التَّاء، **وهوَ**:

◈ مَا كانَ من الصِّفاتِ علَى (فَعُولٍ)[1] وكانَ بمعنَى فاعلٍ، وإليهِ أشارَ بقولهِ: (أَصْلًا)، واحترَزَ بذلكَ من الَّذِي بمعنَى: مَفْعُولٍ، وإنَّما جُعِلَ الأوَّلُ أصلًا؛ لأنَّه أكثرُ من الثَّاني، وذلكَ نحو:(شَكُورٌ، وصَبُورٌ) بمعنَى: شاكرٍ وصابرٍ، فيقالُ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ: صَبورٌ وشَكورٌ - بلا تَاء -، نحو:(هَذَا رَجُلٌ شَكُورٌ، وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ).

فإنْ كانَ (فَعُولٌ) بمعنى: مفعولٍ، فقدْ تلحقهُ التَّاءُ في التَّأنيثِ، **نحو**: (رَكُوبَة) بمعنَى : مركوبة.

(١) بهذا استُدِلَّ على أن "بغيًّا" في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، وفي قوله سبحانه ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]، على زنة فعول لا فعيل؛ إذ لو كانت على فعيل لوجب تأنيثها فيقال: "بغية" في الموضعين؛ لأنها بمعنى فاعل، والأصل "بغويًا" فلما اجتمعت الواو والياء وسَبقت إحداهما بالسكون قُلبت الواو ياء وأُدغمت الياء في الياء؛ فصار كما ترى.

وكذلكَ لَا تلحقُ التَّاءُ وَصْفًا:

◈ على (مِفْعَال)، كـ(امْرَأَة مِهْذَار)- وهيَ الكثيرةُ الهذرِ: وهو الهذيانُ -.

◈ أوْعلَى (مِفْعِيلٍ)، كـ(امْرَأَةٌ مِعْطِيرٌ) - من عَطِرَتِ المرْأَةُ : إذَا استَعْمَلَتِ الطِّيبَ-.

◈ أوْعلَى (مِفْعَلٍ)، كـ(مِغْشَمٍ) - وهوَ الَّذِي لا يَثْنِيْهِ شيءٌ عمَّا يريدهُ ويهواهُ من شجاعتهِ -.

ومَا لَحِقَتْهُ التَّاءُ من هذهِ الصفاتِ للفرقِ بينَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ فشاذٌّ لا يقاسُ عليهِ، **نحو**: (عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ، وَمِيقَانٌ وَمِيقَانَةٌ، وَمِسْكِينٌ وَمِسْكِينَةٌ).

وأمَّا(فَعِيلٌ)، فإمَّا أنْ يكونَ بمعنَى: "فاعلٍ"، أوْ بمعنَى: "مفعولٍ":

◀ فإنْ كانَ بمعنَى: (فاعلٍ) لحقتهُ التَّاءُ في التَّأنيثِ، نحو :(رَجُلٌ كَرِيْمٌ، وَامْرَأَةٌ كَرِيْمَةٌ)، وقدْ حُذِفَتْ منهُ قليلًا، قالَ اللهُ تعالى: ﴿مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾(١) [يس: ٧٨]، وقالَ اللهُ تعالى : ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾(٢) [الأعراف: ٥٦].

◀ وإنْ كانَ بمعنَى: (مَفْعُولٍ) - وإليهِ أشارَ بقولهِ: (كَقَتِيلٍ)-؛ فإمَّا أنْ يُسْتَعْمَلَ

---

(١) **الإعـراب:** (من): اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. (يحيي): فعل مضارع مرفوع، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لـ"من". (العظام): مفعول به منصوب. (وهي): الواو هي واو الحال، هي: ضمير في محل رفع مبتدأ. (رميم): خبر مرفوع.
وجه الاستدلال: قوله: "رميم": حذفت منه تاء التأنيث مع أنه بمعنى فاعل، أي: رامّة بمعنى بالية، وهذا الحذف قليل.

(٢) **الإعـراب:** (إن): حرف توكيد ونصب. (رحمت): اسم إن منصوب، وهو مضاف. (الله): لفظ الجلالة مضاف إليه. (قريب): خبر إن مرفوع. (من المحسنين): جار ومجرور متعلقان بقريب.
وجه الاستدلال: أن تاء التأنيث قد حذفت من لفظة "قريب" مع أنها بمعنى فاعل أي مقربة من المحسنين، وهذا الحذف قليل.

استعمالَ الأسماءِ، أوْ لَا:

◈ فإنِ اسْتُعْمِلَ استعمالَ الأسماءِ، - أيْ: لمْ يَتْبَعْ موصوفَهُ - لحقتهُ التَّاءُ، نحو:(هَذِهِ ذَبِيحَةٌ، وَنَطِيحَةٌ، وَأَكِيلَةٌ) أيْ: مذبوحةٌ، ومنطوحةٌ، ومأكولةُ السبعِ.

◈ وإنْ لمْ يُسْتَعْمَلْ استعمالَ الأسماءِ، - أي: بأنْ يَتبعَ موصوفهُ - حُذِفَتْ منهُ التَّاءُ غالبًا، **نحو**: (مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ جَرِيحٍ، وَبِعَيْنٍ كَحِيلٍ) أيْ: مجروحةٍ، ومكحولةٍ.

وقدْ تلحقهُ التَّاءُ قليلًا، نحو:(خَصْلَةٌ ذَمِيمَةٌ) أي: مذمومةٌ، و(فعلةٌ حميدة) أي: محمودةٌ.

وَأَلِـــفُ التَّـــأنِيثِ ذَاتُ قَصْـــرِ (٧٦٣) وَذَاتُ مَـــدٍّ نَحْـــوُ أُنْثَـــى الْغُـــرِّ

وَالاشْتِهَـــارُ[1] فِي مَبَـــانِي الأُولَى (٧٦٤) يُبْدِيـــهِ وَزْنُ أُرَبَـــى وَالطُّـــوْلَى

وَمَـــرَطَى وَوَزْنُ (فَعْـــلَى) جَمْعـــا (٧٦٥) أَوْ مَصْـــدَرًا أَوْ صِـــفَةً كَشَـــبْعَى

وَكَحُبَـــارَى سُـــمَّهَى سِـــبَطْرَى (٧٦٦) ذِكْـــرَى وَحِثِّيْـــثَى مَـــعَ الكُفُـــرَّى

كَـــذَاك خُلَّيطَـــى مَـــع الشُّـــقَّارَى (٧٦٧) وَاعْـــزُ لِغَـــيْرِ هَـــذِهِ اسْتِنْـــدَارا

قدْ سبقَ أنَّ ألفَ التَّأنيثِ علَى ضربينِ:

أحدهمَا: المقصورةُ، كـ(حُبْلَى، وَسَكْرَى).

والثَّاني: الممدودةُ، كـ(حَمْرَاءَ وغَرَّاءَ)، ولكلٍّ منهمَا أوزانٌ تعرفُ بهَا:

فأمَّا المقصورةُ فلهَا أوزانٌ مشهورةٌ، وأوزانٌ نادرةٌ :

فمن المشهورةِ:(فُعَلَى)، نحو:(أُرَبَى) للدَّاهيةِ، (وشُعَبَى)، لموضعٍ.

ومنها: (فُعْلَى) اسمًا، كـ(بُهْمَى) لنبتٍ، أو صفةً، كـ(حُبْلَى والطُوْلَى)، أو مصدرًا، كـ(رُجْعَى).

ومنها: (فَعَلَى) اسمًا، كـ(بَرَدَى) لنهرٍ بدمشقَ، أو مصدرًا، كـ(مَرَطَى) لضربٍ من العَدْوِ، أوْ صفة، كـ(حَيَدَى)، يقال: حِمارٌ حَيَدَى - أي: يحيدُ عن ظلِّهِ لنشاطهِ -. قال الجوهريُّ: (ولمْ يجيءْ في نعوتِ المذكَّرِ شيءٌ علَى (فَعَلَى) غيرُه).

ومنها: (فَعْلَى)جمعًا،كـ(صَرْعَى)جمعُ صريعٍ،أوْ مصدرًا، كـ(دَعْوَى)، أوْ صفةً،

(١) قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (والاشتهار) يُحمل على اعتبار المجموع لا الجميع، وإلاّ فإنَّ وزن (أربى) نادر، ووزن (سمهى وخليطى وشقارى) شاذ.

كـ(شَبْعَى وكَسْلَى).

ومنها: (فُعَالَى)، كـ(حُبارَى) لطائرٍ، ويقعُ على الذَّكرِ والأُنْثَى.

ومنها: (فُعَّلَى)، كـ(سُمَّهَى) للباطلِ.

ومنها: (فِعَلَّى)، كـ(سِبَطْرَى) لضربٍ من المشيِ[1].

ومنها: (فِعْلَى)مصدرًا، كـ(ذِكْرَى)، أوْ جمعًا، كـ(ظِرْبَى) جمعُ ظَرِبَانِ - وهي دويبّةٌ كالهرّةِ منتنةِ الرِّيحِ، تزعمُ العربُ أنها تفسو في ثوبِ أحدهمْ إذَا صادهَا فلَا تذهبْ رائحتهُ حتَّى يبلَى الثَّوبُ - وكـ(حِجْلَى) جمعُ حَجَلٍ، وليسَ في الجموعِ ماهوَ على وزنِ (فِعْلَى) غيرهمَا.

ومنها: (فِعِّيلَى)، كـ(حِثِّيثَى) بمعنى: الحثِّ[2].

ومنها: (فُعُلَّى)، **نحو**: (كُفُرَّى) لوعاءِ الطلعِ.

ومنها:(فُعَّيْلَى)، نحو:(خُلَّيْطَى) للاختلاطِ، ويقال: (وَقَعُوا فِي خُلَّيْطَى) أي: اختلطَ عليهمْ أمرهمْ.

ومنها: (فُعَّالَى)، **نحو**: (شُقَّارَى) لِنَبْتٍ.

(١) سبطرى: ضرب من المشي فيه تبختر.

(٢) ونظيره "خِلِّيفَى" بمعنى الخلافة عن رسول الله، وفي حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لولا الخليفى لأَذَّنت» يريد: لولا اشتغاله بشؤون الخلافة لكان مؤذنًا. وأثر عمر أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٣٤٨)؛ والبيهقي في الكبرى (٢٠٢٦).

لِمَدِّهَا: فَعْلاءُ أَفْعِلاءُ مُثَلَّثَ العَيْنِ وَ فَعْلَلاءُ (٧٦٨)
ثُمَّ فِعَالا فُعْلُلا فَاعُولا وَ فَاعِلاءُ فِعْلِيَا مَفْعُولا (٧٦٩)
وَ مُطْلَقَ العَيْنِ فَعَالا وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلاءُ أُخِذَا (٧٧٠)

لألفِ التَّأنيثِ الممدودةِ أوزانٌ كثيرةٌ، نبَّهَ المصنِّفُ على بعضهَا:

فمنهَا :(فَعْلَاءُ) اسمًا، كـ(صَحْرَاء)، أوْ صفةً، مُذَكَّرُهَا علَى (أَفْعَل)، كـ(حَمْرَاء)، وعلَى غيرِ (أَفْعَل)، كـ(دِيمَةٌ هَطْلَاءُ)، ولَا يقالُ: (سَحَابٌ أَهْطَلُ، بلْ سَحَابٌ هَطِلٌ)، وقولهمْ : (فَرَسٌ أوْ نَاقَةٌ رَوْغَاء)، أي: حديدةُ القيادِ، ولَا يوصفُ بهِ المذكَّرُ منهمَا، فلَا يقالُ: (جَمَلٌ أَرْوَغُ)، وكـ(امْرَأَةٌ حَسْنَاءُ)، ولَا يقالُ: (رَجُلٌ أَحْسَنُ)، -والهَطْلُ: تتابعُ المطَرِ والدَّمْعِ وسَيَلَانه- يقال: (هَطَلَتِ السَّماءُ تَهْطِلُ هَطْلًا، وَهَطَلَانًا، وَتَهْطَالًا).

ـ **ومنهَا**: (أَفْعُلَاء) -مُثلّثَ العينِ- نحو قولهمْ: لليومِ الرَّابعِ من أيامَّ الأسبوعِ :(أَرْبُعاء)بضمِّ الباءِ، وفتحهَا ، وكسرِهَا.

ـ **ومنهَا**: (فَعْلَلَاء)، **نحو**: (عَقْرَبَاء) لأنْثَى العقاربِ.

ـ **ومنهَا**: (فِعَالَاء)، **نحو**: (قِصَاصَاء) للقِصَاصِ.

ـ **ومنهَا**: (فُعْلُلَاء)، كـ(قُرْفُصَاء).

ـ **ومنهَا**: (فَاعُولَاء)، كـ(عَاشُورَاء).

ـ ومنهَا:(فَاعِلَاءَ)، كـ(قَاصِعَاء) لِجُحْرٍ من جِحَرَةِ اليربُوعِ.

ـ **ومنهَا**: (فِعْلِيَاء)، **نحو**: (كِبْرِيَاء)، وهي العَظَمَة.

ـ **ومنهَا**: (مَفْعُولَاء)، **نحو**:(مَشْيُوخَاء) جمع شَيْخٍ.

ـ ومنهَا:(فُعَالَاء) -مطلقَ العينِ، أي: مضمومهَا، ومفتوحهَا، ومكسورهَا - **نحو**: (دَبُوقَاء) للعذرةِ، و(بَرَاسَاء) لغة فِي البَرْنَسَاءِ، وهم النَّاسُ. وقال ابن السكيت: (يقالُ: مَا أدْرِي أيُّ البَرْنَسَاء هو؟ أيْ: أَيُّ النَّاسِ هُو؟)، و(كَثِيرَاء).

ـ ومنهَا:(فُعَلَاء) -مطلقَ الفاءِ، أي: مضمومهَا، ومفتوحهَا، ومكسورهَا- **نحو**: (خُيَلَاء) للتكبُّرِ، و(جَنَفَاء) اسمُ مكانٍ، و(سِيَرَاء) لبُرْدٍ فيهِ خُطوطٌ صُفْرٌ.

المقْصُورُ والممْدُودُ

إِذَا اسْمٌ اسْتَوجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ (٧٧١)

فَلِنَظِيرِهِ[1] المُعَلِّ الآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ (٧٧٢)

كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى (٧٧٣)

المقصورُ: هو الاسمُ الَّذِي حرفُ إعرابِهِ ألفٌ لازمةٌ.

فخرجَ بـ(الاسم): الفعلُ، نحو:(يَرْضَى)، وبـ(حرفِ إعرابِهِ): المبنِي، نحو:(إِذَا)، وبـ(لازمة):المثنَّى، **نحو**: (الزَّيْدَانِ)، فإنَّ ألفهُ تنقلبُ ياءً في الجرِّ والنَّصبِ.

والمقصورُ على قسمينِ: قِياسيٌّ، وسَمَاعيٌّ:

فالقياسيُّ: **كلُ اسمٍ معتلٍّ لهُ نظيرٌ من الصحيحِ، مُلتزَمٌ فتحُ مَا قبلَ آخرِهِ**، وذلكَ كمصدرِ الفعلِ اللَّازمِ الَّذِي علَى وزنِ (فَعِلَ)، فإنَّه يكونُ (فَعَلًا)، بفتحِ الفاءِ والعينِ، **نحو**: (أَسِفَ أَسَفًا).

فإِذَا كانَ معتلًّا وجبَ قصرهُ، نحو:(جَوِيَ جَوًى)؛ لأنَّ نظيرَهُ من الصحيحِ الآخرِ مُلْتَزَمٌ فتحُ مَا قبلَ آخرِهِ، ونحو: (فِعَل) في جمعِ (فِعْلَة) بكسرِ الفاءِ، و(فُعَل) في جمعِ (فُعْلَة) بضمِّ الفاءِ، نحو:(مِرًى) جمعُ (مِرْيَة)، و(مُدًى) جمعُ (مُدْيَة)، فإنَّ نظيرهما من الصحيحِ:(قِرَب وقُرَب، جمع قِرْبَة وقُرْبَة)؛ لأنَّ جمعَ فِعْلَة بكسرِ الفاءِ يكونُ علَى (فِعَل)،بكسرِ الأوَّل وفتحِ الثَّاني، وجمع (فُعْلة) بضمِّ الفاءِ يكونُ علَى

(١) قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (فلنظيره) المراد به:المناظرة في الوزن، ونوع الاسم، كالمصدرية والجمعية، لا خصوص الوزن.

(فُعَل)،بضمِّ الأوَّلِ وفتحِ الثَّانِي، و(الدُّمَى جمعُ دُمْيةٍ)، وهي الصورةُ من العاجِ ونحوِهِ.

وَمَـــا اسْتَحَـــقَّ قَبْـــلَ آخِـــرٍ أَلِـــفْ (٧٧٤) فَالْـــمَدُّ فِي نَـــظِيرِهِ حَتْـــمًا عُـــرِفْ

كَمَصْـــدَرِ الفِعْـــلِ الَّذِي قَـــدْ بُـــدِئَا (٧٧٥) بِهَمْـــزِ وَصْـــلٍ كَارْعَـــوَى وَكَارْتَـــأَى[(١)]

ولما فرغَ من المقصورِ شرعَ في الممدودِ، وهوَ: **الاسمُ الَّذِي في آخرِهِ همزةٌ، تلِيَ ألفًا زائدةً**، نحو:(حَمْرَاء، وَكِسَاء، وَرِدَاء)، فخرجَ بـ(الاسمِ): الفعلُ، نحو:(يَشَاء)، وبقولِهِ:(تَلِي أَلِفًا زَائِدَةً) مَا كانَ في آخرِهِ همزةٌ، تَلِي أَلِفًا غيرَ زائدةٍ كـ(مَاءٍ، وَآءٍ جمعَ آءة) وهو: شجرٌ.

والـممدودُ أيضًا كالمقصورِ: قياسيٌّ، وسماعيٌّ:

فالقياسيُّ: **كلُّ معتلٍّ لهُ نظيرُ الصحيحِ الآخرِ، مُلْتَزَمٌ زيادةُ ألفٍ قبلَ آخرِهِ:**

وذلكَ كمصدرِ مَا أَوَّلُهُ همزةُ وصلٍ، نحو:(ارْعَوَى ارْعِوَاءً، وارْتَأَى ارْتِئَاءً، واسْتَقْصَى اسْتِقْصَاءً)؛ فإنَّ نظيرهَا من الصَّحيحِ: (انْطَلَقَ انْطِلَاقًا، واقْتَدَرَ اقْتِدَارًا، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا).

وكذَا مصدرُ كلِّ فعلٍ معتلٍّ يكونُ علَى وزنِ (أَفْعَلَ)، **نحو**: (أَعْطَى إعْطَاءً)؛ فإنَّ نظيرَهُ من الصَّحيحِ: (أَكْرَمَ إِكْرَامًا)[(٢)].

---

(١) قوله: (ارعوى) أي انكف و(ارتآى) أي تدبر.

(٢) ومثل ذلك مصدر الفعل الذي على مثال: "نصر ينصر" إذا كان دالًّا على صوت كـ(رغاء وثغاء ومكاء ودعاء وحداء)، أو على داء مثل :(مشاء)، ومصدر الفعل الذي على مثال: (قاتل قتالًا)، نحو:(والى ولاء، وعادى عداء).

وَالْعَـــادِمُ النَّظِـــيرِ ذَا قَصْـــرٍ وَذَا (٧٧٦) مَـــدٍّ بِنَقْـــلٍ كَالْحِجَـــا وَكَالْحِـــذَا

هذَا هو القسمُ الثَّانِي، وهو: المقصورُ السَّماعيُّ، والممدودُ السَّماعيُّ.

وضابطهُما:

- أنَّ مَا ليسَ لهُ نظيرٌ اطَّردَ فتحُ مَا قبلَ آخرِهِ، فَقَصْرُهُ موقوفٌ علَى السَّماعِ.
- ومَا ليسَ لهُ نظيرٌ اطَّردَ زيادةُ ألفٍ قبلَ آخرِهِ، فمدُّهُ مقصورٌ علَى السَّماعِ.

فمن المقصورِ السَّماعيّ: (الفَتَى): واحدُ الفتيانِ، و(الحِجَا): العقلُ، و(الثَّرَى): التُّرَابُ، و(السَّنَا): الضَّوءُ.

ومن الممدودِ السَّماعيّ: (الفَتَاءُ): حداثةُ السِّنِّ، و(السَّنَاءُ): الشَّرفُ، و(الثَّرَاءُ): كثرةُ المالِ، و(الحِذَاءُ): النَّعْلُ.

وَقَصْــرُ ذِي الْــمَدِّ اضْـطِرَارًا مُجْمَـعُ (٧٧٧) عَلَيْــهِ وَالْعَكْــسُ بِخُلْــفٍ يَقَــعُ

لا خلافَ بينَ البصريينَ والكوفيينَ في جوازِ قصرِ الممدودِ للضَّرورةِ.

واختُلِفَ في جوازِ مدِّ المقصورِ، فذهبَ البصريُّونَ إلى المنعِ، وذهبَ الكوفيونَ إلى الجوازِ، واستدلُّوا بقولهِ:

٣٥٣- يَـا لَـكَ مِـنْ تَمْـرٍ وَمِـنْ شِيشَـاءِ يَنْشَــبُ فِي المَسْــعَلِ وَاللَّهَــاءِ(١)

فمدَّ اللَّهاءَ للضَّرورةِ، وهوَ مقصورٌ.

(١) ٣٥٣- نسبه الفراء إلى أعرابي من أهل البادية، ولم يسمه.

اللغـة: (شِيْشاء): الشيص، وقال الجوهري: الشيش والشيشاء: لغة في الشيص والشيصاء. وهو التمر الذي يشتد نواه لأنه لم يلقح، وقال ابن فارس: هو أردأ التمر. (ينشَب) أي: يعلق. (الْمَسْعَل): موضع السعال من الحلق. (واللهاء): اللهاة، وهي الهَنَةُ المطبقة في أقصى سقف الفم.

الإعـراب: (يا) أصله حرف نداء، وقصد به هنا مجرد التنبيه. (لك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف: أي يا لك شيء، مثلًا. (من تمر) بيان للكاف في لك: أي أنه جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من الكاف في لك؛ وقيل: إن "لك" جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، و"من" زائدة، و"تمر" مبتدأ مؤخر، وفيه أعاريب أخر. (ومن شيشاء) جار ومجرور معطوف بالواو على قوله "من تمر". (ينشَب) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى شيشاء. (في المسعل) جار ومجرور متعلقان بـ"ينشب". (واللهاء) معطوف على المسعل.

الشاهد فيه، قوله: (واللهاء) حيث مُدَّ للضرورة، وأصله "اللها" بالقصر.

كيفيية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا ‌ (٧٧٨) ‌ إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا

كَذَا الَّذِي اليَا أَصْلُه نَحْوُ الفَتَى ‌ (٧٧٩) ‌ وَالْجَامِدُ[١] الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى

فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الأَلِفْ ‌ (٧٨٠) ‌ وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

الاسمُ المتمكنُ إنْ كانَ صحيحَ الآخرِ، أوْ كانَ منقوصًا، لحقتهُ علامةُ التثنيةِ من غيرِ تغييرٍ؛ فتقولُ في :(رَجُلٍ، وَجَارِيَةٍ، وَقَاضٍ: رَجُلَانِ، وَجَارِيَتَانِ، وَقَاضِيَانِ).

وإنْ كانَ مقصورًا فلا بُدَّ من تغييرِهِ، علَى مَا نذكرهُ الآنَ. وإنْ كانَ ممدودًا فسيأتِي حكمهُ:

فإنْ كانتْ ألفُ المقصورِ رابعةً فصاعدًا قُلِبَتْ ياءً؛ فتقولُ في (مَلْهى: مَلْهَيَانِ)، وفي (مُسْتَقْصى: مُسْتَقْصَيَانِ).

وإنْ كانتْ ثالثةً: فإنْ كانتْ بدلًا من الياءِ، كـ(فَتَى، وَرَحَى) قُلِبَتْ أيضًا ياءً؛ فتقولُ: (فَتَيَانِ، وَرَحَيَانِ). وكذَا إذَا كانتْ ثالثةً مجهولةَ الأصلِ وَأُمِيلَتْ؛ فتقولُ في (مَتَى) علمًا: (مَتَيَانِ).

(١) قوله: (الجامد) هو ما ليس له أصل معلوم يرد إليه، ويدخل فيه ما أَلِفه أصلية، وما ألفه مجهولة الأصل. وقوله: (الذي أُميل) أي: يقبل الإمالة.

وإنْ كانتْ ثالثةً: بدلًا من واوٍ، كـ(عَصَا، وَقَفَا) قُلِبَتْ وَاوًا؛ فتقول: (عَصَوَانِ، وَقَفَوَانِ)، وكذَا إنْ كانتْ ثالثةً مجهولةَ الأصلِ ولمْ تُمَلْ، كـ(إِلَى) عَلَمًا؛ فتقولُ: (إِلَوَانِ).

فالحاصلُ أنَّ ألفَ المقصورِ تقلبُ ياءً في ثلاثةِ مواضعٍ:

الأوَّل: إذَا كانتْ رابعةً فصاعدًا.

الثَّاني: إذَا كانتْ ثالثةً بدلًا من ياءٍ.

الثَّالث: إذَا كانتْ ثالثةً مجهولةَ الأصلِ وأُميلتْ.

وتقلبُ واوًا في موضعينِ:

الأوَّلُ: إذَا كانتْ ثالثةً بدلًا من الواوِ.

الثَّاني: إذَا كانتْ ثالثةً مجهولةَ الأصلِ ولمْ تُمَلْ.

وأشارَ بقولهِ: (وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ) إلى أنَّه إذَا عُمِلَ هذَا العَمَلُ المذكورُ في المقصورِ -أعنِي قَلْبَ الألفِ ياءً، أوْ واوًا- لحقتهَا علامةُ التثنيةِ، الَّتي سبقَ ذكرهَا أوَّلَ الكتابِ، وهي الألفُ والنُّونُ المكسورةُ رفعًا، والياءُ المفتوحُ ما قبلهَا، والنُّون المكسورة جرًّا ونصبًا.

وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا (٧٨١) وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ[١] كِسَاءٍ وَحَيَا
بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ (٧٨٢) صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

لما فرغ من الكلامِ على كيفيةِ تثنيةِ المقصورِ شرعَ في ذكرِ كيفيةِ تثنيةِ الممدودِ.

والممدودُ: **إمَّا أنْ تكونَ همزتُه بدلًا من ألفِ التَّأنيثِ، أوْ للإلحاقِ، أوْ بدلًا من أصلٍ، أو أصلًا:**

فإنْ كانتْ بدلًا من ألفِ التأنيثِ: فالمشهورُ قلبهَا واوًا؛ فتقولُ في (صَحْرَاءَ وَحَمْرَاءَ: صَحْرَاوَانِ وَحَمْرَاوَانِ).

وإنْ كانتْ للإلحاقِ، كـ(عِلْبَاء)، **أوْ بدلًا من أصلٍ، نحو:** (كِسَاء، وَحَيَاء)[٢] جازَ فيهَا وجهانَ:

أحدهمَا: قَلْبُهَا واوًا؛ فتقول: (عِلْبَاوَانِ، وَكِسَاوَانِ، وَحَيَاوَانِ).

والثَّاني: إبقاءُ الهمزةِ من غيرِ تغييرٍ؛ فتقول: (عِلْبَاءَانِ، وَكِسَاءَانِ، وَحَيَاءَانِ)، والقلبُ في المُلْحَقةِ أوْلَى من إبقاءِ الهمزةِ، وإبقاءُ الهمزةِ المبدلةِ من أصلٍ أوْلَى من قلبهَا واوًا.

---

(١) قوله: (علباء) أي: عصبة العنق.

(٢) أصل "كساء: كساو"؛ بدليل قولك: "كسوت فلانًا كسوة" فوقعت الواو في كساء إثر ألف زائدة، فقُلبت همزة.

وأصل "حياء: حياي"، بدليل قولك "حييت"، وقولك "حي فلان يحيا"، و"حي" فوقعت ياء حياي إثر ألف زائدة فقلبت همزة.

فالقاعدة: كل واو أوياء وقعت إثر ألف زائدة قلبت همزة، سواء أكانت متطرفة كما هنا،أو متوسطة، كما في: صائم وبائع ونحوهما.

وإنْ كانتِ الهمزةُ الممدودةُ أصلًا وجبَ إبقاؤهَا؛ فتقولُ في (قُرَّاء، وَوُضَّاء[١]: قُرَّاءَانِ، وَوُضَّاءَانِ).

وأشارَ بقولهِ: (وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِر): إلَى أنَّ مَا جاءَ من تثنيةِ المقصورِ، أو الممدودِ علَى خلافِ مَا ذُكِرَ، اقتُصِرَ فيهِ على السَّماعِ، كقولهِمْ في (الخَوْزَلِي: الخَوْزَلَانِ)، والقياسُ (الخَوْزَلَيَانِ)، وقولهمْ في (حَمْرَاء: حَمْرَايَانِ)، والقياس (حَمْرَاوَانِ).

(١) قُرّاء -بضم القاف وتشديد الراء- وصف من القراءة، تقول: "رجل قُرّاء" أيْ: حسن القراءة. و"وُضّاء" - بضم الواو، وتشديد الضاد -: وصف من الوضاءة، وهي حسن الوجه.

وَاحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا (٧٨٣)

وَالفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ ... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ (٧٨٤)

فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ... وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ (٧٨٥)

إِذَا جُمِعَ صحيحُ الآخرِ علَى حدِّ المثنَّى - وهوَ الجمعُ بالواوِ والنُّونِ- لحقتهُ العلامةُ من غيرِ تغييرٍ؛ فتقول في (زَيْد: زَيْدُونَ).

وإنْ جُمِعَ المنقوصُ هذا الجمعَ حُذفتْ ياؤهُ، وضُمَّ مَا قبلَ الواوِ، وكُسِرَ مَا قبلَ الياءِ؛ فتقول في (قَاضٍ: قَاضُونَ) رفعًا، (وقَاضِينَ) جَرًّا ونَصْبًا.

وإنْ جُمِعَ الممدودُ - هذَا الجمعَ - عُومِلَ معاملتهُ فِي التَّثنيةِ؛ فإنْ كانتْ الهمزةُ بدلًا من أصلٍ، أوْ للالحاقِ، جازَ فيهِ وجهانِ: إبقاءُ الهمزةِ، وإبدالُها واوًا؛ فيقالُ في (كِسَاءٍ) عَلَمًا: (كِساؤُونَ، وَكِسَاوُونَ)، وكذلكَ (عَلْبَاء).

وإنْ كانتِ الهمزةُ أصليةً وجبَ إبقاؤهَا؛ فتقولُ في (قُرَّاءَ: قُرَّاؤُونَ).

وأمَّا المقصورُ: -وهو الَّذي ذكرهُ المصنفُ- فتُحْذَفُ أَلِفُهُ إذَا جُمِعَ بالواوِ والنُّونِ، وتبقَى الفتحةُ دالَّةً عليهَا؛ فتقول في (مُصْطَفَى: مُصْطَفَونَ) رفعًا، و(مُصْطَفَينَ) جرًّا ونصبًا، بفتحِ الفاءِ معَ الواوِ والياءِ.

وإنْ جُمِعَ بألِفٍ وتاءٍ، قُلِبَتْ ألفهُ، كمَا تُقلبُ فِي التَّثنيةِ؛ فتقول في (حُبْلَى: حُبْلَيَاتٍ)، وفِي (فَتَى، وَعَصَا) عَلَمَي مؤنَّثٍ: (فَتَيَاتٍ، وَعَصَوَاتٍ).

وإنْ كانَ بعدَ ألفِ المقصورِ تاءٌ وجبَ -حينئذٍ- حذفُهَا؛ فتقول في (فَتَاةٍ: فَتَياتٍ)، وفِي (قَنَاةٍ: قَنَوَاتٍ).

وَالسَّـالِمَ العَـيْنِ الثُّـلاثِيْ اسْـمًا أَنِـلْ (٧٨٦) إِتْبَـاعَ عَـيْنٍ فَـاءَهُ بِـمَا شُـكِلْ

إِنْ سَـاكِنَ العَـيْنِ مُـؤَنَّثـًا بَـدَا (٧٨٧) مُخْتَتَـمًا بِالتَّـاءِ أَوْ مُجَـرَّدَا

وَسَـكِّنِ التَّـالِيَ غَـيْرَ الفَتْـحِ أَوْ (٧٨٨) خَفِّفْـهُ بِـالفَتْحِ فَـكُلًّا قَـدْ رَوَوْا

إذَا جُمِعَ الاسمُ الثُّلاثيُّ - الصحيحُ العينِ، السَّاكنها، المؤنثُ، المختومُ بالتَّاءِ، أو المجرّدُ عنهَا - بألفٍ وتاءٍ، أُتْبِعَتْ عينُهُ فَاءَهُ في الحركةِ مطلقًا؛ فتقولُ في (دَعْدٍ: دَعَدَات)، وفي (جَفْنَةٍ: جَفَنَات)، وفي (جُمْلٍ وبُسْرة: جُمُلَات وَبُسُرَاتٍ) بضَمِّ الفاءِ والعينِ، وفي (هِنْدٍ وَكِسْرَةٍ: هِنِدَاتٍ، وَكِسِرَاتٍ)، بكسرِ الفاءِ والعينِ.

ويجوزُ في العينِ بعدَ الضَّمةِ والكسرةِ التَّسكينُ والفتحُ؛ فتقول: (جُمْلَات وَجُمَلات، وَبُسْرَات وَبُسَرَاتٍ، وَهِنْدَاتٍ وهِنَدَاتٍ، وكِسْرَاتٍ وكِسَرَاتٍ)، ولا يجوزُ ذلكَ بعدَ الفتحةِ، بلْ يجبُ الإتباعُ.

واحتُرِز بالثُّلاثيِّ من غيرِهِ، كـ(جَعْفَرٍ)، علم مؤنثٍ، وبالاسمِ عن الصِّفةِ، كـ(ضَخْمَة)، وبالصَّحيحِ العينِ من معتلهَا، كـ(جَوْزَة)، وبالسَّاكنِ العينِ من محركهَا، كـ(شَجَرَة)؛ فإنَّه لا إتباعَ في هذهِ كلهَا، بل يجبُ إبقاءُ العينِ علَى مَا كانتْ عليهِ قبلَ الجمعِ؛ فتقول: (جَعْفَرَات، وَضَخْمَات، وجَوْزَات، وَشَجَرَات).

واحترزَ بالمؤنَّثِ من المذكرِ، كـ(بَدْرٍ)، فإنَّه لا يُجْمَعُ بالألفِ والتَّاءِ.

وَمَنَعُـــــوا إِتْبَـــــاعَ نَحْـــــوِ ذِرْوَهْ (٧٨٩) وَزُبْيَـــــةٍ وَشَـــــذَّ كَسْـــــرُ جِـــــرْوَهْ

يعني: أنَّه إذَا كانَ المؤنَّثُ المذكورُ مكسورَ الفاءِ، وكانتْ لامهُ واوًا؛ فإنَّه يمتنعُ فيهِ إتباعُ العينِ للفاءِ، فلَا يقالُ في (ذِرْوَةِ: ذِرِوات)، بكسرِ الفاءِ والعينِ، استثقالًا للكسرةِ قبلَ الواوِ، بلْ يجبُ فتحُ العينِ، أوْ تسكينهَا؛ فتقولُ: (ذِرَوَات، أوْ ذِرْوَات)، وشذَّ قولهمْ: (جِرِوات)[1]، بكسرِ الفاءِ والعينِ.

وكذلكَ لا يجوزُ الاتباعُ إذَا كانتِ الفاءُ مضمومةً، واللَّامُ ياءً، **نحو**: (زُبْيَة)[2]، فلَا تقولُ: (زُبُيَات)، بضمِّ الفَاءِ والعينِ، استثقالًا للضمةِ قبلَ الياءِ، بلْ يجبُ الفتحُ، أوْ التسكينُ؛ فقول: (زُبَيَات، أوْ زُبْيَات).

(١) الجروات: جمع جروة، والجِروة: -مثلث الجيم مع سكون الراء-: الأنثى من ولد الكلب أو السبع.

(٢) الزُّبية -بضم الزاي، وسكون الموحدة-: حفرة الأسد.

وَنَــادِرٌ أَوْ ذُو اضْــطِرَارٍ غَــيْرَ مَــا قَــدَّمْتُـــــهُ أَوْ لِأُنَــــاسٍ انْتَــــمَى (٧٩٠)

يعني: أنَّه إذَا جاءَ جَمْعُ هذَا المؤنَّثِ علَى خلافِ مَا ذُكِرَ، عُدَّ نادرًا، أَوْ ضرورةً، أَوْ لغةً لقومٍ:

فالأَوَّلُ: كقولهمْ في (جِرْوَة: جِرِوَات)، بكسرِ الفاءِ والعينِ.

والثَّاني: كقولِهِ:

٣٥٤- وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَـا وَمَــالِي بِزَفْــرَاتِ العَـــشِّي يَــدَانِ(١)

فسكَّنَ عينَ (زَفْرات) ضرورةً، والقياسُ: فتحُهَا إتباعًا.

والثَّالث: كقولِ هذيلٍ في (جَوْزَة، وَبَيْضَة) ونحوهما: (جَوَزَات، وَبَيَضَات) بفتحِ الفاءِ والعينِ، والمشهورُ في لسانِ العربِ: تَسْكينُ العينِ إذَا كانتْ غيرَ صحيحةٍ.

---

(١) **منحة الجليل**: ٣٥٤- هذا البيت لعروة بن حزام، أحد بني عُذْرة، من قصيدة له، يقولها في عفراء ابنة عمه، وقد رواها أبو علي القالي في ذيل أماليه، ومطلعها:

خَلِــيلَيَّ مِــنْ عُلْيَــا هِــلَالِ بــنِ عَامِــرٍ بِصَـــنعاءَ عُوجــا اليَــوْمَ وَانْتَظِــرَانِي

اللغــة: (زفرات) جمع زفرة، وهي: خروج النفَس بأنين وشدة، والشهيق إدخاله، وأضاف الزفرات إلى الضحى ثم إلى العشي؛ لزيادة وجد المتيّم فيهما عن غيرهما. (فأطقتها) استطعتها ، وقدرت عليها. (يدان) قوة وقدرة.

الإعــراب: (وحملت) حمل: فعل ماض، مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول. (زفرات) مفعول ثان لحمل، وزفرات مضاف. و(الضحى) مضاف إليه. (فأطقتها) الفاء عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل ومفعول به. (وما) الواو: عاطفة، ما: نافية. (لي) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (بزفرات) جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف، وزفرات مضاف. و(العشي) مضاف إليه. (يدان) مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله (زفرات) في الموضعين، حيث سكن العين لضرورة إقامة الوزن، وقياسُها الفتح إتباعًا لحركة فاء الكلمة.

جمع التكسير

أَفْعِلَـــــةٌ أَفْعُـــــلُ ثُـــــمَّ فِعْلَـــــهْ (٧٩١) ثُمَّـــتَ أَفْعَـــالٌ جُـــمُوعُ قِلَّـــــهْ

جمعُ التكْسيرِ هوَ: مَا دلَّ علَى أكثرَ من اثنينِ، بتغييرٍ ظاهرٍ، كـ(رَجُلٍ ورِجَالٍ)، أوْ مقدَّرٍ كـ(فُلْكٍ) للمفردِ والجمعِ، والضمةُ الَّتي في المفردِ كضمَّةِ (قُفْل)، والضَّمةُ الَّتي في الجمعِ كضمَّةِ (أُسْدٍ).

وهو علَى قسمينِ: جمعُ قلةٍ، وجمعُ كثرةٍ.

فجمعُ القلَّةِ: **يدلُّ حقيقةً علَى ثلاثةٍ فمَا فوقها إِلى العشرةِ.**

وجمعُ الكثرةِ: **يدلُّ علَى مَا فوقَ العشرةِ إِلى غيرِ نهايةٍ**[(١)].

ويستعملُ كلُّ منهمَا في موضعِ الآخرِ مجازًا[(٢)].

وأمثلةُ جمعِ القلةِ: (أَفعِلَة) كـ(أَسْلِحَةٍ)، و(أَفْعُل) كـ(أَفْلُسٍ)، وَ(فِعْلَة)

(١) هذا أحد قولين، والقول الثاني أن جمع الكثرة يدل على الثلاثة إلى ما لا نهاية. وعليه: يكون جمع القلة وجمع الكثرة متفقين في المبدأ؛ ولكنهما مختلفان في النهاية. ويكون الذي ينوب عن الآخر جمع القلة؛ إذ ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على أحد عشر فصاعدًا، أما جمع الكثرة فدلالته حينئذ على الثلاثة إلى العشرة ليست بالنيابة عن جمع القلة، ولكن بالأصالة، ودلالة هذه حقيقة، لا مجاز.

(٢) جموع التكسير ثمانية وعشرون وزنًا، ذكرالناظم هنا جموع القلة منها، وهي أربعة على المختار، وسيذكر الباقي إلّا (فُعالَى) نحو:(سُكارَى).

كـ(فِتْيَةٍ)، وَ(أَفْعَال) كـ(أَفْرَاسٍ)[١].

وما عدَا هذهِ الأربعةِ من جموعِ التكْسيرِ فجموعُ كثرةٍ.

وَبَعْــضُ ذِي بِـكَثْــرَةٍ وَضْـعًا يَــفِي (٧٩٢) كَأَرْجُـلٍ وَالْعَـكْسُ جَـاءَ كَالصُّفِي[٢]

قدْ يُسْتَغْنَى ببعضِ أبنيةِ القلَّةِ عن بعضِ أبنيةِ الكثرةِ: كـ(رِجْل وأَرْجُلٍ)، (وعُنُقٍ وأَعْنَاقٍ)، (وفُؤادٍ وَأَفْئِدَةٍ).

وقدْ يُسْتَغْنَى ببعضِ أبنيةِ الكثرةِ عن بعضِ أبنيةِ القلَّةِ: كـ(رَجُلٍ ورِجَالٍ)، و(قَلْبٍ وقُلُوبٍ).

---

(١) **فائدة:** إذا قُرِنَ جمع القلة (بأل) الاستغراقية، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة، نحو (إن المسلمين والمسلمات) وقول حسان:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدَةٍ دَما

(٢) (الصُّفِي): جمع صَفاة، وهي الصخرة الملساء.

وقد انتُقد هذا المثال، بأنّ الجوهري وغيره حكوا في جمع صفاة: "أصفاء"، وهو جمع قلة، وعليه فلا يكون (الصفي) مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة.

لِفَعْــلٍ اسْــمًا صَــحَّ عَيْنــًا أَفْعُــلُ (٧٩٣) وَلِلرُّبَــاعِيِّ اسْــمًا أَيْضًــا يُجْعَــلُ

إِنْ كَانَ كَالعَنَــــــاقِ وَالذِّرَاعِ فِي (٧٩٤) مَــدٍّ وَتَأْنِيــثٍ وَعَــدِّ الأَحْــرُفِ

أَفْعُل: **جمعٌ لكلِ اسمٍ ثلاثيٍّ علَى (فَعْل) صحيحِ العينِ، نحو**: (كَلْبٍ وأَكْلُب)، و(ظَبْيٍ وَأَظْب)،وأصله "أَظْبُيٌ" فقلبتِ الضمَّةُ كسرةً؛ لتصحَّ الياءُ، فصارَ (أَظْبِيٌ) فعُومِلَ معاملةَ (قاضٍ) [(١)].

وخرجَ بـ(الاسمِ):الصفةُ؛ فلا يجوزُ نحو:(ضَخْمٌ وأَضْخُم)، وجاءَ:(عَبْدٌ وأَعْبُد)، لاستعمالِ هذه الصِّفةِ استعمالَ الأسماءِ.

وخرجَ بـ(صحيحِ العينِ): المعتلُّ العينِ، **نحو**: (ثَوْب وَعَيْن)، وشذَّ: (عَيْن وَأَعْيُن)، و(ثَوْب وَأَثْوُب).

و(أَفْعُل) أيضًا جمعٌ لكلِّ اسمٍ، مؤنثٍ، رباعيٍّ، قبلَ آخرِهِ مَدّةٌ، كـ(عَنَاقٍ وأَعْنُقٍ)، و(يَمِين وَأَيْمُنٍ).

وشذَّ من المذكَّرِ: (شِهَابٌ وأَشْهُبٌ، وغُرَابٌ وَأَغْرُبٌ).

(١) ومثل (ظبي وأظب) قولهم: "ثدي وأثد"، وكذلك ما لامُه واو، نحو: "دلو وأدل، وجرو وأجر، وبهو وأبه".

وأصل "أدل: أدلو"، قُلبت ضمة اللام كسرة، ثم قُلبت ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، ثم يُعامَل معاملة قاض.

وَغَـيْرُ مَـا أَفْعُـلُ فِيـهِ مُطَّـرِدْ ... مِـنَ الثُّـلاثِيْ[(١)] اسْـمًا بَأَفْعَـالٍ يَـرِدْ (٧٩٥)

وَغَـالِبًا أَغْنَـاهُمُ فِعْـلانُ ... فِي فُعَـلٍ: كَقَـوْلِهِمْ صِرْدَانُ (٧٩٦)

قدْ سبقَ أنَّ (أَفْعُلَ) جمعٌ لكلِّ اسمٍ ثلاثيٍّ علَى (فَعْلٍ)، صحيحِ العينِ.

وذكرَ هنَا أنَّ مَا لَا يطَّردُ فيهِ من الثُّلاثيِّ (أَفْعُلُ) يُجْمَعُ علَى (أَفْعَالٍ)، وذلكَ كـ(ثَوْبٍ وَأَثْوَابٍ)، و(جَمَلٍ وَأَجْمَالٍ)، و(عَضُدٍ وأَعْضَادٍ)، و(حِمْلٍ وَأَحْمَالٍ)، و(عِنَبٍ وَأَعْنَابٍ)، و(إِبِلٍ وآبَالٍ)، و(قُفْلٍ وأَقْفَالٍ).

وأمَّا جمعُ (فَعْلٍ) الصحيحِ العينِ علَى (أَفْعَالٍ) فشاذٌّ: كـ(فَرْخٍ: وَأَفْرَاخٍ).

وأمَّا (فُعَلٌ) فجاءَ بعضهُ علَى (أَفْعَالٍ)، كـ(رُطَبٍ وَأَرْطَابٍ)، والغالبُ مجيئهُ علَى (فِعْلَان)، كـ(صُرَدٍ[(٢)] وصِرْدَان)، و(نُغَر ونِغْرَان).[(٣)]

(١) قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (من الثلاثي اسمًا): (من) تبعيضية. وأوزان الثلاثي: اثناعشر، منها واحد مهمل: (فِعُل) وكذلك فإن عكسه نادر، أما العشرة الباقية، فواحد منها يطّرد فيه (أفعل) وهو (فَعْل) صحيح العين، وأما معتل العين والتسعة الباقية فتُجمع على (أفعال) يشملها قوله (وغير ما...).

(٢) الصرد: طائر فوق العصفور، نصفه أبيض، ونصفه أسود، ضخم الرأس والمنقار.

(٣) النُّغَر: البلبل، أو فَرْخ العصفور، أو طير كالعصفور أحمر المنقار.

فِي اسْــــمٍ مُـــــذَكَّرٍ رُبَــــاعِيٍّ بِمَـــدْ ثَــــالِثٍ افْعِلَـــةُ عَنْهُــمُ اطَّـــرَدْ (٧٩٧)

وَالْزَمْـــــهُ فِي فَعَــــالٍ اوْ فِعَــــالِ مُصَــاحِبَيْ تَضْــعِيفٍ اوْ إِعْــلالِ (٧٩٨)[1]

(أَفْعِلَةٌ): جمعٌ لكلِ اسمٍ، مذكرٍ، رباعيٍّ، ثالثهُ مَدّةٌ، نحو:(قَذَال وأَقْذِلَةٌ)، و(رَغِيفٌ وأَرْغِفَة)، و(عَمُود وأَعْمِدَة).

والتُزِمَ (أَفْعِلَة) في جمعِ المضاعفِ، أوْ المعتلِّ اللَّامِ من (فَعَالٍ، أوْ فِعَالٍ)[2] كـ(بتَات وأَبِتَّة)، و(زِمَام وَأَزِمَّة)، و(قَبَاء وَأَقْبِيَة)، و(فِنَاء وَأَفْنِية).

فُعْـــلٌ لِنَحْـــوِ أَحْمَـــرٍ وَحَمْـــرَا وَفِعْلَـــةٌ جَمْعــًا بِنَقْــلٍ يُــدْرَى (٧٩٩)[3]

من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ (فُعْل): وهو مطَّردٌ في **كلِّ وصفٍ يكونُ المذكَّرُ منهُ علَى (أَفْعَل)، والمؤنَّثُ منهُ على (فَعْلَاء)**، نحو:(أَحْمَر وحُمْرٍ، وحَمْرَاء وحُمْرٍ).

ومنْ أمثلةِ جمعِ القلَّةِ (فِعْلَة): ولمْ يطَّردْ في شيءٍ من الأبنيةِ، وإنَّما هو **محفوظٌ**، ومن الَّذِي حُفِظَ منهُ: (فَتىً وفِتْيَة)، و(شَيْخ وشِيْخَة)، و(غُلَام وغِلْمَة)، و(صَبِيٌّ وصِبْيَة).

---

(١) المراد (بالتضعيف) هو التضعيف في الثلاثي، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، مجردًا كان أومزيدا. والمراد (بالإعلال) كون آخره حرف علة.

(٢) أشار الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (والْزَمْه في "فَعَال" او "فِعَال") إلى اشتراط أن يكون حرف المد هو الألف.

(٣) قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (بنقلٍ يُدرى): هي ستة ألفاظ، ذكر الشارح منها أربعة، وبقي اثنان: (غزال وغزالة، وثني وثنية) أي: الثاني في السيادة كالوزير بالنسبة للسلطان.

وَفُعُلٌ لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدْ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اعْلَالًا فَقَدْ (٨٠٠)

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفْ وَفُعَلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفْ (٨٠١)

وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ (٨٠٢)

من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ (فُعُل): وهو مُطَّرد في كلِّ اسمٍ رباعيٍّ، **قدْ زيدَ قبلَ آخرِهِ مَدّةٌ**، بشرطِ كونهِ صحيحَ الآخرِ، وغيرَ مُضَاعفٍ؛ إنْ كانتِ المدَّةُ ألفًا، ولا فرقَ في ذلكَ بينَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ، **نحو**: (قَذَالِ وقُذُل)، و(حِمَار وحُمُر)، و(كُرَاع وكُرُع)، و(ذِرَاع وذُرُع)، و(قَضِيب وقُضُب)، و(عَمُود وعُمُد).

وأمَّا المضاعفُ: فإنْ كانتْ مدتهُ ألفًا فجمعهُ علَى (فُعُل) غيرُ مطّردٍ، **نحو**: (عِنَان وعُنُن)، و(حِجَاج وحُجُج)، فإنْ كانتْ مَدّتهُ غيرَ ألفٍ فجمعهُ علَى (فُعُل) مطَّرد، **نحو**: (سَرِير وسُرُرٍ)، و(ذَلُول وذُلُلٍ).

ومن أمثلةِ جمعِ الكثرةِ:(فُعَلٌ)، وهو جمعٌ لاسمٍ علَى (فُعْلَة)، أو على (فُعْلى) - أُنثى ـ (الأَفْعَل)-:

فالأوَّل: كـ(قُرْبَة وقُرَب)، و(غُرْفَة وغُرَف).

والثَّاني: كـ(كُبْرى وكُبَر)، و(صُغْرَى وصُغَر).

ومن أمثلةِ جمعِ الكثرةِ:(فِعَل)، وهو جمعٌ لاسمٍ على (فِعْلة)، **نحو**: (كِسْرَة وكِسَر)، و(حِجَّة وحِجَج)، و(مِرْيَة ومِرىً).

وقدْ يجيءُ جمعُ(فِعْلَةٍ) علَى (فُعَل) **نحو**: (لِحْيَةٍ ولُحًى)، و(حِلْيَةٍ وحُلًى).

فِي نَحْــــو رَامٍ ذُو اطِّــــرادٍ فُعَلَــــهْ (٨٠٣) وَشَــــاعَ نَحْــــوُ كَامِــــلٍ وَكَمَلَــــهْ

ومن أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فُعَلَة)، وهو مطَّردٌ في كلِّ وصفٍ علَى (فاعلٍ)، معتلِّ اللَّامِ، لمذكرٍ،عاقلٍ، كـ(رَام ورُمَاة)، و(قَاضٍ وَقُضَاة).

ومنها:(فَعَلَة)، وهو مطَّردٌ في وصفٍ علَى (فاعلٍ)، صحيحِ اللَّام، لمذكرٍ، عاقلٍ، **نحو**: (كَامِلٍ وكَمَلَة)، و(سَاحِرٍ وسَحَرَة). واسْتَغْنى المصنِّفُ عن ذكرِ القيودِ المذكورةِ بالتَّمثيلِ بما اشتملَ عليهَا، وهو: (رَامٍ، وكَاملٍ).

فَعْــلَى لِــوَصْفٍ كَقَتِيــلٍ وَزَمِــنْ (٨٠٤) وَهَــالِكٍ وَمَيِّــتٌ بِــهِ قَمِــنْ

من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ:(فَعْلَى)، وهو جمعٌ لوصفٍ على (فَعِيلٍ)،بمعنَى: مفعولٍ، دالٍّ علَى هَلاكٍ، أو توجُّعٍ: كـ(قَتِيل وقَتْلَى)، و(جَرِيح وَجَرْحَى)، و(أَسِيرٍ وأَسْرَى).

ويُحْملُ عليهِ ما أشبههُ في المعنَى، من:

(فَعِيلٍ) بمعنى: (فَاعِل)، كـ(مَرِيضٍ ومَرْضَى).

ومِن (فَعِلٍ)، كـ(زَمِنٍ وزَمْنَى).

ومِن (فاعِلٍ)، كـ(هَالِكٍ وهَلْكَى).

ومن (فَيْعِلٍ)، كـ(مَيِّتٍ ومَوْتَى).

[و(أَفْعَلٍ)، **نحو**: (أَحْمَقٍ وحَمْقَى)][1].

(١) ذكر محيي الدين عبد الحميد رَحِمَهُ اللهُ أنه سقط ما بين المعقوفين من أكثر النسخ، فتكون الأوزان التي تلحق بـ(فعيل) بمعنى: مفعول ـ في الجمع على فعلى ـ أربعة فيما ذكر الشارح -على ما هو في أكثر النسخ-، وخمسة -على ما في هذه النسخة-. =

لِفُعْـــلٍ اسْـــمًا صَـحَّ لَامًـا فِعَلَـــهْ (٨٠٥) وَالْوَضْـــعُ فِي فِعْـــلٍ وَفَعْـــلٍ قَلَّلَـــهْ

(و)**من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ**: (فِعَلَة)، وهو جمعٌ لـ(فُعْلٍ) اسمًا، صحيحَ الَّلام، نحو:(قُرْط وقِرَطَة)، و(دُرْج ودِرَجَة)، و(كُوز وَكِوَزَة).

ويحفظُ في اسمٍ علَى (فِعْل)، نحو:(قِرْد وقِرَدَة)، أوعلَى (فَعْلٍ)، نحو:(غَرْد وغِرَدَة)[1].

= وبقي سادس وهو "فعلان" نحو (سكران وسكرى)، وقرأ حمزة ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُم بِسَكْرَى﴾ [الحج: ٢].

(١) الغَرْد -بفتح الغين وسكون الراء هنا، ويأتي أيضًا بفتح الغين والراء جميعا-: ضرب من الكمأة، وجمعه غِرَدة بوزن قِردة، وغِراد كجبال.

وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهْ (٨٠٦)
وَمِثْلُهُ الفُعَّالُ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا (٨٠٧)

(و)من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ:(فُعَّل)،وهو مقيسٌ في وصفٍ، صحيحِ اللَّامِ، علَى(فَاعِلٍ)، أو(فَاعِلَةٍ)، **نحو**: (ضَارِبٍ وضُرَّب)، و(صَائِمٍ وصُوَّم)،و(ضَارِبَةٍ وضُرَّب)، و(صَائِمَةٍ وصُوَّم).

ومنها:(**فُعَّال**)، وهو مقيسٌ في وصفٍ، صحيحِ اللَّامِ، علَى (فاعلٍ) لمذكَّرٍ، نحو:(صَائِمٍ وصُوَّام)، و(قَائِمٍ وقُوَّام).

وندرَ (فُعَّل، وفُعَّال) في المعتلِّ اللَّامِ، المذَكَّرِ[1]، **نحو**: (غَازٍ وغُزّى)، و(سَارٍ وسُرّى)، و(عَافٍ وعُفّى)، وقالوا: (غُزَّاء) في جمعِ غازٍ، و(سُرَّاء) في جمع سَارٍ.

وندرَ أيضًا في جمع (فَاعِلَة) كقولِ الشَّاعرِ:

٣٥٥- أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيرَ صُدَّادِ[2]

---

(١) الأدق في هذا أن يفصل فيقال: (فُعّل) فيه ندور واحد، وهو جمعه لمعتل اللام، و(فُعّال) فيه ندوران: جمعه لمعتل اللام، وجمعه للمؤنث.

(٢) ٣٥٥- البيت للقَطامي، واسمه عمير بن شييم بن عمرو التغلبي، وقبل البيت المستشهد به قوله:

مَا لِلكَوَاعِبِ وَدَّعْنَ الحَيَاةَ كَمَا وَدَّعْنَنِي وَجَعَلْنَ الشَّيبَ مِيعَادِي

اللغة: (الكواعب) جمع كاعب، وهي المرأة التي كعب ثديها ونهد. (ودعن الحياة) دعاء عليهن بالموت؛ لأنهن قَطَعْنه وبَتَتْنَ حَبل وِصاله. (أبصارهن) أراد أنهن يُدْمِنّ النظر إلى الشبان لما يرجون عندهم من مجاراتهن في الصبابة، وقد كان شأنهن معه كذلك يوم كان شبابه غضًّا.

الإعراب: (أبصارهن) أبصار: مبتدأ، وأبصار مضاف وضمير النسوة مضاف إليه. (إلى الشبان) جار ومجرور متعلق بقوله: "مائلة" الآتي. (مائلة) خبر المبتدأ. (وقد) حرف تحقيق. (أراهن) أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، والضمير البارز مفعول أول =

يعنِي جمع صَادَّةٍ.

فَعْــلٌ وَفَعْلَــةٌ فِعَــالٌ لَـهُـمَـا (٨٠٨) وَقَـلَّ فِيـمَا عَيْنُـهُ اليَـا مِنْهُـمَـا

من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فِعَال)[1]،

وهو مطَّردٌ في (فَعْل، وفَعْلَة): اسمينِ، نحو:(كَعْب وكِعَاب)، و(ثَوْب وثِيَاب)، و(قَصْعَة وقِصَاع).

أوْ وصفينِ، **نحو**: (صَعْبٌ وصِعَاب)، و(صَعْبَةٌ وَصِعَاب).

وقلَّ فيمَا عينهُ (ياء)، نحو:(ضَيْفٌ وضِيَاف)، و(ضَيْعَةٌ وضِيَاع).

= (عني) جار ومجرور متعلق بقوله: "صداد" الآتي، وساغ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف **لأمرين**: **أولهما**: أن المعمول جار ومجرور فيتوسع فيه. **والثاني**: أن المضاف يشبه حرف النفي فكأنه ليس في الكلام إضافة. (غير) مفعول ثان لأرى، وغير: مضاف و"صداد" مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (صُدّاد) الذي هو جمع صادّة، حيث استعمل (فُعّالا) في جمع فاعلة.

(١) لـ(فِعال) أربعة عشر وزنًا: يطرد في ثمانية منها، ويشيع في خمسة، ويلزم في واحد، وسيذكرها الناظم.

وَفَعَــــلٌ أَيْــــضًا لَــــهُ فِعَـــالُ (٨٠٩) مَـــا لَـــمْ يَكُـــنْ فِي لَامِـهِ اعْتِـــلَالُ
أَوْ يَــــكُ مُضْــــعَفًا وَمِثْـــلُ فَعَـــلِ (٨١٠) ذُو التَّـــا وَفُعْـــلٌ مَـــعَ فِعْـــلٍ فَاقْبَـــلِ

أي: اطَّردَ أيضًا (فِعَال) في (فَعَل، وفَعَلَة) ما لمْ يكنْ لَامُهُما معتلًّا، أو مضاعفًا، **نحو**: (جَبَلٍ وجِبَالٍ)، و(جَمَلٍ وجِمَالٍ)، و(رَقَبَةٍ ورِقَابٍ)، و(ثَمَرَةٍ وثِمَارٍ).

واطَّردَ أيضًا (فِعَالُ) في (فِعْل، وفُعْل)، نحو:(ذِئْبٍ وذِئَابٍ)، و(رُمْحٍ ورِمَاحٍ).

واحترزَ من المعتلِّ اللَّام، كـ(فَتَى)، ومن المضعَّفِ كـ(طَلَلٍ).

وَفِي فَعِيـــلٍ وَصْــــفُ فَاعِـــلٍ وَرَدْ (٨١١) كَـــذَاكَ فِي أُنْثَـــاه أَيْضـــًا اطَّـــرَدْ

واطَّردَ أيضًا (فِعَالٌ) في كلِّ صفةٍ علَى (فَعِيل) بمعنى: (فَاعِل)، مقترنةً بالتَّاءِ، أو مجرّدةً عنهَا، كـ(كَرِيمٍ وكِرَامٍ)، و(كَرِيمَةٍ وكِرَامٍ)، و(مَرِيضٍ ومِرَاضٍ)، و(مَرِيضَةٍ ومِرَاضٍ).

وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا ... أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى فُعْلَانَا (٨١٢)

وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَالْزَمْهُ فِي ... نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي (٨١٣)

أي: واطَّردَ أيضًا مجيءُ (فِعَال) جمعًا، لوصفٍ علَى (فَعْلَان)، أوْ علَى (فَعْلَانَة)، أوْ علَى (فَعْلَى)، **نحو**: (عَطْشَان وعِطَاشٍ)، و(عَطْشَى وعِطَاشٍ)، و(نَدْمَانَة ونِدَامٍ).

وكذلكَ اطَّردَ (فِعَال) في وصفٍ علَى (فُعْلَان)، أوْ علَى (فُعْلَانَةٍ)، **نحو**: (خُمْصَان وخِمَاصٍ)، و(خُمْصَانَةٍ وخِمَاص).

والتُزِمَ (فِعَال) في كلِّ وصفٍ علَى (فَعِيل، أوْ فَعِيلةٍ) معتلِّ العينِ ، **نحو**: (طَوِيل وطِوَالٍ)، و(طَوِيلَةٍ وطِوَالٍ)[(١)].

---

(١) مما تقدم من الأبيات تجد أن (فِعالًا) مطرد في ثمانية أوزان:

١) فَعْل: نحو (صعب). ٢) فَعْلة: نحو (قصعة). ٣) فَعَل: نحو (جبل).

٤) فَعَلَة: نحو (رقبة). ٥) فِعْل: نحو (ذئب). ٦) فُعْل: نحو (رمح).

٧) فَعِيل: نحو (كريم). ٨) فَعِيلة: (كريمة).

وشائع في خمسة أوزان:

(١) فَعْلان: نحو(غضبان). (٢) فَعْلَى: نحو (غضبى). (٣) فَعْلانه: نحو (نومانه).

(٤) فُعْلان: نحو (خمصان). (٥) فُعْلانه: نحو (خُمْصانه).

ولازم في وزن واحد وهو فعيل بمعنى فاعل نحو (طويل) وكذا المؤنث (طويلة).

وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ ... يُخَصُّ غَالِبًا كَذَاكَ يَطَّرِدْ (٨١٤)

فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا وَفَعَلْ ... لَهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلانٌ حَصَلْ (٨١٥)

وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ... ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا (٨١٦)

ومن أمثلةِ **جمعِ الكثرةِ** :**(فُعُول)**، وهو مُطَّرِد في اسمٍ ثلاثيٍّ علَى (فَعِل) **نحو**: (كَبِد وكُبُودٍ)، و(وَعِل ووُعُول)، وهوَ ملتزمٌ فيهِ غالبًا.

واطَّردَ (فُعُول) أيضًا في اسمٍ علَى:

- (فَعْل)بفَتْحِ الفَاءِ، نحو:(كَعْب وكُعُوب)، و(فَلْس وفُلُوس).
- أوْ علَى (فِعْل) بكسرِ الفاءِ، نحو:(حِمْل وحُمُول)، و(ضِرْس وضُرُوس).
- أوْ علَى (فُعْل) بضمِّ الفاءِ، **نحو**: (جُنْد وجُنُود)، و(بُرْد وبُرُود).

ويحفظُ (فُعُول) في (فَعَل) **نحو**: (أَسَد وأُسُود)، ويفهمُ كونهُ غيرَ مطَّردٍ من قولهِ: (وَفَعَلْ لَهُ) ولمْ يقيدهُ باطِّرادٍ.

وأشارَ بقولهِ: (وَلِلْفُعَالِ فِعْلانٌ حَصَلْ) إلى **أنَّ منْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ** :**(فِعْلَانًا)**، وهوَ مطَّردٌ في اسمِ علَى (فُعَال) نحو:(غُلَام وغِلْمَان)، و(غُرَاب وغِرْبَان)، وقدْ سبقَ أنَّه مطردٌ في (فُعَل)، كـ(صُرَد وصِرْدَان).

واطّرد (فِعْلَان) أيضًا في جَمْعِ مَا عينهُ واو من: (فُعْل، أو فَعَل)، **نحو**: (عُود وعِيدَان)، و(حُوت وحِيتَان)، و(قَاع وقِيعَان)، و(تَاج وتِيجَان).

وقَلَّ (فِعْلَان) في غيرِ مَا ذُكِرَ، نحو:(أَخ وإِخْوَان)، و(غَزَال وغِزْلَان).

وَفَعْـــلًا اسْـــمًا وَفَعِـــيلًا وَفَعَـــلْ (٨١٧) غَـيْرَ مُعَــلِّ العَـيْنِ فُعْـلَانٌ شَمَــلْ

من أبنيةِ جمعِ الكثرةِ :(فُعْلَان)، وهو مقيسٌ في اسمٍ صحيحِ العينِ علَى:

_ (فَعْلٍ) نحو:(ظَهْرٍ وظُهْرَان)، و(بَطْنٍ وبُطْنَان).

_ أوعلَى(فَعِيل) **نحو**: (قَضِيبٍ وقُضْبَان)، و(رَغِيفٍ ورُغْفَان).

- أو علَى (فَعَلٍ) نحو:(ذَكَرٍ وذُكْرَان)، و(حَمَلٍ وحُمْلَان).

وَلِكَـرِيـــمٍ وَبَـخِيـــلٍ فُـعَـــلا (٨١٨) كَـذَا لِــمَا ضَـاهَــاهُمَا قَـدْ جُعِـلا

وَنَـــابَ عَنْـــهُ أَفْعِــلَاءُ فِي الْـــمُعَلْ (٨١٩) لامًــا وَمُضْــعَفٍ، وَغَــيْرُ ذَاكَ قَــلْ

من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ :(فُعَلَاء)، وهو مقيسٌ في (فَعِيل) بمعنى: فَاعَلٍ، صفةٍ، لمذكرٍ، عاقلٍ، غيرَ مضاعفٍ، ولَا معتلٍّ، نحو:(ظَرِيفٍ وظُرَفَاء)، و(كَرِيمٍ وكُرَمَاء)، و(بَخِيلٍ وبُخَلَاء).

وأشارَ بقولهِ: (كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا) إِلَى أنَّ مَا شَابهَ (فَعِيلًا) - في كونهِ دالًّا علَى معنًى هو كالغريزةِ - يُجمعُ علَى (فُعَلَاء)، نحو:(عَاقِلٍ وعُقَلَاء)، و(صَالِحٍ وصُلَحَاء)، و(شَاعِرٍ وشُعَرَاء).

وينوبُ عن (فُعَلَاء) في المضاعفِ والمعتلِّ: (أَفْعِلَاء) نحو:(شَدِيد وأَشِدَّاء)، و(وَلِيٍّ وأَوْلِيَاء).

وقدْ يجيءُ (أَفْعِلَاء) جمعًا لغيرِ مَا ذُكِر، **نحو**: (نَصِيبٍ وأَنْصِباء، وهَيِّن وأَهْوِنَاء).

فَــــوَاعِلٌ لفَوْعَــــلِ وَفَــاعَــــلِ (٨٢٠) وَفَــاعِــلاءَ مَــعَ نَـحْــوِ كَاهِــلِ[(١)]

وَحَـــائِضٍ وَصَــــاهِلٍ وَفَاعِلَــــهْ (٨٢١) وَشَــذَّ فِي الفَــارِسِ مَــعْ مَــا مَاثَلَــهْ

من أمثلةِ جمع الكثرةِ فَوَاعِل:

وهو لِاسْمٍ علَى: فَوْعَلٍ، **نحو**: (جَوْهَرٍ وجَوَاهِر).

- أوْ علَى فاعَلٍ، نحو:(طَابَعٍ وطَوَابع).
- أوْ علَى فَاعِلَاء، **نحو**: (قَاصِعَاء وقَوَاصِع).
- أو علَى فَاعِلٍ، **نحو**: (كَاهِلٍ وكَوَاهِل).

وفَوَاعِل أيضًا: جمعٌ لوصفٍ علَى فاعلٍ إنْ كانَ لمؤنثٍ عاقلٍ، **نحو**: (حَائِضٍ وحَوَائِض)، أوْ لمذَكّرٍ مَا لَا يعقلُ، **نحو**: (صَاهِلٍ وصَوَاهِل).

فإنْ كانَ الوصفُ الَّذِي علَى فاعلٍ لمذكرٍ عاقلٍ لم يُجمَعْ علَى فَوَاعِلٍ، وشذَّ:(فَارِسٌ وفَوَارِس)،و(سَابِقٌ وسَوَابِق).

وفَوَاعِل أيضًا جمعٌ لفاعلةٍ، **نحو**: (صَاحِبَةٍ وصَوَاحِب)، و(فَاطِمَةٍ وفَوَاطِم).

(١) مراده رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (نحو كاهل)، هو (فاعل) اسمًا، غير صفة، سواء كان الاسم علمًا، نحو :(جابر) أو غير علم، كما مثل.
والكاهل: مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق، وهو الثلث الأعلى، وفيه ست فقرات.

وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ (٨٢٢) وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ

من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ :(**فَعَائِل**)، وهو لكلِّ اسمٍ رباعيٍّ بمَدّةٍ قبلَ آخرهِ:

مؤنثًا بالتَّاءِ، **نحو**: (سَحَابَة وسَحَائِب)، و(رِسَالَة ورَسَائِل)، و(كُنَاسَة وكَنَائِس)، و(صَحِيفَة وصَحَائِف)، و(حَلُوبَة وحَلَائِب)،

أو مجردًا منهَا، **نحو**: (شِمَال وشَمَائِل)، و(عِقَاب وعَقَائِب)، و(عَجُوز وعَجَائِز).

وَبِالفَعَالِي وَالفَعَالَى جُمِعَا (٨٢٣) صَحْرَاءُ والعَذْرَاءُ والقَيْسَ اتْبَعَا[1]

من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ :(**فَعَالِي وَفَعَالَى**)، ويشتركانِ فيمَا كانَ علَى فَعْلَاءَ اسمًا، كـ(صَحْرَاءَ: وصَحَارِي وصَحَارَى)، أَوْ صفةً، كـ(عَذْرَاءَ: وعَذَارِي وعَذَارَى).

(١) أفْهمَ قولُ الناظم رَحِمَهُ اللهُ: (والقيس اتْبعا)، أن الجمع في هذه مُطّرد.

وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ (٨٢٤) جُدِّدَ كَالكُرْسِيِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ

من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فَعَالِيُّ)، وهوَ جمعٌ لكلِ اسمٍ، ثلاثيٍّ، آخرهُ ياءٌ مُشدَّدةٌ، غير متجددةٍ للنَّسبِ، **نحو**: (كُرْسِيٌّ وكَرَاسِيّ)، و(بُرْدِيٌّ وبَرَادِي)، ولَا يقالُ:(بَصْرِيٌّ وبَصَارِيّ).

وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا (٨٢٥) فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي (٨٢٦) جُرِّدَ،الَآخِرَ انْفِ بِالقِيَاسِ

وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ (٨٢٧) يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ العَدَدْ

وَزَائِدَ العَادِي[1] الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا (٨٢٨) لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ :(فَعَالِل) **وشبهُه** وهو: كلُّ جمعٍ ثالثهُ ألفٌ بعدهَا حرفانِ:

فيجمعُ بـ(فَعَالِلَ): كلُّ اسمٍ، رباعيٍّ، غيرِ مزيدٍ فيهِ، **نحو**: (جَعْفَرٍ وجَعَافِر)، و(زِبْرَجٍ وزَبَارِج)، و(بُرْثُنٍ وبَرَاثِن).

ويجمعُ بشبههِ: كُلُّ اسمٍ، رباعيٍّ، مزيدٍ فيهِ، كـ(جَوهَرٍ وجَوَاهِر)، و(صَرِيفٍ وصَيَارِف)، و(مَسْجِدٍ ومَسَاجِد).

واحترزَ بقولهِ: (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى): من الرُّباعيِّ الَّذِي سبقَ ذِكْرُ جمعهِ، كـ(أَحْمَر وحَمْرَاء) ونحوِهما ممَّا سبقَ ذكرهُ.

(١) قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (العادي) هو اسم فاعل من (عدا) بمعنى جاوَزَ، فيشمل ما كانت مجاوزته للرباعي بزائد فقط نحو (سبطرى) أو بزائد وأصلي نحو (قبعثرى)، فالمراد بالرباعي هنا: ما زادت أصوله على ثلاثة بأن كانت أربعة أو خمسة.

وأشار بقوله: (وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالقِيَاسِ): إلى أنَّ الخماسيَّ المجردَ عن الزيادةِ يُجْمعُ عَلَى (فَعَالِل) قياسًا، ويحذفُ خامسهُ، **نحو**: سَفَارِج في (سَفَرْجَل)، وفَرَازِدْ في (فَرَزْدَق)، وخَوَارِن فِي (خَوَرْنَق) [1].

وأشارَ بقولِهِ: (وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْـمَزِيدِ قَـدْ...البيت) إلى أنَّه يجوزُ حذفُ رابع الخماسيِّ المجردِ عن الزيادةِ، وإبقاءُ خامسِهِ، إذَا كانَ رابعهُ مشبهًا للحرفِ الزائدِ، بأنْ كانَ من حروفِ الزيادةِ، كنونِ (خَوَرْنَق)[2]، أو كانَ من مخرجِ حروفِ الزِيادةِ، كدالِ (فَرَزْدَقٍ)؛ فيجوزُ أنْ يقال: (خَوَارِق، وفَرَازِق)، والكثيرُ الأوَّلِ: وهوَ حذفُ الخامسِ، وإبقاءُ الرَّابِعِ ،نحو: (خَوَارِنْ، وفَرَازِدْ).

فإنْ كانَ الرَّابعُ غيرَ مشبه للزائدِ لمْ يجزْ حذفهُ، بلْ يتعينُ حذفُ الخامسِ؛ فتقولُ في سَفَرْجَلٍ: (سَفَارِج) ولا يجوزُ: سَفَارِلْ.

وأشارَ بقولِهِ: (وَزَائِدَ العَادِي الرُّبَاعِي...البيت): إلى أنَّه إذَا كانَ الخماسيُّ مزيدًا فيهِ حرفٌ، حُذِفَ ذلكَ الحرفُ إنْ لمْ يكنْ حرفَ مدٍّ قبلَ الآخرِ؛ فتقول في سِبَطْرَى: (سَبَاطِر)، وفي فَدَوْكَس: (فَدَاكِس)، وفي مُدَحْرَجٍ: (دَحَارِج).

فإنْ كانَ الحرفُ الزائدُ حرفَ مدٍّ قبلَ الآخرِ، لمْ يُحْذَفْ، بلْ يُجْمعُ الاسمُ علَى فَعَالِيل، **نحو**: (قِرْطَاسٍ وَقَرَاطِيس)، و(قِنْدِيلٍ وقَنَادِيل)، و(عُصْفُورٍ وعَصَافِير).

---

(١) أشار الخضري في حاشيته إلى أنه لا يصح ذكر "خورنق" ههنا؛ لأن الكلام في الخماسي المجرد، والواو في هذا زائدة لإلحاقه بسفرجل، فيجمع على "خرانق"، والمثال الصحيح: "خدرنق" بالدال بدل الواو، وجمعه: "خدارن". و"الخدرنق": العنكبوت، وأما الخورنق فقصر للنعمان بن المنذر.

(٢) سبق أن الصواب "خدرنق"، وكذلك الشأن في الموضعين التاليين.

وَالسِّـــينَ وَالتَّـــا مِــنْ كَمُسْـــتَدْعٍ أَزِلْ (٨٢٩) إِذْ بِبِنَـــا الْــــجَمْعِ بَقَاهُمَـــا مُخِـــلْ

وَالْــــمِيمُ أَوْلَى مِــنْ سِـــوَاهُ بِالبَقَـــا (٨٣٠) وَالهَمْـــزُ وَاليَـــا مِثْلُـــهُ إِنْ سَـــبَقَا

إذَا اشتملَ الاسمُ علَى زيادةٍ، لوْ أُبْقِيتْ لاخْتلَّ بناءُ الجمعِ، الَّذِي هوَ نهايةُ مَا ترْتَقي إليهِ الجموعُ -وهوَ (فَعَالِلُ، وَفَعَالِيلُ)- حُذِفَتْ الزِّيادةُ؛ فإنْ أمكنَ جمعهُ علَى إحدَى الصيغتينِ، بحذفِ بعضِ الزَّائدِ وإبقاءِ البعضِ؛ فلهُ حالتانِ :

إحداهما: أنْ يكونَ للبعضِ مَزِيَّةٌ على الآخرِ.

والثَّانيةُ: أنْ لَا يكونَ كذلكَ.

والأُولَى هي المرادةُ هنَا، والثَّانيةُ ستأتِي في البيتِ الَّذِي في آخرِ البابِ.

ومثالُ الأولى: (مُسْتَدْعٍ)؛ فتقولُ فِي جمعهِ: (مَدَاعٍ)، فَتَحْذِفُ السِّينَ والتَّاءَ، وتُبْقِي الميمَ؛ لأنَّها مُصَدَّرَةٌ ومجرّدةٌ للدّلالةِ علَى معنًى، وتقول فِي (أَلَنْدَدٍ، وَيَلَنْدَدٍ: أَلَادَّ، ويَلَادَّ)؛ فتحذفُ النُّونَ، وتُبْقِي الهمزةَ من (أَلَنْدَدٍ)، والياءَ مِنْ (يَلَنْدَدٍ)؛ لتَصَدُّرِهِمَا؛ ولأنَّهما فِي موضعٍ يقعانِ فيهِ دالَّينِ علَى معنًى **نحو**: (أَقُومُ، وَيَقُومُ)، بخلافِ النُّونِ، فإنَّها في موضعٍ لَا تدلُّ فيهِ علَى معنًى أصلًا.

والأَلَنْدَد واليَلَنْدَد: الخَصِمُ، يقالُ: رَجُلٌ أَلَنْدَدٌ ويَلَنْدَدٌ، أي: خَصِمٌ، مثل الألَدِّ.

وَالْيَاءَ لا الْوَاوَ احْـذِفِ انْ جَمَعْـتَ مَـا كَحَيْزَبُـونٍ فَهْـوَ حُكْـمٌ حُتِـمَـا (٨٣١)

إِذَا اشتملَ الاسمُ على زيادتينِ، وكانَ حذفُ إحدَاهُمَا يتأتى معهُ صيغةُ الجمعِ، وحذفُ الأخرَى لَا يتأتَّى معهُ ذلكَ، حُذِفَ مَا لَا يتأتَّى معهُ صيغةُ الجمعِ وأبْقِي الآخرُ؛ فتقولُ في (حَيْزَبُون: حَزَابِين)، فتُحذفُ الياء، وتبقَى الواو، فتُقْلَبُ ياءً؛ لسكونها وانكسارِ مَا قبلها، وأُوثِرَتِ الواوُ بالبقاءِ؛ لأنَّها لوْ حُذفتْ لمْ يُغْنِ حذفُها عن حذفِ الياءِ؛ لأنَّ بقاءَ الياءِ مُفَوِّتٌ لصيغةِ منتهَى الجموعِ.

والحيزبونُ: العجوزُ.

وَخَــــيَّرُوا فِي زَائِـــدَيْ سَرَنْــــدَى (٨٣٢) وَكُلِّ مَــــا ضَــــاهَاهُ كَالعَلَنْــــدَى

يعني: أنَّه إذَا لمْ يكنْ لأحدِ الزائدينِ مزيةٌ على الآخرِ، كنتَ بالخيارِ؛ فتقولُ في (سَرَنْدَى سَرَانِد) بحذفِ الألفِ، وإبقاءِ النُّونِ، و(سَرَادٍ) بحذفِ النُّونِ، وإبقاءِ الألفِ[(١)].

وكذلكَ (عَلَنْدَى)، فتقولُ: (عَلَانِد، وَعَلَاد)، ومثلهُما (حَبَنْطَى)، فتقولُ: (حَبَانِط، وَحَبَاطٍ)؛ لأنَّهما زيادتانِ، زيدتَا معًا للإلحاقِ بـ(سَفَرْجَلٍ)، ولَا مزيَّةَ لإحداهمَا على الأخرَى، وهذَا شأنُ كلِّ زيادتينِ زيدتَا للإلحاقِ.

والسَّرنْدَى: الشَّديدُ، والأُنْثَى: سَرَانْدَة.

والعَلَنَدَى -بالفتح-: الغليظُ من كلِّ شيءٍ. وربَّما قيلَ: جَمَلٌ عُلَنْدَى بالضَّمِّ.

والحَبَنْطَى: القَصِيرُ البَطِينُ، يقالُ: رَجُلٌ حَبَنْطًى بالتنوينِ، وامْرَأَةٌ حَبَنْطَاةٌ.

(١) الألف التي تبقى هي ألف الاسم المقصورة التي تكتب ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف فأكثر.

التصغير

فُعَيْـــلًا اجْعَـــلِ الثُّـــلاثِيَّ إِذَا صَـــغَّرْتَهُ نَحْوُ(قُـــذَيٍّ) فِي(قَـــذَى) (٨٣٣)

فُعَيْعِـــلٌ مَـــعَ فُعَيْعِيـــلٍ لِـــمَا فَـــاقَ كَـجَعْـــلِ دِرْهَـــمٍ دُرَيْهِـــمَا (٨٣٤)

إِذَا صُغِّرَ الاسمُ[1] **المتمكنُ**: ضُمَّ أَوَّلُهُ، وفُتِحَ ثانيهِ، وزِيدَ بعدَ ثانيهِ ياءٌ ساكنةٌ.

ويُقْتَصرُ علَى ذلكَ إنْ كانَ الاسمُ ثلاثيًّا؛ فتقولُ في (فِلْسٍ فُلَيْسٍ) وفي (قَذًى قُذَيٌّ).

وإنْ كانَ رباعيًّا فأكثرَ: فُعِلَ بِهِ ذلكَ، وكُسِرَ مَا بعدَ الياءِ؛ فتقول في (دِرْهَمٍ دُرَيْهِمٍ)، وفِي (عُصْفُورٍ عُصَيْفيرٍ).

فأمثلةُ التصغيرِ ثلاثةٌ: (فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وَفُعَيْعِيلٌ)[2].

---

(١) فوائد التصغير خمس:

الأولى: تصغير ما يتوهم كبره، نحو: جبيل، تصغير جبل.

الثانية: تحقير ما يتوهم عظمه، نحو: سبيع، تصغير سبع.

الثالثة: تقليل ما تتوهم كثرته، نحو: دريهمات، تصغير جمع درهم.

الرابع: تقريب ما يتوهم بُعده: إما في الزمن نحو: قبيل العصر، وإما في المكان نحو: فويق الدار، وإما في الرتبة نحو: أصيغر منك.

الخامسة: التعظيم، كما في قول لبيد بن ربيعة العامري:

وكُلُّ أُنَـــاس سَـــوْفَ تَـــدْخُلُ بَيْـــنَهُمْ دُوَيْهِيَـــةٌ تَصْـــفَرُّ مِنْهَـــا الأَنَامِـــلُ

وأنكر هذه الفائدة -مجيء التصغير للتعظيم- البصريون؛ لأنهما متنافيان.

(٢) لم يذكر الناظم شروط التصغير وهي:

١. أن يكون اسمًا فلا يصغر الفعل ولا الحرف.

=

وَمَـا بِـهِ لِــمُنْتَهَى الجَمْـعِ وُصِـلْ (٨٣٥) بِـهِ إِلَى أَمْثِلَــةِ التَّصْغِــيرِ صِـــلْ

أيْ: إذَا كانَ الاسمُ مما يُصَغّرُ علَى (فُعَيْعِل)، أو علَى (فُعَيْعِيل)، تُوُصِّلَ إلى تصغيرِهِ بما سبقَ أنَّه يُتَوَصَّلُ بهِ إلى تكسيرِهِ علَى (فَعَالِل)، أوْ (فَعَالِيلَ) من حذفِ حرفٍ أصليٍّ، أوْ زائدٍ؛ فتقول في (سَفَرْجَلٍ سُفَيْرِجٍ)، كما تقولُ: (سَفَارِج).

وفي (مُسْتَدْعٍ مُدَيْعٍ)، كما تقولُ:(مَدَاع)؛ فتحذفُ في التصغيرِ مَا حذفتَ في الجمعِ، وتقولُ في (عَلَنْدَى عُلَيْنِد)، وإنْ شئتَ قلتَ:(عُلَيْد)، كما تقولُ في الجمعِ: (عَلَانِد، وَعَلَاد).

= ٢. أن يكون متمكنًا فلا تصغر المضمرات ولا كيف ونحوهما.

٣. أن يكون قابلًا للتصغير فلا يصغر نحو (كبير) ولا الأسماء المعظمة.

٤. أن يكون خاليًا من صيغ التصغير، فلا يصغر نحو: (الكميت) من الخيل.

وَجَـائِزٌ تَعْـوِيضُ يَـا قَبْـلَ الطَّـرَفْ (٨٣٦) إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْـمِ فِيهِمَـا انْحَذَفْ

أي: يجوزُ أنْ يُعَوّضَ مما حُذِفَ في التَّصغيرِ، أو التكسيرِ(ياءٌ)قبلَ الآخرِ؛ فتقول في (سَفَرْجَلٍ: سُفَيْرِيج، وسَفَارِيج)، وفي (حَبَنْطَى: حُبَيْنِيط، وَحَبَانِيط).

وَحَائِـــدٌ عَـــنِ الْقِيَـــاسِ كُلُّ مَـــا (٨٣٧) خَـــالَفَ فِي البَـــابَيْنِ حُكْمًـا رُسِـــمَا

أي: قدْ يجيءُ كُلٌّ من التَّصغيرِ والتكسيرِ علَى غيرِ لفظِ واحدِهِ، فيُحْفَظُ ولا يقاسُ عليهِ، كقولهمِ فِي تصغيرِ (مَغْرِبٍ مُغَيْرِبَان)، وفي (عَشِيَّةٍ عُشَيْشِية)، وقولهمْ في جمعِ (رَهْطٍ أَراهِط) وفِي (بَاطِلٍ أَبَاطِيل).

لِتِلْـوِ يَـا التَّـصْـغِيرِ مِـنْ قَبْـلِ عَلَـمْ (٨٣٨) تَأْنِيـثٍ اوْ مَدَّتِـهِ الفَـتْحُ انْحَتَـمْ

كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ أَفْعَـالٍ سَبَـقْ (٨٣٩) أَوْ مَـدَّ سَـكْرَانَ وَمَـا بِـهِ التَحَـقْ

أي: يجبُ فتحُ مَا وَلِيَ ياءَ التَّصغيرِ، إنْ وَلِيَتْهُ: تاءُ التَّأنيثِ، أوْ أَلِفُهُ المقصورةُ، أوِ الممدودةُ، أوْ ألفُ أفعالٍ جمعًا، أوْ ألفُ فعلانَ الَّذي مؤنَّثُه (فَعْلَى)[1]؛ فتقولُ في (تَمْرَة: تُمَيْرَةٍ)، وفِي (حُبْلَى: حُبَيْلَى)، وفِي (حَمْرَاء: حُمَيْرَاء)، وفِي (أَجْمَال: أُجَيْمَال)، وفي (سَكْرَان: سُكَيْرَان).

فإنْ كانَ (فَعْلَان) من غيرِ بابِ سَكْرَان، لمْ يُفْتَحْ مَا قَبلَ ألفهِ، بلْ يُكسرُ، فتُقْلَبُ الألفُ ياءً؛ فتقول فِي (سَرْحَان: سُرَيْحِيْن) كما تقولُ في الجمعِ: (سَرَاحِين).

ويُكسرُ مَا بعدَ ياءِ التَّصغيرِ في غيرِ مَا ذُكِرَ، إنْ لمْ يكنْ حرفَ إعرابٍ؛ فتقول في (دِرْهَمٍ: دُرَيْهِم)، وفِي (عُصْفُورٍ: عُصَيْفِير)، فإنْ كانَ حرفَ إعرابٍ حرَّكتَهُ بحركةِ الإعرابِ، **نحو**: (هَذَا فُلَيْسٌ، وَرَأَيْتُ فُلَيْسًا، ومَرَرْتُ بِفُلَيْسٍ).

---

(١) يُشترط في فعلان -الذي تبقى فيه الفتحة بعد ياء التصغير وتسلم ألفه من القلب ياء- **ثلاثة شروط**:
الأول: أن تكون الألف والنون زائدتين.
الثاني: ألا يكون مؤنّثُه على فعلانة.
الثالث: ألا يكون قد جُمِع على فعالين.
فلو كانت نونه أصلية كـ"حسان" من الحسن و"عفان" من العفوفة، قيل في مصغره: "حُسَيسين وعُفَيفين"، ولو كانت أُنثاه على (فعلانة) كـ"سيفان" قيل في تصغيره: "سييفين"، ولو كانوا جمعوه على (فعالين) كـ"سلطان" قيل في تصغيره: "سليطين".

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا (٨٤٠) وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ (٨٤١) وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ

وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا (٨٤٢) مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا[(١)]

وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى (٨٤٣) تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا

لا يُعتدُّ في التَّصغيرِ بألفِ التأنيثِ الممدودةِ، ولَا بتاءِ التَّأنيثِ، ولَا بزيادةِ ياءِ النَّسبِ، ولَا بعَجُزِ المضافِ، ولَا بعَجُزِ المركَّبِ، ولَا بالألفِ والنُّونِ المزيدتين بعدَ أربعةِ أحرفٍ فصاعدًا، ولَا بعلامةِ التَّثنيةِ، ولَا بعلامةِ جمعِ التَّصحيحِ[(٢)].

ومعنى كونِ هذهِ لا يُعتدُّ بها: أنَّه لا يضرُّ بقاؤهَا مفصولةً عن ياءِ التَّصغيرِ بحرفينِ أصليينِ؛ فيقالُ في (جُخْدُباء[(٣)]: جُخَيْدِباء)، وفي (حَنْظَلَة: حُنَيْظِلَة)، وفي (عَبْقَرِي: عُبَيْقِرِي)، وفي (بَعْلَبَك: بُعَيْلِبَك)، وفي (عَبْد اللهِ: عُبَيْد اللهِ)، وفي (زَعْفَرَان: زُعَيْفِرَان)، وفي (مُسْلِمَيْنِ: مُسَيْلِمَيْنِ)، وفي (مُسْلِمِينَ: مُسَيْلِمِينَ) وفي (مُسْلِمَات: مُسَيْلِمات).

(١) أفهم قولُ الناظم رَحِمَهُ اللهُ: (من بعد أربع كزعفران) أن هذا قيد في الألف والنون فقط، ولكن ابن هشام ذكر أن هذا قيد لها كلها، ماعدا عجز المضاف والمركب.

(٢) ظاهر صنيع الناظم أن هذه ثمانية أنواع مستثناة من قوله: (وما به لمنتهى الجمع.. الخ)، وعليه فحقها أن تذكر بعد؛ لتتصل بالمستثنى منه، فالمعنى: أنه يتوصل بالحذف في هذه الأشياء إلى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه.
لكن استشكل: أن عجز المضاف، والمركب المزجي، وزيادة المثنى، والمجموع لا تحذف في الجمع أيضا، كالتصغير؛ فلم يبق لما يصح استثناؤه من الحذف سوى أربعة: تاء التأنيث، وألفه الممدودة، وياء النسب، والألف والنون بعد أربعة؛ فتحذف في الجمع دون التصغير.

(٣) الجُخْدُباء: ضرب من الجنادب، أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين.

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى (٨٤٤) زَادَ عَلى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ (٨٤٥) بَيْنَ الحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّرِ

أي: إذَا كانتْ ألفُ التأنيثِ المقصورةِ خامسةً فصاعدًا، وجَبَ حذفها في التَّصغيرِ؛ لأنَّ بقاءها يُخْرِجُ البناءِ عنْ مثالِ (فُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل)؛ فتقول في (قَرْقَرَى: قُرَيْقِر)، وفي (لُغَّيْزَى: لُغَيْغِيز).

فإنْ كانتْ خامسةً وقبلها مَدَّةٌ زائدةٌ، جازَ حذفُ المدَّةِ المزيدةِ، وإبقاءُ ألفِ التَّأنيثِ؛ فتقولُ فِي (حُبَارَى: حُبَيْرَى)، وجازَ أيضًا حذفُ ألفِ التَّأنيثِ، وإبقاءُ المدَّةِ؛ فتقول: (حُبَيِّر).

وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِيًا لَيِّنًا قُلِبْ (٨٤٦) فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ (٨٤٧) لِلجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

وَالأَلِفُ الثَّانِي المَزِيدُ يُجْعَلُ (٨٤٨) وَاوًا كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

أي: **إذَا كانَ ثاني الاسمِ المصغَّرِ من حروفِ اللينِ، وجبَ ردُّه إلى أصلهِ:**

- فإنْ كانَ أصلُهُ الواوَ، قُلِبَ واوًا؛ فتقولُ في (قِيمَةٍ: قُوَيْمَةٍ)، وفي (بَابٍ: بُويبٍ).

- وإنْ كانَ أصلُهُ الياءَ، قُلِبَ ياءً؛ فتقولُ في (مُوقِنٍ: مُيَيْقِن)، وفي (نَابٍ: نُيَيْبٍ).

وشذَّ قولهم في (عِيدٍ: عُيَيْد)، والقياسُ (عُوَيْد) بقلبِ الياءِ واوًا؛ لأَنَّها أصلُهُ؛ لأنَّه من (عَادَ يَعُودُ).

فإنْ كانَ ثاني الاسمِ المصغَّرِ ألفًا مزيدةً، أوْ مجهولةَ الأصلِ، وجبَ قلبُها واوًا؛ فتقول في(ضَارِبٍ: ضُوَيْرِب)، وفي (عَاجٍ: عُوَيج).

والتكسيرُ ـ فيما ذكرناهُ ـ كالتَّصغيرِ؛ فتقولُ في (بَابٍ: أَبْوَاب)، وفي (نَابٍ: أَنْيَاب)، وفي (ضَارِبَةٍ: ضَوَارِب).

وَكَمِّلِ الْـمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا (٨٤٩) لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا[١] كَمَا

المرادُ بالمنقوصِ هُنا: مَا نَقَصَ منهُ حرفٌ، فإذَا صُغِّر هذَا النوعُ من الأسماءِ؛ فلَا يخلُو:

- إمَّا أنْ يكونَ ثُنائيًا مجردًا عن التَّاءِ.
- أو ثُنائيًّا ملتبسًا بهَا.
- أوْ ثلاثيًّا مجردًا عنهَا.

فإنْ كانَ ثُنائيًّا مجردًا عن التَّاءِ، أوْ ملتبسًا بهَا، رُدَّ إليهِ في التَّصغيرِ مَا نقصَ منه؛ فيقال في (دَم: دُمَيٌّ)، وفي (شَفَة: شُفَيْهَةٌ)، وفِي (عِدَة: وُعَيْدَة)، وفِي (مَا)[٢] مُسَمًّى بهِ: (مُوَيٌّ).

وإنْ كانَ علَى ثلاثةِ أحرفٍ، وثالثُهُ غيرُ تاءِ التَّأنيثِ: صُغِّر على لفظِهِ، ولمْ يُرَدَّ إليهِ شيءٌ؛ فتقولُ فِي (شَاكِ السِّلَاحِ: شُوَيك).

---

(١) قوله رحمه الله: (ما لم يحو..) أي: ما دام لم يحو حرفًا ثالثًا غير التاء، بأن لم يحو ثالثاً أصلاً، نحو: (يد) أو حوى ثالثًا، هو التاء، نحو: (سنة)، أما ما فيه ثالث غير التاء فلا يُردّ إليه المحذوف، نحو: (شاك) إلّا أن يكون غير التاء همزة وصل نحو: (ابن) فإنه يرد المحذوف معه؛ ولم يذكر لأنها تحذف في التصغير للاستغناء عنها بضم الأول، فيبقى على حرفين؛ فيصدق عليه أنه لم يحو ثالثاً أصلاً.

(٢) أي: (ما) الاسمية أو الحرفية. وفي بعض النسخ "ماء"، وما أثبتناه هو المتعيّن هنا في هذا السياق، إضافة إلى موافقته لنسخ خطية، ولكونه متوافقًا مع ما نسبه الخضري إلى ابن عقيل.

ثم اعلم أن الشراح اختلفوا في تفسير قول ابن مالك (كما)، حتى قال الشاطبي: "وهو من المواضع المشكلة على المشتغلين بهذه الأرجوزة" وتلخيص ما ذكروه أن يقال: إما أن يريد ابن مالك بـ "ما" في قوله: "كما" اسم الماء المشروب -وتصغيره على مُوَيْه- فهو تمثيل صحيح، وهذا هو الظاهر، وإنما حذفت الهمزة لضرورة النظم. وإما أن يريد به (ما) الموصولة والنافية فيكون ذكره لها لا للتمثيل؛ إذ هي ليست (ناقصة)، بل هو لمجرد التنظير، أيْ يُكَمّل المنقوص في التصغير إذا جاء ناقصًا على حرفين مثل كلمة (ما). واقترح الشاطبي أن لو كان تعبير ابن مالك هكذا:

وكمِّل المنقوص في التصغير إنْ   لم يحوِ غيرَ التاء ثالثًا كَمِنْ

انظر تحرير المسألة في: المقاصد الشافية للشاطبي (٣٨٢/٧-٣٨٦)، حاشية الخضري (٨٤٦/٢).

وَمَــنْ بِتَرْخِــيمٍ يُصَــغِّرُ اكْــتَفَى[١] (٨٥٠) بِالأَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْنِي الْــمِعْطَفَا[٢]

من التَّصغيرِ نوعٌ يُسَمَّى تصغيرَ التَّرخيمِ، وهو: **عبارةٌ عن تصغيرِ الاسمِ بعدَ تجريدهِ من الزَّوائدِ الَّتي هي فيهِ**:

فإنْ كانتْ أصولهُ ثلاثةً صُغِّرَ على (فُعَيْل)، ثمَّ إنْ كانَ المسمَّى بهِ مُذكَّرًا جُرِّدَ عن التَّاءِ، وإنْ كانَ مؤنثًا أُلْحِقَ تاء التَّأنيثِ؛ فيقالُ في (المعْطَفِ: عُطَيف)، وفِي (حَامِدٍ: حُمَيد) وفِي (حُبْلَى: حُبَيلَة)، وفِي(سَوْدَاء: سُوَيْدَة).

وإنْ كانتْ أصولهُ أربعةً صُغِّر علَى (فُعَيْعِل)؛ فتقولُ في (قِرْطَاسٍ: قُرَيْطِس)، وفِي (عُصْفُور: عُصَيْفِر).

---

(١) أَفْهَم قولُ الناظم رَحِمَهُ اللهُ: (اكتفى) أن تترك الزوائد؛ وعليه إذا كان الاسم كله أصولاً نحو: (جعفر وسفرجل) لا يصغر تصغير ترخيم لعدم الزوائد.

(٢) (المعطف) هو الكساء، ونبه الناظم بالتمثيل به إلى أن هذا الترخيم ليس خاصًّا بالعَلَم، كما هو الحال في الترخيم المذكور في باب النداء.

وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ (٨٥١) مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاثِيٍّ كَسِنْ

مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ (٨٥٢) كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وخَمْسِ

وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ وَنَدَرْ (٨٥٣) لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلاثِيًّا كَثَرْ

إذَا صُغِّرَ الثلاثي، المؤنثُ، الخالي من علامةِ التأنيثِ لحقتهُ التَّاء عندَ أمنِ اللبسِ، وشذَّ حذفها حينئذٍ؛ فتقولُ في (سِنٍّ: سُنَيْنَةٌ)، وفي (دَارٍ: دُوَيْرة)، وفي (يَدٍ: يُدَيَّة).

فإنْ خيفَ اللبسُ لمْ تلحقهُ التَّاء؛ فتقولُ في (شَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْس: شُجَيْر وَبُقَير وَخُمَيْس) بلَا تاءٍ، إذْ لو قلتَ: (شُجَيْرَة، وَبُقَيْرَة، وخُمَيْسَة)؛ لالتبسَ بتصغيرِ (شَجَرَةٍ، وَبَقَرَةٍ، وَخَمْسَةٍ) المعدودِ بهِ مذكرٌ.

وممَّا شذَّ فيهِ الحذفُ عندَ أمنِ اللبسِ:

قولهمْ في (ذَوْدٍ وَحَرْبٍ وَقَوْسٍ وَنَعْلٍ: ذُوَيْد وحُرَيْب وقُوَيْس وَنُعَيْل).

وشذَّ أيضًا: لحاقُ التَّاء فيمَا زادَ علَى ثلاثةِ أحرفٍ، كقولهمْ فِي (قُدَّام: قُدَيْدِيمَةٌ).

وَصَغَّرُوا شُــــــذُوذًا: الَّذِي الَّـــــتِي (٨٥٤) وَذَا مَـعَ الفُــرُوعِ مِنْهَــا تَــا وَتِيْ[1]

التَّصغيرُ من خواصِّ الأسماءِ المتمكنةِ؛ فلَا تُصَغَّرُ المبنياتُ.

وشذَّ تصغيرُ "الَّذِي" وفروعهِ، و"ذَا" وفروعهِ؛ قَالوا فِي (الَّذِي: اللّذَيَّا)، وفي (الَّتِي: اللّتَيَّا)، وفي (ذَا وتَا: ذيَّا وتيَّا).

(١) أشار رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (صغروا...) إلى أنه قد صُغّر من غير المتمكن: اسم الإشارة، والاسم الموصول. وبقي مما صُغّر من غير المتمكن ولم يذكره الشارح: (أفعل) في التعجب، والمركب المزجي، نحو: (بعلبك وسيبويه) في لغة مَن بناهما.

النَّسَـــب

يَـــاءً كَيَـــا الْكُـــرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَـــبْ (٨٥٥) وَكُلُّ مَـــا تَلِيـــهِ كَسْـــرُهُ وَجَـــبْ

إِذَا أُرِيدَ إضافةُ شيءٍ إلى بلدٍ، أَوْ قبيلةٍ، أَوْ نحوِ ذلكَ، جُعِلَ آخره ياءً مشددةً، مكسورًا مَا قبلهَا؛ فيقالُ في النَّسبِ إلى (دِمَشْق: دِمَشْقِي)، وإِلى (تَميمٍ: تَميمِي)، وإلى (أَحْمَد: أَحْمَدي).(١)

(١) يُحدث النسب في الاسم ثلاثة تغيرات:

١- لفظي، وهو ثلاثة أشياء: إلحاقُ ياء مشددة آخر المنسوب، كسرُ ما قبلها، ونقلُ إعرابه إليها، وقد أشار إليه الناظم بقوله: (ياء كيا الكرسي.. الخ).

٢- معنوي، وهو صيرورته اسمًا لما لم يكن له.

٣- حكمي، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطراد.

وَمِثْلَــهُ مِمَّــا حَــوَاهُ احْــذِفْ وَتَــا تَــأْنِيــثٍ اوْ مَــدَّتَــــهُ[1] لا تُثْبِتَــا (٨٥٦)
وَإِنْ تَكُــنْ تَرْبَــعُ ذَا ثَــانٍ سَــكَنْ فَقَلْبُهَـــا وَاوًا وَحَذْفُهَـــا حَسَـــنْ (٨٥٧)

يعني: أنَّه إذَا كانَ في آخرِ الاسمِ ياءٌ كياءِ الكرسيِّ ـ في كونِها مُشدّدةً واقعةً بعدَ ثلاثةِ أحرفٍ فصاعدًا، ـ وجبَ حذفُهَا، وجَعْلُ ياءِ النَّسبِ موضعهَا؛ فيقالُ في النَّسبِ إلى (الشَّافِعِيّ: شَافِعِيّ) وفي النَّسبِ إلى (مَرْمِيّ: مَرْمِيٌّ).

وكذلكَ إنْ كانَ آخرَ الاسمِ تاءُ التأنيثِ وجبَ حذفهَا للنَّسبِ؛ فيقالُ في النَّسبِ إلى (مَكَّة: مَكِّي).

ومثلُ تاءِ التأنيثِ - في وجوبِ الحذفِ للنَّسبِ -: ألفُ التأنيثِ المقصورةُ، إذَا كانتْ خامسةً فصاعدًا، كـ(حُبَارَى: وَحُبَارِيّ)، أوْ رابعةً متحركًا ثاني مَا هي فيهِ، كـ(جَمَزَى: وجَمَزِيٍّ).

وإنْ كانتْ رابعةً ساكنًا ثاني مَا هيَ فيهِ كـ(حُبْلَى)؛ **جازَ فيهَا وجهانِ**:

أحدهمَا: الحذفُ - وهوَ المختارُ-، فتقول: (حُبْلِيٌّ).

والثَّاني: قلبهَا واوًا، فتقول: (حُبْلَوِيٌّ).

---

(١) مراده رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله :(أو مدته): ألف التأنيث المقصورة فقط، وأما الممدودة فسيذكر حكمها عند قوله: (وهمز ذي مد ينال في النسب.. الخ).

لِشِــبْهِهَا الْـــمُلْحِقِ وَالأَصْــلِيِّ مَـــا لَـــهَا وَلِلأَصْــلِيِّ قَـــلْبٌ يُـعْتَـــمَى (٨٥٨)
وَالأَلِـــــفَ الْـجَائِـــزَ أَرْبَعــًا أَزِلْ كَذَاكَ يَـا الــمَنْقُوصِ خَامِسًا عُـزِلْ (٨٥٩)
وَالحَـذْفُ فِي الْيَـا رَابِعًـا أَحَـقُّ مِـنْ قَـلْبٍ وَحَتْـمٌ قَـلْبُ ثَـالِثٍ يَعِـنْ[1] (٨٦٠)

يعني: أنَّ ألفَ الإلحاقِ المقصورةَ كألفِ التأنيثِ في: وجوبِ الحذفِ إنْ كانتْ خامسةً، كـ(حَبَرْكَى وَحَبَرْكِيٍّ)، وجوازِ الحذفِ والقلبِ إنْ كانتْ رابعةً، كـ(عَلْقَى وَعَلْقِيٍّ وعَلْقَوِيٍّ)، ولكنّ المختارَ هنَا القلبُ، عكسَ ألفِ التأنيثِ.

وأمَّا الألفُ الأصليةُ؛ فإنْ كانتْ ثالثةً قلبتْ واوًا، كـ(عَصًا وعَصَوِيٍّ، وَفَتًى وَفَتَوِيٍّ)، وإنْ كانتْ رابعةً قُلِبَتْ أيضًا واوًا، كـ(مَلْهَوِي)، وربَّما حُذِفَتْ، كـ(مَلْهِيٍّ)، والأولُ هو المختارُ، وإليه أشارَ بقولهِ: (وَ لِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُـعْتَمَى) -أي: يُختارُ- يقالُ: اعتميتُ الشَّيءَ، أي: اخترتهُ.

وإنْ كانتْ خامسةً فصاعدًا وجبَ الحذفُ كـ(مُصْطَفِيٍّ) في (مُصْطَفَى)، وإلى ذلكَ أشارَ بقولهِ: (وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ).

وأشارَ بقولهِ: (كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ... إلى آخره) إلى أنَّه إذَا نُسِبَ إلى المنقوصِ:

- فإنْ كانتْ ياؤهُ ثالثةً قلبتْ واوًا، وفُتِحَ مَا قبلهَا، **نحو**: (شَجَوِيّ) في شَجٍ.
- وإنْ كانتْ رابعةً حذفتْ، **نحو**: (قَاضِيّ) في (قاضٍ)، وقدْ تقلبُ واوًا، **نحو**: (قَاضَوِيٌّ).

---

(١) يشمل قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (وحتم قلب ثالث) ياءَ المنقوص، وألفَ المقصور.

- وإنْ كانتْ خامسةً فصاعدًا وجبَ حذفهَا، كـ(مُعْتَدِيّ) في(مُعْتَدٍ)، و(مُسْتَعْلِيٍّ) في (مُسْتَعْلٍ).

وَ(الحَبَرْكَى): ذَكَرُ القُرَادِ، والأُنْثَى (حَبَرْكَاةٌ).

و(العَلْقَى): نَبْتٌ، واحدهُ عَلْقَاة.

وَأَوْلِ ذَا الْقَلْـبِ انْفِتَاحًـا وَفَعِـلْ (٨٦١) وَفُعِـلٌ عَيْنَهُـمَا افْتَـحْ وَفِعِـلْ

يعني: أنَّه إذَا قُلِبَتْ ياءُ المنقوصِ واوًا وجبَ فتحُ مَا قبلهَا، **نحو**: (شَجَوِيٍّ وقَاضَوِيٍّ).

وأشارَ بقولهِ: (وَفَعِل .. إلى آخره) إلى أنَّه إذَا نُسبَ إلى مَا قبلَ آخرهِ كسرةٌ، وكانتِ الكسرةُ مسبوقةً بحرفٍ واحدٍ، وجبَ التخفيفُ بجعلِ الكسرةِ فتحةً؛ فيقالُ في (نَمِر: نَمَرِيٌّ) وفي (دُئِل: دُؤَلِيٌّ)، وفي (إِبِل: إِبَلِيٌّ).

وَقِيـــــلَ فِي الْـــــمَرْمِيّ مَرْمَـــــوِيُّ (٨٦٢) وَاخْتِـــيرَ فِي اسْتِعْـــمَالِهِمْ مَـــرْمِيُّ

قد سبقَ أنَّه إذَا كانَ آخرَ الاسمِ ياءٌ مشددةٌ مسبوقةٌ بأكثرَ من حرفينِ، وجبَ حذفهَا في النَّسبِ؛ فيقالُ في (الشَّافِعِي: شَافِعِيٌّ)، وفِي (مَرْمِي: مَرْمِيٌّ).

وأشارَ هُنَا إِلَى أنَّه إذَا كانتْ إحدَى الياءينِ أصلًا، والأخرَى زائدةً، فمنَ العربِ من يكتفِي بحذفِ الزائدةِ منهمَا، وَيُبْقِي الأصليةَ، ويقلبهَا واوًا؛ فيقولُ في الـ(مَرْمِيّ مَرْمَوِيٌّ) وهي لغةٌ قليلةٌ.

والمختارُ اللغةُ الأولى -وهي الحذفُ- سواء كانتَا زائدتينِ، أمْ لَا؛ فتقولُ في (الشَّافِعِي: شَافِعِيٌّ)، وفِي (مَرْمِي: مَرْمِيٌّ).

وَنَحْـــوُحَيٍّ فَتْـــحُ ثَانِيـــهِ يَجِـــبْ (٨٦٣) وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُـــنْ عَنْـــهُ قُلِـــبْ

قدْ سبقَ حكمُ الياءِ المشدَّدةِ المسبوقةِ بأكثرَ من حرفينِ، وأشارَ هنَا إلى أنَّها إذَا كانتْ مسبوقةً بحرفٍ واحدٍ لمْ يحذفْ من الاسمِ فِي النَّسبِ شيءٌ، بلْ يُفْتَحُ ثانيهِ، ويُقْلَبُ ثالثهُ واوًا، ثمَّ إنْ كانَ ثانيهِ ليسَ بدلًا من واوٍ لمْ يُغَيَّرْ، وإنْ كانَ بدلًا من واوٍ قُلِبَ واوًا؛ فتقولُ في (حَيٍّ: حَيَوِيٌّ)؛ لأنَّه من حَيِيتُ، وفِي (طَيٍّ: طَوَوِيٌّ)؛ لأنَّه من طَوَيْتُ.

وَعَلَـمَ التَّثْنِيَـةِ احْـذِفْ لِلنَّسَـبْ (٨٦٤) وَمِثْـلُ ذَا فِي جَمْـعِ تَصْـحِيحٍ وَجَـبْ

يُحْذَفُ من المنسوبِ إليهِ مَا فيهِ من علامةِ تثنيةٍ، أوْ جمعِ تصحيحٍ: فإذَا سَمَّيتَ رجلًا (زَيْدَان) -وأعربتَهُ بالألفِ رفعًا، وبالياءِ جرًّا ونصبًا[1]- قلتَ: (زَيْدِيٌّ)، وتقولُ فيمنِ اسمُهُ (زَيْدُون) -إذَا أعربتَهُ بالحروفِ-: (زَيْدِيٌّ)، وفيمنِ اسمُهُ (هِنْدَات: هِنْدِيٌّ).

وَثَالِـثٌ مِـنْ نَحْـوِ طَيِّـبٍ حُـذِفْ (٨٦٥) وَشَـذَّ طَـائِيٌّ مَقُـولًا بِـالأَلِفْ

قدْ سبقَ أنَّه يجبُ كَسْرُ مَا قبلَ ياءِ النَّسبِ؛ فإذَا وقعَ قبلَ الحرفِ الَّذِي يجبُ كسرهُ فِي النَّسبِ ياءٌ مكسورةٌ مدغمٌ فيهَا ياءٌ، وجبَ حذفُ الياءِ المكسورةِ؛ فتقول في (طَيِّبٍ: طَيْبِيٌّ).

وقياسُ النَّسبِ فِي (طَيِّءٍ: طَيْئِيٌّ) لكن تركُوا القياسَ، وقالوا: (طَائِيٌّ) بإبدالِ الياءِ ألفًا.

فلو كانتْ الياءُ المدغمُ فيهَا مفتوحةً لمْ تحذفْ، نحو هَبَيَّخِيٌّ في: (هَبَيَّخ).

والهبيَّخ: الغلامُ الممتلِئُ، والأنْثَى هَبَيَّخةٌ.

---

(١) ما ذكره الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ هو على الأصل -وهو فيمن سُمي بالمثنى، أو بأحد جمعي التصحيح- وإعرابه على أصله، ولكن من أجرى نحو: (زيدان) مجرى (سلمان) قال: زيداني. ومن أجرى زيدون -علما- مجرى غسلين، قال: زيديني، إلى غير هذه الاعتبارات، فتنبهْ لهذا، فليس قول الناظم على الإطلاق، بل هو اعتبارٍ من هذه الاعتبارات.

وَفَعَـــلِيٌّ فِي فَعِيلَـــةَ الْتُـــزِمْ (٨٦٦) وَفُعَـــلِيٌّ فِي فُعَيلَـــةَ حُتِـــمْ

يقالُ في النَّسبِ إلى (فَعِيلةٍ: فَعَلِيٌّ) -بفتحِ عينهِ وحذفِ يائهِ- إنْ لمْ يكنْ معتلَّ العينِ، ولَا مضاعفًا، كما يأتِي؛ فتقولُ في (حَنِيفَة: حَنَفِيٌّ).

ويقالُ في النَّسبِ إلى (فُعَيْلَةٍ: فُعَلِيٌّ) -بحذفِ الياءِ- إنْ لمْ يكنْ مضاعفًا؛ فتقولُ في (جُهَيْنَةَ: جُهَنِيٌّ)[1].

(١) الأصل في النسب إلى فَعيل -صحيح الآخر، وبغير تاء في آخره- أن ينسب إليه على لفظه؛ فيقال في النسب إلى (تميم وأمير وكريم: أميري، وكريمي، وتميمي).
والأصل في النسب إلى فُعَيل -صحيح الآخر، وبغير تاء- أن يُنسب إليه على لفظه، فيقال في النسب إلى (نمير وكليب: نميري وكليبي).
والأصل في النسب إلى فَعيلة -بفتح الفاء- وإلى فُعيلة -بضم الفاء- أن تحذف ياؤه، وتحذف مع ذلك تاؤه، ثم تُقلب كسرة العين من الأول فتحة؛ فيقال في النسب إلى (جهينة وأذينة: جهني وأذني)، ويقال في النسب إلى (حنفية وشريفة: حنفي وشرفي)، وإنما فعلوا ذلك فرقاً بين المذكر والمؤنث، وجعلوا حذف الياء في المؤنث ولم يجعلوه في المذكر؛ لأن التاء التي للتأنيث تحذف حتما، فلما وُجد الحذف في المؤنث جعلوا حذف الياء فيه؛ لأن الحذف يأنس إلى الحذف.
وقد شذت في كل نوع من هذه الأنواع الأربعة ألفاظ جاؤوا بها على خلاف الأصل، قالوا في النسب إلى (سليقة: سليقي)، وقالوا في النسب إلى (عميرة: عميري)، وقالوا في النسب إلى (رُدَينة: رديني)، وقالوا في النسب إلى (ثقيف: ثقيفي)، وقالوا في النسب إلى (قُرَيش وهُذَيل: قرشي، هذلي).

وَأَلْــــحَقُوا مُعَــــلَّ لامٍ عَرِيَــــا (٨٦٧) مِــنَ الــمِثَالَيْنِ بِــمَا التَّـا أُوْلِيَـا

يعني: أنَّ مَا كانَ علَى (فَعِيل، أوْ فُعَيْلٍ) بلا تاءٍ، وكانَ معتلَّ اللامِ؛ فحكمهُ حكمُ مَا فيهِ التَّاءُ: فِي وجوبِ حذفِ يائهِ، وفتحِ عينهِ؛ فتقولُ في (عَدِيٍّ: عَدَوِيٌّ) وفي (قُصَيٍّ: قُصَوِيٌّ)، كما تقولُ في (أُمَيَّةَ: أُمَوِيٌّ).

فإنْ كانَ (فَعِيلٌ، وفُعَيْلٌ) صحيحَي اللامِ، لمْ يُحذفْ شيءٌ منهمَا؛ فتقولُ في (عَقِيلٍ: عَقِيلِيٌّ)، وفِي (عُقَيْلٍ: عُقَيْلِيٌّ).

وَتَـمَّـمُــــوا مَــا كَانَ كَالطَّوِيلَــــهْ (٨٦٨) وَهَكَــــذَا مَــــا كَانَ كَالْـجَلِيلَــــهْ

يعني: أنَّ مَا كانَ علَى (فَعِيلَة)، وكانَ مُعتلَّ العينِ، أوْ مضاعفًا، لَا تُحذفُ ياؤهُ في النَّسبِ؛ فتقولُ في (طَوِيلَةٍ: طَوِيلِيٌّ)، وفِي (جَلِيلَةٍ: جَلِيلِيٌّ)، وكذلكَ أيضًا مَا كانَ علَى (فُعَيْلَةٍ)، وكانَ مضاعفًا؛ فتقولُ في (قُلَيلَةٍ: قُلَيلِيٌّ).

وَهَمْـــزُ ذِي مَـــدٍّ يُنَـــالُ فِي النَّسَـــبْ (٨٦٩) مَـــا كَانَ فِي تَثْنِيـــةٍ لـــه انْتَسَـــبْ

حكمُ همزةِ الممدودِ في النَّسبِ كحكمهَا فِي التَّثنيةِ:

فإنْ كانتْ زائدةً للتأنيثِ قُلِبَتْ واوًا، **نحو**: (حَمْرَاوِيّ في حَمْرَاء).

أوْ زائدةً للإلحاقِ، كـ(عَلْبَاءَ)، أوْ بدلًا من أصلٍ، **نحو**: (كِسَاء)؛ فوجهان: التَّصحيحُ، نحو:(عَلْبَائِيّ، وكِسَائِيّ)، والقَلْبُ، **نحو**: (عَلْبَاوِيّ، وكِسَاوِيّ).

أوْ أصلًا فالتَّصحيحُ لَا غيرَ، **نحو**: (قُرَّائِيّ في: قُرَّاء).

وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وصَدْرِ مَا (٨٧٠) رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا

إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوَ ابْ (٨٧١) أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بَالثَّانِي وَجَبْ

فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ (٨٧٢) مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ

إذَا نُسِبَ إلى الاسمِ المركَّبِ:

فإنْ كانَ مُركّبًا تركيبَ جملةٍ، أوْ تركيبَ مزجٍ: حُذِفَ عَجزه، وأُلحقَ صَدْرُهُ ياءَ النَّسبِ؛ فتقولُ في (تَأَبَّطَ شَرًّا: تَأَبَّطِيٌّ) وفي (بَعْلَبَكّ: بَعْلِيٌّ).

وإنْ كانَ مُركّبًا تركيبَ إضافة:

- فإنْ كانَ صدرهُ (ابْنًا أوْ أبًا)، أوْ كانَ مُعرّفًا بعجزهِ: حُذِفَ صدرهُ، وأُلْحِقَ عجزهُ ياءَ النَّسبِ؛ فتقولُ في (ابنِ الزُّبَيرِ: زُبَيْرِيٌّ)، وفِي (أَبِي بَكْرٍ: بَكْرِيٌّ)، وفي (غُلَامِ زَيْدٍ: زَيْدِيٌّ).

- فإنْ لمْ يكنْ كذلكَ:

فإنْ لمْ يُخَفْ لَبْسٌ عندَ حذفِ عجزهِ حُذِفَ عجزهُ، ونُسِبَ إلى صدرهِ؛ فتقولُ في (امْرِىءِ القَيْسِ: امْرِئِيٌّ).

وإنْ خِيفَ لَبْسٌ حُذِفَ صدرهُ، ونُسِبَ إلى عجزهِ؛ فتقول فِي (عَبْدِ الأَشْهَلِ وَعَبْدِ القَيْسِ: أَشْهَلِيٌّ وَقَيْسِيٌّ).

وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ (٨٧٣) جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ
فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ (٨٧٤) وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ(١)

إِذا كانَ المنسوبُ إليهِ محذوفَ اللامِ؛ فلَا يخلُو: إمَّا أنْ تكونَ لامُهُ مُسْتَحِقَّةً للرَّدِّ في جمعِي التَّصحيحِ، أوْ فِي التثنيةِ، أوْ لَا:

فإنْ لمْ تكنْ مستحقةً للردِّ فيما ذُكِرَ: جازَ لكَ في النَّسبِ الردُّ وتركُهُ؛ فتقولَ في (يَدٍ وابْنٍ: يَدَوِيٌّ وَبَنَوِيٌّ، وَابْنِيٌّ وَيَدِيٌّ)، كقولهمْ في التَّثنيةِ: (يَدَانِ وَابْنَانِ)، وفي (يَدٍ) -عَلَمًا لمذكرٍ-: (يَدُونَ).

وإنْ كانتْ مستحقةً للردِّ فِي جمعِي التَّصحيحِ، أوْ في التَّثنيةِ وَجبَ رَدُّهَا في النَّسبِ؛ فتقولُ: فِي (أَبٍ وَأَخٍ وَأُخْتٍ: أَبَوِيٌّ وَأَخَوِيٌّ) كقولهِمْ: (أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ وَأَخَوَاتٌ).

وَبِأَخٍ أُخْتًا وَبِابْنٍ بِنْتَا (٨٧٥) أَلْحِقْ وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

مذهبُ الخليلِ وسيبويه -رحمهما الله تعالى-: إلحاقُ (أُخْتٍ وَبِنْتٍ) في النَّسبِ بـ(أخٍ وابنٍ)، فتُحذفُ منهما تاءُ التأنيثِ، ويُرَدُّ إليهما المحذوفُ؛ فيقالُ: (أَخَوِيٌّ وَبَنَوِيٌّ)(٢)، كمَا يُفْعَلُ بـ(أَخٍ وَابْنٍ).

ومذهبُ يُونُسَ أنَّه يُنسبُ إليهِما علَى لفظيهِما؛ فتقولُ: (أُخْتِيٌّ وَبِنْتِيٌّ).

(١) أشار رَحِمَهُ اللهُ بقوله: (وحق مجبور) إلى حالة الوجوب في رد اللام، وهو إذا ما ردت عند التثنية، أو جمعي التصحيح، ولكن بقي حالة أخرى لم يذكرها، وهي أن تكون العين معتلة نحو: (شاة) أصلها (شوهة) بدليل قولهم (شياه).

(٢) من اختار مذهب سيبويه لا يضر عنده التباسهما بالمنسوب إلى (أخ) و(ابن) لأنهم لا يبالون به في النسب.

وَضَــاعِفِ الثَّـــانِيَ مِــنْ ثُنَــائِي (٨٧٦) ثَانِيـــــهِ ذُو لِـــــينٍ كَلا وَلائِي

إذَا نُسِبَ إلى ثُنائيٍّ لَا ثالثَ لهُ، فلَا يخلُو الثَّاني: إمَّا أنْ يكونَ حرفًا صحيحًا، أوْ حرفًا معتلًّا:

فإنْ كانَ حرفًا صحيحًا، جازَ فيهِ التَّضعيفُ وعدمهُ، فتقولُ في (كَمْ: كَمِّيٌّ وَكَمِيٌّ).

وإنْ كانَ حرفًا معتلًّا، وجبَ تضعيفهُ، فتقولُ في (لَوْ: لَوِّيٌّ).

وإنْ كانَ الحرفُ الثَّاني ألفًا ضُوعِفتْ، وأُبدلتِ الثانيةُ همزةً، فتقولُ في رجلٍ اسمهُ (لَا: لَائِيٌّ)، ويجوزُ قلبُ الهمزة واوًا، فتقولُ: (لَاوِيٌّ).

وَإِنْ يَكُــنْ كَشِــيَةٍ مَــا الْفَــا عَــدِمْ (٨٧٧) فَجَـــبْرُهُ وَفَتْـــحُ عَيْنِــهِ الْـــتُزِمْ

إذَا نُسِبَ إلى اسمٍ محذوفِ الفاءِ، فلَا يخلُو: إمّا أنْ يكونَ صحيحَ اللامِ، أوْ معتلَّها:

فإنْ كانَ صحيحَها لمْ يُردَّ إليهِ المحذوفُ، فتقولُ في (عِدَةٍ وَصِفَةٍ: عِدِيٌّ وَصِفِيٌّ).

وإنْ كانَ مُعْتلَّها وجبَ الردُّ، ويجبُ أيضا عندَ سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ فتحُ عينهِ؛ فتقولُ في (شِيَةٍ: وِشَوِيٌّ).

وَالْوَاحِـــدَ اذْكُــرْ نَاسِــبًا لِلْجَمْــعِ[(١)] (٨٧٨) إِنْ لَــمْ يُشَــابِهْ وَاحِــدًا بِالوَضْــعِ

إذَا نُسِبَ إلى جمعٍ باقٍ على جَمْعِيّتهِ، جيءَ بواحدهِ ونُسِبَ إليهِ، كقولكَ في النَّسَبِ إلى (الفَرَائِضِ: فَرَضِيٌّ).

هذَا إنْ لمْ يكنْ جاريًا مجرَى العَلَمِ، فإنْ جرى مَجْراهُ كـ(أَنْصارٍ)، نُسِبَ إليهِ علَى لفظِهِ، فتقولُ في (أَنْصَارٍ: أَنْصَارِيٌّ)، وكذَا إنْ كانَ عَلَمًا، فتقولُ في (أَنْمَارٍ: أَنْمَارِيٌّ).

(١) مراده رَحِمَهُ اللَّهُ بالجمع في قوله: (للجمع) هو جمع التكسير؛ لأن حكم التثنية وجمعي التصحيح قد علم من قوله: (وعلم التثنية احذف للنسب.. الخ).

وَمَــعَ فَاعِــلٍ وَفَعَّــالٍ فَعِــلْ (٨٧٩) فِي نَسَـبٍ أَغْـنَى عَـنِ اليَـا فَقُبِـلْ

يُسْتَغْنَى غالبًا في النَّسبِ عن يائِهِ:

ببناءِ الاسمِ علَى (فَاعِلٍ)، -بمعنَى صاحبِ كذَا- **نحو**: (تَامِر، وَلَابِن) أي: صاحبُ تمرٍ وصاحبُ لبنٍ.

وببنائهِ على (فَعَّالٍ) في الحِرَفِ غالبًا، كـ(بَقَّالٍ، وَبَزَّارٍ)، وقدْ يكونُ (فَعَّال) بمعنَى صاحبِ كذَا، وجُعِلَ منهُ قولهُ تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾[1] [فصلت: ٤٦] أي: بذِي ظُلمٍ.

وقدْ يُسْتَغْنَى عن ياءِ النَّسبِ أيضًا بـ(فَعِل) بمعنَى صاحبِ كذَا، **نحو**: (رَجُلٌ طَعِمٌ وَلَبِسٌ) أي: صاحبُ طعامٍ ولباسٍ، وأنشدَ سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥٦- لَسْــتُ بِلَـيْلِيٍّ وَلَكِـنِّي نَهِــرْ لَا أُدْلِــجُ اللَّيْــلَ ولَكِــنْ أَبْتَكِــرْ[2]

---

(١) **الإعـراب:** (وما): الواو: حسب ما قبلها، ما: حرف نفي يعمل عمل ليس. (ربك): اسم ما مرفوع، ورب مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه. (بظلام): الباء حرف جر زائد للتوكيد. ظلام: خبر ما منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (للعبيد): جار ومجرور متعلقان بظلام.

وجه الاستدلال: أن قوله: (ظلّام) جاء على صيغة (فَعَّال) للدلالة على النسبة، لا صيغة مبالغة، والمراد بالنفي في الآية نفي نسبة الظلم إلى الله سبحانه وتعالى مطلقًا.

(٢) ٣٥٦- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (ليلي) معناه منسوب إلى الليل، ويريد به صاحب عمل في الليل. (نَهِر) بفتح فكسر، أي: صاحب عمل بالنهار، وهذه الصيغة إحدى الصيغ التي إذا بني الاسم عليها استغنى عن إضافة ياء مشددة في آخره للدلالة على النسب. (أدلج) أسير من أول الليل، والإدلاج -على زنة الافتعال، بتشديد الدال بعد قلب تاء الافتعال دالًا-: السير في آخر الليل. (أبتكر) أدرك النهار في أوله. =

أي: ولكنِّي نَهارِيٌّ، أيْ: عاملٌ بالنَّهارِ.

= **المعْنى:** يصف الشاعر نفسه بالشجاعة وعدم المبالاة، ويذكر أنه إذا أراد أن يُغير على قوم لم يأت حَيَّهُم ليلًا وهم نائمون، ولم يَسِرْ إليه خفية كما يسير اللصوص، ولكنه يذهب إليهم في وضح النهار، ثم بين أنه يختار من أوقات النهار أوله؛ ليكون رجال الحي موجودين لم يخرجوا لأعمالهم.

الإعـراب: (لست) ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه. (بليلي) الباء زائدة، ليلي: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (ولكني) لكن: حرف استدراك ونصب، وياء المتكلم اسمه. (نهر) خبر لكن. (لا) نافية. (أدلج) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا، تقديره: أنا. (الليل) منصوب على الظرفية الزمانية بـ"أدلج". (ولكن) حرف استدراك. (أبتكر) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا.

الشاهد فيه: قوله: (نَهِر) حيث بناه على "فَعِل" وهو يريد النسب، فكأنه قال: ولكني نهاريّ، كما قال: لست بليليّ.

وَغَـــيْرُ مَـــا أَسْلَفْتُـــهُ مُقَـــرَّرا (٨٨٠) عَلَى الَّـــذِي يُنْقَـــلُ مِنْـــهُ اقْتُصِـــرَا

أيْ: مَا جاءَ من المنسوبِ مخالفًا لما سبقَ تقريرهُ، فهو من شواذِّ النَّسبِ يحفظُ ولَا يقاسُ عليهِ، كقولهمْ في النَّسبِ إِلى البَصْرَةِ: (بِصْرِيٌّ)[1]، وإِلى الدَّهْرِ: (دُهْرِيٌّ)[2]، وإِلى مَرُو: (مَرْوَزِيٌّ).

(١) المشهور في "البَصرة" فتح الباء، وقد ورد في لفظ النسب إليها "بِصري" بكسر الباء، فعلى هذين يكون لفظ النسب شاذًّا، وقد ورد في "البصرة" كسر الباء وضمها أيضا، وورد في لفظ النسب فتح الباء، فإذا لاحظت ما ورد في لفظ المنسوب إليه من الفتح أولًا، ولاحظت ما ورد في المنسوب من الفتح لم يكن شاذًّا، ولم يرد في المنسوب ضم الباء مع ثبوته لغة في المنسوب إليه، وكأنهم تركوه لئلا يلتبس بالنسب إلى بُصْرى -بزنة حُبْلَى-، إذا نسب إليه بحذف الألف؛ فإنك تعلم أن النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف كما يجوز قلبها واوًا، فيقال: "بصروي".

(٢) الدهري -بضم الدال، والقياس فتح الدال-: هو الشيخ الفاني.

الــوقف

تَنْوِينًــا اثْــرَ فَــتْحٍ اجْعَــلْ أَلِفــا (٨٨١) وَقْفــًا[١] وَتِلْــوَ غَــيْرِ فَــتْحٍ احْذِفَــا

أيْ: إذَا وُقِفَ على الاسمِ المنوَّنِ: فإنْ كانَ التنوينُ واقعًا بعدَ فتحةٍ، أُبْدِل ألفًا، ويشملُ ذلكَ مَا فتحتُهُ للإعرابِ، **نحو**: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، ومَا فتحتُهُ لغيرِ الإعرابِ، كقولكَ فِي (إِيهًا وَوَيهًا: إيهَا وويهَا).

وإنْ كانَ التنوينُ واقعًا بعدَ ضمّةٍ، أوْ كسرةٍ، حُذِفَ وسُكِّنَ مَا قبلهُ، كقولكَ فِي (جَاءَ زَيْدٌ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ: جَاءَ زَيْدْ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدْ).

---

(١) قوله: (وقفًا): هو الوقف الاختياري ـ وهو المقصود لذاته ـ لا الاضطراري، ولا الاختباري.

وَاحْـذِفْ لِوَقْـفٍ فِي سِـوَى اضْـطِرَارِ صِـلَـةَ[١] غَـيْرِ الفَـتْحِ فِي الإِضْـمَارِ (٨٨٢)

وَأَشْبَــهَتْ (إِذًا) مُنَـوَّنــًا نُــصِبْ فَأَلِفــًا فِي الوَقْــفِ نُونُهَــا قُلِــبْ (٨٨٣)

إِذَا وُقِفَ علَى هاءِ الضَّميرِ:

ـ فإنْ كانتْ مضمومةً، **نحو**: (رَأَيْتُهُ)، أوْمكسورةً، نحو:(مَرَرْتُ بِهِ)، حُذِفَتْ صلتهَا، ووُقِفَ على الهاءِ ساكنةً، إلَّا فِي الضَّرورةِ.

ـ وإنْ كانتْ مفتوحةً، **نحو**: (هِنْدٌ رَأَيْتُهَا)، وُقِفَ علَى الألفِ ولمْ تُحْذفْ.

وشبَّهوا (إِذَا) بالمنصوبِ المنوَّن، فأبدلُوا نونهَا ألفًا في الوقفِ.

(١) قوله: (صلة): أيْ حرف العلة المتصل بها من جنس حركتها.

وَحَذْفُ يَا الـمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِين- مَا (٨٨٤) لَمْ يُنْصَبَ[١]- اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا

وَغَـيْرُ ذِي التَّنْـوِيـنِ بِـالعَـكْسِ[٢] وَفِي (٨٨٥) نَحْـوِ مُـرٍ[٣] لُـزُومُ رَدِّ الْيَـا اقْـتُفِي

إذَا وُقِفَ على المنقوصِ المنوَّن؛ فإنْ كانَ منصوبًا أبدلَ من تنوينهِ ألفٌ، **نحو**: (رَأَيْتُ قَاضِيًا).

فإنْ لمْ يكنْ منصوبًا؛ فالمختارُ الوقفُ عليهِ بالحذفِ، إلَّا أنْ يكونَ محذوفَ العينِ، أوْ الفاءِ، كما سيأتِي؛ فتقولُ: (هَذَا قَاضْ، وَمَرَرْتُ بِقَاضْ)، ويجوزُ الوقفُ عليهِ بإثباتِ الياءِ، كقراءةِ ابنِ كثيرٍ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾[٤] [الرعد: ٧]، فإنْ كانَ المنقوصُ محذوفَ العينِ: كـ(مُرٍ) اسمَ فاعلٍ من (أَرَى)، أوِ الفاءِ: كـ(يَفِي) -علمًا- لمْ يوقفْ إلّا بإثباتِ الياءِ؛ فتقولُ:(هَذَا مُرِي، وَهَذَا يَفِي)، وإليهِ أشارَ بقولهِ:(وَفِي نَحْوِ مُـرٍ لُـزُومُ رَدِّ اليا اقْتُفِي).

فإنْ كانَ المنقوصُ غيرَ منوَّنٍ:

---

(١) قول: (ما لم ينصب أولى) تقييد الأولوية بعدم النصب، يُفهم منه أنه إذا نُصب لا يكون الحذف أولى، بل حكمه في قوله سابقًا (تنوينًا اثر فتح اجعل ألفًا وقفًا).

(٢) أفهم قوله (بالعكس): استثناء المنصوب غير ذي التنوين، فإثبات يائه أولى ما لم يكن منصوبا، فإن كان منصوبا فإثبات يائه واجب.

(٣) قول الناظم (في نحو مُر) أي: ما كان نحوها من محذوف العين، ومثلها في الحكم محذوف الفاء ولم يذكره الناظم.

(٤) قرأ ابن كثير: (هادي) بياء في الوقف، وقرأ الباقون بغير ياء في الوقف كالوصل.

الإعـراب: (ولكل): الواو: حرف استئناف. لكل: اللام حرف جر، كل: اسم مجرور باللام، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر مقدم. (قوم): مضاف إليه مجرور. (هادي): مبتدأ مؤخر، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وسكنت لأجل الوقف، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أن (هادي): اسم منقوص منوَّن، تحذف ياؤه لأجل التنوين في حال الوصل، وعند الوقف عليه يجوز فيه وجهان: حذف الياء وهي قراءة الأكثر، وإبقاؤها عند ابن كثير.

ـ فإنْ كانَ منصوبًا ثبتتْ ياؤهُ ساكنةً، **نحو**: (رَأَيْتُ القَاضِيْ).

ـ وإنْ كانَ مرفوعًا، أوْ مجرورًا، جازَ إثباتُ الياءِ وحذفُهَا، والإثباتُ أجودُ، نحو:(هَذَا القَاضِي، ومَرَرْتُ بِالقَاضِي).

وَغَـيْرَهَـا التَّـأْنِيثِ مِـنْ مُـحَرَّكِ[1] سَكِّنْـهُ أَوْ قِـفْ رَائِـمَ التَّحَـرُّكِ (٨٨٦)

أَوْ أَشْـمِمِ الضَّـمَّةَ[2] أَوْ قِـفْ مُضْعِفا مَا لَـيْسَ هَمْـزًا أَوْ عَلِـيلًا[3] إِنْ قَفَـا (٨٨٧)

مُـحَـرَّكًـا وَحَـرَكَـاتٍ انْـقُـلَا لِسَـاكِنٍ تَحْـرِيكُـهُ لَـنْ يُحْظَـلا (٨٨٨)

إذَا أُرِيدَ الوقفُ علَى الاسمِ المحرَّكِ الآخِرِ، فلَا يخلُو آخرُهُ من أنْ يكونَ هاءَ التأنيثِ، أوْ غيرَهَا:

ـ فإنْ كانَ آخرهُ هاءَ التأنيثِ، وجبَ الوقفُ عليهَا بالسكونِ، كقولكَ فِي (هَذِهِ فَاطِمَةُ: أَقْبَلَتْ هَذِهِ فَاطِمَهْ).

ـ وإنْ كانَ آخرهُ غيرَ هاءِ التأنيثِ، ففِي الوقفِ عليهِ خمسةُ أوجهٍ: التسكينُ، والرَّوْمُ، والإشمامُ، والتضعيفُ، والنَّقلُ.

فالرَّوْمُ: **عبارةٌ عن الإشارةِ إلى الحركةِ بصوتٍ خفيٍّ**.

والإشمامُ: **عبارةٌ عن ضمِّ الشفتينِ بعدَ تسكينِ الحرفِ الأخيرِ**، ولَا يكونُ إلَّا فيما حركتُه ضمةٌ.

وشرطُ الوقفِ بالتَّضعيفِ أنْ لَا يكونَ الأخيرُ همزةً، كـ(خَطَأ)، ولَا مُعتلًّا، كـ(فَتى)، وأنْ يليَ حركةً، كـ(الجَمَل)؛ فتقولُ في الوقفِ عليهِ: (الجملّ) ـ بتشديد اللام ـ.

(١) قوله: (من محرك) أي حركة أصلية قبل الوقف، أما عارض الحركة نحو (تاء) اقتربت، و(ذال) يومئذ؛ فيجب تسكينه كالساكن الأصلي.
(٢) يشمل قول الناظم (أو أشمم الضمة) اختصاص الإشمام بالضم، سواء كانت الضمة ضمة إعراب أم ضمة بناء.
(٣) قوله: (عليلًا) يشمل (الياء) نحو القاضي، و(الواو) نحو يدعو، و(الألف) نحو يخشى.

فإنْ كانَ مَا قبلَ الأخيرِ ساكنًا، امتنعَ التضعيفُ، كالحِمْلِ.

والوقفُ بالنقلِ: **عبارةٌ عن تسكينِ الحرفِ الأخيرِ، ونقلِ حركتهِ إلى الحرفِ الَّذِي قبلهُ**، وشرطُهُ: أنْ يكونَ مَا قبلَ الآخرِ ساكنًا، قابلًا للحركةِ، **نحو**: (هَذَا الضَّرُبْ، وَرَأَيْتُ الضَّرَبْ، وَمَرَرْتُ بِالضَّرِبْ).

فإنْ كانَ مَا قبلَ الآخرِ محركًا لمْ يوقفْ بالنَّقلِ، كـ(جَعْفَر).

وكذَا إنْ كانَ سَاكنًا لا يقبلُ الحركةَ كالألفِ، نحو:(بَاب، وَإِنْسَان).

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لا (٨٨٩) يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلا

مذهبُ الكوفيينَ أنَّه يجوزُ الوقفُ بالنَّقلِ: سواء كانتِ الحركةُ فتحةً، أوْ ضمةً، أوْ كسرةً، وسواء كانَ الأخيرُ مهموزًا، أوْ غيرَ مهموزٍ؛ فتقولُ عندهمْ: (هَذَا الضَّرُبْ، وَرَأَيْتُ الضَّرَبْ، وَمَرَرْتُ بِالضَّرِبْ) فِي الوقفِ علَى "الضَّرْبْ" وَ(هَذَا الرِّدُءْ،[1] وَرَأَيْتُ الرِّدَءْ، وَمَرَرْتُ بِالرِّدِءْ) فِي الوقفِ علَى (الرِّدْء).

ومذهبُ البصريينَ أنَّه لَا يجوزُ النَّقلُ إذَا كانتِ الحركةُ فتحةً، إلَّا إذَا كانَ الآخرُ مهموزًا؛ فيجوزُ عندهمْ:(رَأَيْتُ الرِّدَءْ)، ويمتنعُ: (رَأَيْتُ الضَّرَبْ)، ومذهبُ الكوفيينَ أوْلَى؛ لأنَّهمْ نقلوهُ عن العربِ.

وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ (٨٩٠) وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

يعنِي: أنَّه متَى أدَّى النَّقلُ إلى أنْ تصيرَ الكلمةُ علَى بناءٍ غير موجودٍ في كلامهمْ، امتنعَ ذلكَ، إلَّا إنْ كانَ الآخرُ همزةً؛ فيجوز، فعلَى هذَا يمتنعُ: (هَذَا الْعِلُمْ) في الوقفِ علَى (العِلْمِ)؛ لأنَّ فِعُلًا مفقودٌ في كلامهمْ، ويجوزُ: (هذَا الرِّدُءْ)؛ لأنَّ الآخرَ همزةٌ.

(١) الرّدء -بكسر الراء وسكون الدال، وآخره همزة- هو المُعِين في المهمّات، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿٣٤﴾﴾ [القصص: ٣٤].

فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاِسْمِ هَا جُعِلْ (٨٩١) إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ
وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا (٨٩٢) ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالعَكْسِ انْتَمَى

إذَا وُقِفَ علَى مَا فيهِ تاءُ التَّأنيثِ:

١) **فإنْ كانَ فعلًا**، وُقِفَ عليهِ بالتَّاءِ، **نحو**: (هِنْدٌ قَامَتْ).

٢) **وإنْ كانَ اسمًا**:

- **فإنْ كانَ مفردًا**: فلَا يخلُو إمَّا أنْ يكونَ مَا قبلها ساكنًا صحيحًا، أوْ لَا:

فإنْ كانَ مَا قبلهَا ساكنًا صحيحًا وُقِفَ عليهِ بالتَّاءِ، **نحو**: (بِنْتْ، وَأُخْتْ).

وإنْ كانَ غيرَ ذلكَ وُقِفَ عليهِ بالهاءِ، **نحو**: (فَاطِمَهْ، وَحَمْزَهْ، وَفَتَاه).

- **وإنْ كانَ جمعًا، أوْ شبهَهُ**، وُقِفَ عليهِ بالتَّاءِ، **نحو**: (هِنْدَاتْ، وَهَيْهَاتْ).

وقلَّ الوقفُ علَى المفردِ بالتَّاءِ، **نحو**: (فَاطِمَتْ)، وعلَى جمعِ التَّصحيحِ وشبههِ بالهاءِ، **نحو**: (هِنْدَاهْ، وَهَيْهَاهْ).

وَقِفْ بِهَا الْسَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ المُعلْ (٨٩٣) بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ (٨٩٤) كَيَعِ مَجْزُومًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا

ويجوزُ الوقفُ بهاءِ السَّكتِ علَى كلِّ فعلٍ حُذِفَ آخرهُ للجزمِ، أو الوقفِ، كقولكَ في (لَمْ يُعْطِ: لَمْ يُعْطِهْ) وفِي (أَعْطِ: أَعْطِهْ).

ولَا يلزمُ ذلكَ إلَّا إذَا كانَ الفعلُ الَّذِي حُذِفَ آخرهُ قدْ بقيَ علَى حرفٍ واحدٍ، أوْ علَى حرفينِ، أحدهمَا زائدٌ؛ فالأوَّلُ كقولكِ فِي (عِ، وقِ: عِهْ، وقِهْ)، والثَّاني كقولكَ فِي (لَمْ يَعِ، وَلَمْ يَقِ: لَمْ يَعِهْ، وَلَمْ يَقِهْ)[(١)].

وَمَا فِي الاِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ (٨٩٥) أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا (٨٩٦) بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى)

إذَا دخلَ علَى (مَا) الاستفهاميةِ جارٌّ، وجبَ حذفُ ألفهَا، **نحو**: (عَمَّ تَسْأَلُ، وَبِمَ جِئْتَ، وَاقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى زَيْدٌ).

وإذَا وُقِفَ عليهَا بعدَ دخولِ الجارِ؛ فإمَّا أنْ يكونَ الجارُّ لها حرفًا، أوْ اسمًا:

- فإنْ كانَ حرفًا جازَ إلحاقُ هاءِ السَّكتِ، **نحو**: (عَمَّهْ، وَفِيمَهْ).
- وإنْ كانَ اسمًا وجبَ إلحاقهَا، **نحو**: (اقْتِضَاءَ مَهْ، وَمَجِيءَ مَهْ).

(١) قد رد ابن هشام ما ذكره الناظم وتبعه عليه الشارح هنا -من أنه يجب لحاق هاء السكت في الوقف على نحو: "لم يع، ولم يف"- وَرَدّ ذلك بإجماع القُرّاء على عدم ذكر الهاء في الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَن يَتَّقِ﴾ [الطلاق: ٥]، والقراءة مع كونها سنة متبعة لا تأتي على وجه يمتنع عربية.

وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا (٨٩٧)

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا (٨٩٨)

يجوزُ الوقفُ بهاءِ السَّكتِ علَى كلِّ متحركٍ بحركةِ بناءٍ، لازمةٍ، لا تشبهُ حركةَ إعراب، كقولكَ فِي (كَيْفَ: كَيْفَهْ).

ولا يوقفُ بهَا علَى مَا حَرَكَتُهُ إعرابيةٌ، **نحو**: (جَاءَ زَيْدٌ).

ولَا علَى مَا حركتهُ مشبهة للحركةِ الإعرابيةِ، كحركةِ الفعلِ الماضِي.

ولَا علَى مَا حركتهُ البنائيةُ غيرُ لازمةٍ، **نحو**: (قَبْلُ، وَبَعْدُ).

والمنَادَى المفرد، **نحو**: (يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ).

واسم لَا الَّتي لنفيِ الجنسِ، **نحو**: (لَا رَجُلَ).

وشذَّ وصلهَا بمَا حركتهُ البنائيةُ غيرُ لازمةٍ، كقولهم في (مِنْ عَلُ: مِنْ عَلُهْ).

واستحسنَ إلحاقهَا بمَا حركتهُ دائمةٌ لازمةٌ.

وَرُبَّمَـا أُعْطِـيَ لَفْـظُ الوَصْـلِ مَـا (٨٩٩) لِلْوَقْـفِ(١) نَـثْرًا وَفَشَـا مُنْتَظِمَـا

قَدْ يُعْطَى الوصلُ حكمَ الوقفِ، وذلكَ كثيرٌ في النَّظمِ، قليلٌ في النَّثرِ، ومنهُ في النَّثرِ قولهُ تعالى: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ وَٱنظُرۡ﴾ [البقرة: ٢٥٩] (٢)، ومن النَّظمِ قولهُ:

٣٥٧- مِثْلُ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا(٣)

فَضَعَّفَ البَاءَ، وهي موصولةٌ بحرفِ الإطلاقِ،وهوَ الألفُ.

(١) قوله: (ما للوقف) أيْ: من إسكانٍ مُجرّد، أو مع رومٍ، أو إشمام، أو من تضعيف، أو نقل، أو من اجتلاب هاء السكت.

(٢) **الإعـراب:** (لم): حرف نفي وقلب وجزم. (يتسنه): فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والهاء: هاء السكت حرف، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل نصب حال من قوله (شرابك). (وانظر): الواو: حرف عطف، انظر: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، والجملة الفعلية معطوفة على ما قبلها فهي مثلها.
وجه الاستدلال منه: أن كلمة (يتسنه) مأخوذ من السنة، فلامها واو (يتسنو) قلبت الواو ألفا، وحذفت للجزم فلحقته الهاء وقفا، وأجري الوصل مجرى الوقف، أما على قول الحجازيين أن لام السنة هاء فهي من أصل الكلمة، فجزمت بسكون الهاء، فلا شاهد فيه على هذا.

(٣) ٣٥٧- هذا بيت من الرجز المشطور، اختُلف في نسبته، وقبل هذا البيت قوله:

كَأَنَّـهُ السَّـيْلُ إِذَا اسْـلَحَبَّا

ويروى أول بيت الشاهد: أو كالحريق،...إلخ.

اللغة: (كأنه) الضمير يعود إلى الجدب الذي خشيه الراجز وتوقعه في قوله:

لَقَـدْ خَشِـيتُ أَنْ أَرَى جَـدَبَّا فِي عَامِنَـا ذَا بَعْـدَ مَـا أَخْصَـبَّا

(اسلحبا) أي: امتد وانبطح، أي: أنه يملأ البطاح، ويعم الأودية. (الحريق) النار. (القصبا) هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا.

الإعـراب: (مثل) بالرفع: خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو مثل، ومثل مضاف. و(الحريق) مضاف إليه. (وافق) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى الحريق، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من الحريق. (القصبا) مفعول به لـ"وافق".

الشاهد فيه: قوله (القصبا) حيث ضعف الباء مع كونها موصولة بألف الإطلاق.

الإمالة

الأَلِفَ المُبْدَلَ مِنْ (يَا) فِي طَرَفْ أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ (٩٠٠)

دُوْنَ مَزِيدٍ، أَوْ شُذُوذٍ، وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا (٩٠١)

الإمالةُ: عبارةٌ عن أنْ يُنْحَى بالفتحةِ **نحو** الكسرةِ، وبالألفِ **نحو** الياءِ،[1] وتُمالُ الألفُ إذَا كانتْ طرفًا، بدلًا من ياءٍ، أوْ صائرةً إلى الياءِ، دونَ زيادةٍ أوْ شذوذٍ:

فالأولُ: كألفِ (رَمَى، وَمَرْمى).

والثَّانِي: كَأَلِفِ (مَلْهى)[2]، فإنَّها تصيرُ ياءً في التَّثنيةِ، **نحو**: (مَلْهَيَانِ).

واحترزَ بقولهِ: (دُوْنَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ) ممَّا يصيرُ ياءً بسببِ زيادةِ ياءِ التَّصغيرِ، **نحو**: (قُفَيٌّ)، أوْ في لغةٍ شاذَّةٍ، كقولِ هذيلٍ فِي (قَفَا) إذَا أُضِيفَ إلى ياءِ المتكلِّمِ: (قَفَيّ).

وأشارَ بقولهِ: (وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا) إلى أنَّ الألفَ الَّتي وُجِدَ فيها سببُ الإمالةِ تمالُ، وإنْ وليتهَا هاءُ التَّأنيثِ، كـ(فتاةٍ).

---

(١) الغرض من الإمالة أحد أمرين:
أولهما: تناسب الأصوات وتقاربها.
وثانيهما: التنبيه على أصل أو غيره.
وحكم الإمالة الجواز؛ والأسباب التي سيذكرها الناظم والشارح أسباب للجواز، لا للوجوب.
والإمالة لغة تميم ومن جاورهم، والحجازيون لا يميلون إلا قليلًا.

(٢) قول الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: (كألف ملهى) أي: من كل ذي ألف متطرفة زائدة على الثلاثة، ومن كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة نحو: (حبلى وسكرى).

وَهَكَــذَا بَــدَلُ عَـيْنِ الْفِعْـلِ[(١)] إنْ (٩٠٢) يَـؤُلْ إلى فِلْـتُ، كَمَـاضِي خَـفْ وَدِنْ

أيْ: كمَا تُمالُ الألفُ المتطرفةُ -كمَا سبقَ- تُمالُ الألفُ الواقعةُ بدلًا من عينِ فعلٍ يصيرُ عندَ إسنادهِ إلى تاءِ الضَّميرِ علَى وزنِ (فِلْتُ) بكسرِ الفاءِ: سواء كانتِ العينُ واوًا، كـ(خَافَ)، أوْ ياءً كـ(باعَ)، وَكـ(دَانَ)، فيجوزُ إمالتهَا، كقولكَ: (خِفْتُ، وَدِنْتُ، وَبِعْتُ)، فإنْ كانَ الفعلُ يصيرُ عندَ إسنادهِ إلى التَّاءِ علَى وزنِ (فُلْتُ) -بضمِّ الفاءِ- امتنعتِ الإمالةُ، نحو:(قَالَ، وَجَالَ)، فلَا تملهَا، كقولكَ: (قُلْتُ، وَجُلْتُ).

كَـذَاكَ تَـالِي الْيَـاءِ، وَالْفَصْـلُ اغْتُفِـرْ (٩٠٣) بِحَـرْفٍ اوْ مَـعَ هَـا[(٢)] كَجَيْبَهَـا أَدِرْ

كذاكَ تُمالُ الألفُ الواقعةُ بعدَ الياءِ[(٣)]: متصلةً بهَا، **نحو**: (بَيَان)، أوْ منفصلةً بحرفٍ، **نحو**: (يَسَار)، أوْ بحرفينِ أحدهمَا هاء، **نحو**: (أَدِرْ جَيْبَهَا)، فإنْ لمْ يكنْ أحدهمَا هاءً، امتنعتِ الإمالةُ؛ لبعدِ الألفِ عن الياءِ، **نحو**: (بَيْنَنَا)، واللهُ أعلم.

(١) يستفاد من قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بدل عين الفعل) أن بدل عين الاسم لا تمال مطلقًا.

(٢) أطلق الناظم قوله (أو مع ها)، وقيده غيره بأن لا يكون قبل الهاء ضمة نحو (هذا جيبها) فإنه لا يجوز فيه الإمالة.

(٣) مما تمال فيه الألف وقوعها قبل الياء نحو (بايعته) و(سايرته) وقد أهمله الناظم والأكثرون.

كَـذَاكَ مَـا يَـلِيـــــهِ كَسْـرٌ أَوْ يَـلِـي (٩٠٤) تَـالِيَ كَسْـــــرٍ، أَوْ سُـــكُونٍ قَـدْ وَلِي

كَسْرًا، وَفَصْلُ الْهَـا كَلا فَصْـلٍ يُعَـدْ[١] (٩٠٥) فَـدِرْهَمَاك مَـنْ يُمِلْـهُ لَـمْ يُصَـدْ

أيْ: كذلكَ تُمالُ الألفُ إذَا وليتهَا كسرةٌ، **نحو**: (عَالِم)، أوْ وقعتْ بعدَ حرفٍ يلي كسرةً، **نحو**: (كِتَاب)، أوْ بعدَ حرفينِ وَلِيَا كسرةً أَوَّلُهُما ساكنٌ، **نحو**: (شِمْلَال)، أوْ كِلَاهما متحركٌ، ولكنَّ أحدهمَا هاء، **نحو**: (يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا).

وكذلكَ يُمالُ مَا فَصَلَ فيهِ الهاءُ بين الحرفينِ اللذينِ وقعَا بعدَ الكسرةِ أَوَّلُهُما ساكنٌ، **نحو**: (هَذَانِ دِرْهَمَاكَ)، والله أعلم.

(١) قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وفصل الها كلا فصل يعد) **يشمل حالتين:**

١/ أن تقع الألف بعد حرفين متحركين قبلهما كسرة وأحد هذين الحرفين هاء، نحو(يضرِبُهَا) فعدم اعتبار الهاء في الفصل ألحق (يضربها) بنحو (كتاب).

٢/ أن تقع الألف بعد حرفين فصل بينهما بالهاء، وكان أول هذين الحرفين ساكنا وقبلهما كسرة نحو (دِرْهَمَاك)، فعدم اعتبار الهاء في الفصل ألحق (درهماك) بنحو (شملال)، وخص الناظم هذه الحالة بالذكر دون الأولى؛ لأن هناك مَن صرح بأن إمالة مثل (درهماك) شاذة، فكان تصريحه هنا كالرد على هذا القول.

وَحَرْفُ الاسْتِعْلا يَكُفُّ مُظْهَرا ‎(٩٠٦)‎ مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا[١]، وَكَذَا تَكُفُّرَا[٢]

إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ‎(٩٠٧)‎ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ‎(٩٠٨)‎ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ[٣]

حروفُ الاستعلاءِ سبعةٌ، وهي: (الخاءُ، والصادُ، والضادُ، والطاءُ، والظاءُ، والغينُ، والقافُ)، وكلُّ واحدٍ منهَا يمنعُ الإمالةَ، إذَا كانَ سببُهَا كسرةً ظاهرةً، أوْ ياءً موجودةً، ووقعَ بعدَ الألفِ متصلًا بهَا، كـ(سَاخِطٍ، وَحَاصِلٍ)، أوْ مفصولًا بحرفٍ، كـ(نَافِخٍ، وَنَاعِقٍ)، أو حرفينِ كـ(مَنَاشِيطَ، وَمَوَاثِيقَ).

وحكمُ حرفِ الاستعلاءِ في منعِ الإمالةِ يُعْطَى للرَّاءِ الَّتي هي غيرُ مكسورةٍ -وهي المضمومةُ **نحو**: (هَذَا عِذَارٌ)، والمفتوحةُ **نحو**: (هَذَانِ عِذَارَانِ)- بخلافِ المكسورةِ، علَى مَا سيأتِي، إنْ شاءَ اللهِ تعالى.

وأشارَ بقولهِ: (كَذَا إِذَا قُدِّمَ... البيت) إلى أنَّ حرفَ الاستعلاءِ المتقدِّمَ يكفُّ سببَ الإمالةِ، مَا لمْ يكنْ مكسورًا، أوْ ساكنًا إثرَ كسرةٍ؛ فلَا يُمالُ، **نحو**: (صَالِحٍ، وَظَالِمٍ، وَقَاتِلٍ)، ويُمالُ **نحو**: (طِلَاب، وَغِلَاب، وَإِصْلَاح).

---

(١) في قوله: (أو يا): تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سببها ياء ظاهرة نحو (بياض)، وهذا غير معروف في الياء، وإنما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان، فالظاهر جواز إمالة نحو (طغيان وصياد وريان وبياض).

(٢) إنما لم يقيد الناظم الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله الآتي (وكف مستعل وراء ينكف بكسر)، فالراء المفتوحة أو المضمومة مانعة من الإمالة، والراء المكسورة مانعة للموانع.

(٣) (المطواع) أي: كثير الطوع. و(مِرْ): أعطه الميرة -أي الطعام-.

وَكَـــفُّ مُسْـــتَعْلٍ وَرَا يَنكَـــفُّ (٩٠٩) بِكَـــسْرِ رَا كَغَـــارِمًا لا أَجْفُـــو

يعني: أنَّه إذَا اجتمعَ حرفُ الاستعلاءِ أو الرَّاء الَّتي ليستْ مكسورةً، معَ المكسورةِ غلبتهُما المكسورةُ وأُميلتِ الألفُ لأجلهَا؛ فيُمالُ، **نحو**: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَـٰرِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧](١) و﴿دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩](٢).

وفُهِمَ منهُ جوازُ إمالةِ **نحو**: ﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩](٣)؛ لأنَّه إذَا كانتِ الألفُ تُمالُ لأجلِ الرَّاءِ المكسورةِ، معَ وجودِ المقتَضِي لتركِ الإمالةِ -وهو حرفُ الاستعلاءِ، أو الرَّاءُ الَّتِي ليستْ مكسورةً- فإمالتُهَا معَ عدمَ المقتَضِي لتركهَا أوْلى وَأَحْرَى.

(١) **الإعـراب:** (وعلى أبصارهم): الواو حرف عطف، على أبصارهم: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف، وأبصار: مضاف وهم : ضمير في محل جر مضاف إليه. (غشاوة): مبتدأ مؤخر مرفوع، والجملة الاسمية معطوفة على الجمل الابتدائية ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧]، فهي مثلها لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: جواز إمالة ألف (أبصارهم)، مع أن الصاد من حروف الاستعلاء المانعة من الإمالة، إلا أن الراء المكسورة، تغلبت على حرف الاستعلاء، وقد قرأها بالإمالة أبو عمرو والدوري عن الكسائي.

(٢) **الإعـراب:** (وإن): الواو حسب ما قبلها، إن حرف توكيد ونصب. (الآخرة): اسم إن منصوب. (هي): ضمير في محل رفع مبتدأ. (دار): خبر مرفوع. (القرار): مضاف إليه مجرور.

وجه الاستدلال: أنه جاز إمالة ألف (القرار)؛ لأن الراء الثانية مكسورة فتغلبت على مانعتي الإمالة (وهما القاف المستعلية والراء المفتوحة). وقد قرأ بإمالتها الكسائي وأبو عمرو.

(٣) **الإعـراب:** (وانظر): الواو: حرف عطف، انظر: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت، والجملة الفعلية معطوفة على "فانظر" المتقدمة فهي مثلها. (إلى حمارك): جار ومجرور متعلقان بالفعل "انظر"، وحمار مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: أن لفظة (حمارك)في الآية جاز إمالة ألفها؛ لمجيء الراء المكسورة بعدها، وقد قرأها ممالة الكسائي وأبو عمرو.

وَلا تُـــمِلْ لِسَـــبَبٍ لَـــمْ يَتَّصِـــلْ (٩١٠) وَالكَـفُّ قَـدْ يُوجِبُـهُ مَـا يَنْفَصِـلْ

إذَا انفصلَ(١) سببُ الإمالةِ لمْ يؤثرْ، بخلافِ سببِ المنعِ؛ فإنَّه قدْ يؤثرُ منفصلًا؛ فلَا يُمالُ: (أَتَى قَاسِمٌ)(٢)، بخلافِ: (أَتَى أَحْمد)(٣).

وَقَـــدْ أَمَـــالُوا لِتَنَـــاسُبٍ بِـــلا (٩١١) دَاعٍ سِـــوَاهُ، كَعِـــمَادًا، وَتَـــلا

قدْ تُمالُ الألفُ الخاليةُ من سببِ الإمالةِ؛ لمناسبةِ ألفٍ قبلهَا، مشتملةٍ علَى سببِ الإمالةِ، كإمالةِ الألفِ الثانيةِ من **نحوِ**: (عِمَادا)؛ لمناسبةِ الألفِ المُمالةِ قبلهَا، وكإمالةِ ألفِ (تَلَا)(٤) كذلكَ.

---

(١) المراد بانفصال السبب والمانع: كونهما من كلمة أخرى، فلاتمال ألف سابور للياء قبلها في قولك: "رأيت يدي سابور" لانفصالهما.

(٢) مثل الشارح بقوله (أتى قاسم) تبعًا للناظم في بعض كتبه، وهذا المثال فيه نظر؛ لأن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء كما في (أتى) وهو ليس كذلك؛ لأن انقلاب ألف أتى عن الياء سبب خفي فلايؤثر فيه المانع ولو مع اتصاله، والمثال الجيد (كتاب قاسم).

(٣) هذا مثال لما اتصل سببه، فيُمال (أتى)؛ لكون الألف المبدل من ياء في طرف، ولا فائدة لذكر أحمد إلا بيان فاعل الفعل، فلا تتوقف الإمالة عليه.

(٤) **الإعـراب:** (والقمر): الواو: حرف عطف، القمر: اسم معطوف على مجرور في الآية السابقة، والمعطوف على المجرور مجرور مثله. (إذا): ظرف زمان في محل نصب متعلق بمحذوف يقع حالا مقدرة مما تليه، أي أقسم بالقمر كائنا إذا تلاها، وبالنهار كائنا إذا جلاها. (تلاها): فعل ماض، وها: ضمير في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل جر مضاف إليه. وإعراب ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٣] كإعراب ما سبق.

وجه الاستدلال: أن ألف تلا في قوله: "تلاها" أصلها واو يقال: تلا يتلو، فلا تصح إمالتها، لكنها أميلت مع ذلك؛ لمناسبتها لما بعدها مما ألفه ياء، وهو: "جلاها ويغشاها"، وهما قد أميلت الألف فيهما؛ لأن أصلهما في كل منهما ياء.

وَلا تُـمِلْ مَـا لَـمْ يَنَـلْ تَـمَكُّنا[١] (٩١٢) دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَـا)[٢] وَغَـيْرَ (نَـا)

الإمالةُ من خواصِّ الأسماءِ المتمكنةِ؛ فلَا يُمالُ غيرُ المتمكنِ إلَّا سماعًا، إلَّا (هَا، ونَا)؛ فإنَّهما يُمالانِ قياسًا مُطّردًا، **نحو**: (يُرِيدُ أنْ يَضْرِبَها) وَ(مَرَّ بِنَا)[٣].

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْـرِ رَاءٍ فِي طَـرَفْ[٤] (٩١٣) أَمِلْ، كَـ(لِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ[٥])

كَذَا الَّذِي تَلِيـهِ (هَـا)[٦] التَّأْنِيـثِ فِي (٩١٤) وَقْـفٍ إِذَا مَـا كَـانَ غَـيْرَ أَلِـــفِ

أي: تُمالُ الفتحةُ قبلَ الرَّاءِ المكسورةِ، وصلًا ووقفًا، **نحو**: (بِشَرَرٍ)[٧]،

(١) لا يمنع قول الناظم (ما لم ينل تمكنا) إمالة ما عرض بناؤه نحو (يا فتى)؛ لأن الناظم إنما منع الإمالة فيما لم ينل التمكن بالكلية، ونحو (يا فتى) الأصل فيه الإعراب.

(٢) قوله: (غير ها): المراد بـ(ـها) ضمير الغائبة، لا التي للتنبيه.

(٣) قد أمالوا من الأسماء غير المتمكنة: "ذا" الإشارية، و"متى"، و"أنى"، و"ها"، و"نا"، وأمالوا من الحروف "بلى"، و"يا" في النداء، و"لا" الجوابية، وفي نحو قولهم: (افعل هذا إمّا لا). قال قطرب: ولا يمال غير ذلك من الحروف؛ إلا أن يسمى بحرف يوجد فيه مع ذلك سبب الإمالة. فلو سميت إنسانًا بـ"حتى" أملتها؛ لأن ألفها تصير ياء في التثنية لكونها رابعة، وإذا سميت بـ"إلى" لم تُمِل؛ لأن ألفها تصير واوًا في التثنية، لكون ذي الواو في الثلاثي أكثر من ذي الياء.

(٤) اشتراط الناظم كون الراء في الطرف بقوله (راء في طرف) هو بالنظر إلى الغالب، وليس ذلك بلازم، فقد ذكر سيبويه إمالة فتحة الطاء في قولهم (ورأيت خبط رياح) و ذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو (العرد) والراء في ذلك ليست بلام.

(٥) قوله: (للأيسر مل تكف الكلف) مثالٌ معناه: اجنح إلى الأمر الأسهل تُكْفَ المشقة.

(٦) شمل قول الناظم (ها التأنيث) هاء المبالغة، نحو علّامة، وإمالتها جائزة.

(٧) **من قوله تعالى**: ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ﴾ [المرسلات: ٣٢]، **ووجه الاستدلال**: إمالة فتحة الراء الأولى من شرر؛ لأجل كسرة الراء الثانية، وقرأ بذلك ورش وصلا ووقفا.

و(لِلأَيْسَرِ مِلْ)[١].

وكذلكَ يُمالُ مَا وليهُ هاءُ التَّأنيثِ من **نحو**: (قَيِّمَهْ)[٢]، و(نِعْمَهْ)[٣].

(١) بقي لإمالة الفتحة لكسرة شرطان لم يذكرهما الناظم:

١- أن لا تكون على ياء، فلا تمال فتحة الياء في نحو (الغِيَر).

٢- أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو (من الشرق) فإنه مانع من الإمالة.

(٢) **من قوله تعالى**: ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ [البينة: ٣]، **ووجه الاستدلال**: إمالة الفتحة التي قبل هاء التأنيث نحو الكسرة عند الوقف على لفظة: (قيمة)، وقد قرأ الكسائي بذلك.

(٣) **من قوله تعالى**: ﴿فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةً﴾ [الحجرات: ٨]، **ووجه الاستدلال**: إمالة الفتحة التي قبل هاء التأنيث نحو الكسرة حال الوقف على قوله: (نعمة)، وقد قرأ الكسائي بذلك.

التصريف

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّــرْفِ[١] بَـرِي (٩١٥) وَمَـا سِـوَاهُمَا بِتَصْرِيــفٍ حَـرِي

التَّصريفُ: عبارةٌ عن علمٍ يُبْحَثُ فيهِ عن أحكامِ بِنْيَةِ الكلمةِ العربيةِ، ومَا لحروفهَا من أصالةٍ، وزيادةٍ، وصِحّةٍ، وإعلالٍ، وشبهِ ذلكَ.

ولا يتعلقُ إلَّا بالأسماءِ المتمكنةِ، والأفعالِ[٢]؛ فأمَّا الحروفُ وشبههَا، فلَا تعلقَ لعلمِ التَّصريفِ بهَا.

وَلَـيْسَ أَدْنَى مِـنْ ثُـلاثِيٍّ يُـرَى (٩١٦) قَابِـلَ تَصْرِيـفٍ سِـوَى مَـا غُـيِّرَا

يعني: أنَّه لَا يقبلُ التَّصريفَ من الأسماءِ والأفعالِ مَا كانَ على حرفٍ واحدٍ، أوْ علَى حرفينِ، إلَّا إنْ كانَ محذوفًا منهُ.

فأقلُّ مَا تبنَى عليهِ الأسماءُ المتمكنةُ، والأفعالُ: ثلاثةُ أحرفٍ، ثمَّ قدْ يعرضُ لبعضهَا نَقصٌ، كـ(يَدٍ، وَقُلْ، و مَ اللهِ، وقِ زَيْدًا).

---

(١) تجوَّز الناظم في قوله: (من الصرف) فأطلق الصرف على التصريف لضرورة الوزن.

(٢) المراد بالأفعال هنا: المتصرفة، لا مطلقًا، والتصريف أصل في الأفعال لكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق فيها، بخلاف الأسماء.

وَمُنْــتَهَى اسْــمٍ خَمْــسٌ انْ تَجَــرَّدَا (٩١٧) وَإِنْ يُــزَدْ فِيــهِ فَــمَا سَــبْعًا عَــدَا

الاسمُ قسمانِ: مزيدٌ فيهِ، ومجرّدٌ عن الزيادةِ.

فالمزيدُ فيهِ: **هوَ مَا بعضُ حروفهِ ساقطٌ وضْعًا**، وأكثرُ مَا يبلغُ الاسمُ بالزيادةِ سبعةُ أحرفٍ، **نحو**: (احْرَنْجَام، وَاشْهِيبَاب).

والمجرَّدُ عن الزيادةِ: **هوَ مَا بعضُ حروفهِ ليسَ ساقطًا في أصلِ الوضعِ**، وهو: إمَّا ثلاثيٌّ، كـ(فِلْسٍ)، أوْ رباعيٌّ كـ(جَعْفَر)، وإمَّا خُماسيٌّ -وهوَ غايتهُ-، كـ(سَفَرْجَل).

وَغَــيْرَ آخِــرِ الثَّــلاثِي افْــتَحْ وَضُــمْ (٩١٨) وَاكْــسِــرْ، وَزِدْ تَسْــكِينَ ثَانِيــهِ تَعُــمْ

العبرةُ في وزنِ الكلمةِ بما عدَا الحرفِ الأخيرِ منهَا.

وحينئذٍ فالاسمُ الثلاثيُّ، إمَّا أنْ يكونَ مضمومَ الأوَّلِ، أوْ مكسورَه، أوْ مفتوحَه.

وعلَى كلٍّ من هذهِ التَّقادير:

إمَّا أنْ يكونَ مضمومَ الثَّاني، أوْ مكسورَه، أوْ مفتوحَه، أوْ ساكنَه؛ فيخرجُ منْ هذَا: اثنَا عشرَ بناءً، حاصلةٌ من ضربِ ثلاثةٍ في أربعةٍ، وذلكَ **نحو**: (قُفْل، وَعُنُق، ودُئِل، وَصُرَد)، ونحو: (عِلْم، وَحِبُك، وإِبِل، وعِنَب)، ونحو: (فَلْس، وفَرَس، وعَضُد، وكَبِد).

وَفِعُــلٌ أُهْمِــلَ، وَالعَكْــسُ يَقِــلْ (٩١٩) لِقَصْــدِهِمْ تَخْصِــيصَ فِعْــلٍ بِفُعِــلْ

يعني: أنَّ من الأبنيةِ الاثْنَي عشرَ بناءينِ: أحدهمَا: مهملٌ، والآخرُ قليلٌ.

فالأوَّل: مَا كانَ علَى وزنِ (فِعُل) -بكسرِ الأوَّل، وضمِّ الثَّاني-، وهذَا بناءٌ من المصنِّفِ على عدمِ إثباتِ (حِبُك) [١].

والثَّاني: مَا كانَ علَى وزنِ (فُعِل) -بضمِّ الأوَّلِ، وكسرِ الثَّاني- كـ(دُئِل).

وإنَّما قلَّ ذلكَ في الأسماءِ؛ لأنَّهم قصدُوا تخصيصَ هذَا الوزنِ بفِعْلِ مَا لمْ يُسمَّ فاعلهُ، كـ(ضُرِبَ، وقُتِلَ).

(١) فأما من ثبت عنده نحو (حبك) فيكون البناءان عنده قليلين، وليس أحدهما مهملًا والآخر قليلًا.

وَافْـتَحْ وَضُـمَّ وَاكْسِـرِ الثَّـانِيَ مِـنْ (٩٢٠) فِعْـلٍ ثُـلاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْـوَ ضُـمِنْ
وَمُـنْـتَـهَـاهُ أَرْبَـعٌ إِنْ جُـرِّدَا (٩٢١) وَإِنْ يُـزَدْ فِيـهِ فَـمَا سِـتًّا عَـدَا

الفعلُ ينقسمُ إلى مجردٍ، وإلى مزيدٍ فيهِ، كما انقسمَ الاسمُ إلى ذلكَ، وأكثرُ مَا يكونُ عليهِ المجردُ أربعةَ أحرفٍ، وأكثرُ مَا ينتهِي في الزِّيادةِ إلى ستةٍ.

وللثلاثيِّ المجردِ أربعةُ أوزانٍ: ثلاثةٌ لفعلِ الفاعلِ، وواحدٌ لفعلِ المفعولِ[1].

فالَّتي لفعلِ الفاعلِ: (فَعَلَ) بفتحِ العينِ، كـ(ضَرَبَ)، و(فَعِلَ) بكسرِها، كـ(شَرِبَ)، و(فَعُلَ) بضمهَا، كـ(شَرُفَ).

والَّذِي لفعلِ المفعولِ (فُعِلَ) بضمِّ الفاءِ، وكسرِ العينِ، كـ(ضُمِنَ).

ولا تكونُ الفاءُ في المبْني للفاعلِ إلَّا مفتوحةً؛ ولهذَا قالَ المصنِّفُ: (وَافْتَحْ وضُمَّ واكْسرِ الثَّاني) فجعلَ الثَّاني مثلثًا، وسكتَ عن الأوَّلِ، فعُلِمَ أنَّه يكونُ على حالةٍ واحدةٍ، وتلكَ الحالةُ هي الفتحُ.

وللرُّباعِي المجردِ ثلاثةُ أوزانٍ: واحدٌ لفعلِ الفاعلِ، كـ(دَحْرَجَ)، وواحدٌ لفعلِ المفعولِ كـ(دُحْرِجَ)، وواحدٌ لفعلِ الأمرِ، كـ(دَحْرِجْ).

وأمَّا المزيدُ فيهِ؛ فإنْ كانَ ثلاثيًّا صارَ بالزيادةِ علَى أربعةِ أحرفٍ، كـ(ضَارِبٍ)، أوْ علَى خمسةٍ، كـ(انْطَلَقَ)، أوْ علَى ستةٍ، كـ(اسْتَخْرَجَ)، وإنْ كانَ رباعيًّا صارَ بالزيادةِ علَى خمسةٍ، كـ(تَدَحْرَجَ)، أوْ علَى ستةٍ، كـ(احْرَنْجَمَ).

(١) كان على الناظم هنا أن يذكر وزن (فعل الأمر) كما ذكر وزن ما لم يسم فاعله، ولكن لم يذكره هنا؛ لأن الأمر في الثلاثي المجرد إما أن يكون مزيدًا فيه نحو (اضرب) أو ناقصًا نحو(قم) فلم يبق ثلاثيًا في اللفظ.

لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ ... وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ (٩٢٢)

وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ وَإِنْ عَلا ... فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلَا (٩٢٣)

كَذَا فُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌّ، وَمَا ... غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى (٩٢٤)

الاسمُ الرُّباعيُّ المجردُ لهُ ستةُ أوزانٍ:

الأوَّلُ: فَعْلَلُ -بفتحِ أوَّلهِ وثالثهِ، وسكونِ ثانيهِ- **نحو**: (جَعْفَر)[1].

الثَّاني: فِعْلِلٌ -بكسرِ أوَّلهِ و ثالثهِ، وسكونِ ثانيهِ- **نحو**: (زِبْرِج)[2].

الثَّالث: فِعْلَلٌ -بكسرِ أوَّلهِ وسكونِ ثانيه، وفتحِ ثالثهِ- **نحو**: (دِرْهَم، وهِجْرَع)[3].

الرَّابع: فُعْلُلٌ -بضمِّ أوَّلهِ وثالثهِ، وسكونِ ثانيهِ- **نحو**: (بُرْثُن)[4].

الخامِس: فِعَلٌّ -بكسرِ أوَّلهِ، وفتحِ ثانيهِ، وسكونِ ثالثهِ- **نحو**: (هِزَبْر)[5].

السَّادس: فُعْلَل -بضمِّ أوَّلهِ، وفتحِ ثالثهِ، وسكونِ ثانيهِ- **نحو**: (جُخْدَب)[6].

وأشارَ بقولهِ: (وإنْ عَلَا... إلخ) إلى أبنيةِ الخماسيِّ، وهيَ أربعةٌ:

الأوَّل: فَعَلَّلٌ ـ بفتحِ أوَّلهِ وثانيهِ، وسكونِ ثالثهِ، وفتح رابعهِ ـ نحو:(سَفَرْجَل).

الثَّاني: فَعْلَلِلٌ ـ بفتحِ أوَّلهِ، وسكونِ ثانيه، وفتحِ ثالثهِ، وكسرِ رابعهِ ـ **نحو**: (جَحْمَرِش)[7].

(١) **الجعفر** في الأصل: النهر، وقيل: النهر الملآن خاصة.

(٢) **الزبرج**: السحاب الرقيق، أو السحاب الأحمر، وهو أيضًا الذهب.

(٣) **الهجرع**: الطويل الممشوق، أو الطويل الأعرج، وفيه لغة بوزن جعفر.

(٤) **البرثن** - بثاء مثلثة - واحد براثن الأسد، وهو مخالبه.

(٥) **الهزبر**: الأسد.

(٦) **الجخدب**: الجراد الأخضر الطويل الرجلين، أو هو ذكر الجراد.

(٧) **الجحمرش**، من النساء: الثقيلة السمجة، أو هي العجوز الكبيرة، والجحمرش من الإبل: الكبيرة =

الثَّالث: فُعَلِّلٌ ـ بضمِّ أوَّلِهِ، وفتحِ ثانيهِ، وسكونِ ثالثِهِ، وكسرِ رابعهِ ـ **نحو**: (قُذَعْمِل).(١)

الرَّابع: فِعْلَلٌّ ـ بكسرِ أوَّلِهِ، وسكونِ ثانيهِ، وفتحِ ثالثِهِ، وسكونِ رابعهِ ـ **نحو**: (قِرْطَعْب).(٢)

وأشارَ بقولِهِ: (وَمَا غَايَرَ... إلخ) إلى أنَّه إذَا جاءَ شيءٌ علَى خلافِ مَا ذُكِرَ فهو: إمَّا ناقصٌ، وإمَّا مزيدٌ فيهِ؛ فالأوَّلُ كـ(يَدٍ ودَمٍ)، والثَّاني كـ(اسْتِخْرَاجٍ واقْتَدِار).

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي (٩٢٥) لا يَلْزَمُ الزَّائِدُ(٣) مِثْلُ تَا احْتُذِي(٤)

الحرفُ الَّذِي يلزمُ تصاريفَ الكلمةِ هوَ الحرفُ الأصليُّ، والَّذِي يسقطُ في بعضِ تصاريفِ الكلمةِ هوَ الزائدُ، **نحو**: (ضَارِبٍ، ومَضْرُوبٍ).

= السن، وتُجمع على جحامر، وتُصغَّر على جحمير، بحذف الشين؛ لأنها تخل بالصيغة.

(١) القذعمل، من الإبل: الضخم، ومن النساء: القصيرة.

(٢) القرطعبة: الخرقة البالية، وليس له قرطعبة: أي ليس له شيء.

(٣) يشمل قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (الزائد) نوعي الزائد، **وهما**:

١- ما كان تكرارًا لأصل: وهذا لا يختص بأحرف بعينها.

٢- ما كان لغير تكرار، وهو مختص بأحرف عشرة، جمعها الناظم في بيت واحد أربع مرات (هَنَاءٌ وتَسْلِيمٌ،.... إلخ).

(٤) (احتُذي) ماض مجهول من (احتذى به) أي: اقتدى به، وحذا حذوه: تَبِعه. ويقال: احتذى: لبس الحذاء وهو النعل.

بِضِـــمْنِ فِعْـــلٍ قَابِـــلِ الأُصُـــولَ فِي وَزْنٍ، وَزَائِـــدٌ بِلَفْظِـــهِ اكْـــتُفِي (٩٢٦)

وَضَـــاعِفِ الَّـــلامَ إِذَا أَصْـــلٌ بَـــقِي كَـــرَاءِ جَعْفَـــرٍ وَقَـــافِ فُسْـــتُقِ (٩٢٧)

إِذَا أُريدَ وزنُ الكلمةِ قوبلتْ أُصولُهَا بالفاءِ، والعينِ، واللامِ؛ فيقابلُ أولهَا بالفاءِ، وثانيهَا بالعينِ، وثالثهَا باللامِ، فإنْ بقيَ بعدَ هذهِ الثلاثةِ أصلٌ عُبِّرَ عنهُ باللامِ.

فإنْ قيلَ: مَا وزنُ (ضَرَبَ)؟ فقل: (فَعَلَ).

ومَا وزنُ (زَيْد)؟ فقل: (فَعْل).

ومَا وزنُ (جَعْفَر)؟ فقلْ: (فَعْلَل).

وما وزن (فُستُق)؟ فقل: (فُعْلُل)، وتُكرِّرُ اللامَ علَى حسبِ الأصولِ.

وإنْ كانَ فِي الكلمةِ زائدٌ عُبِّرَ عنهُ بلفظهِ:

فإذَا قيلَ: مَا وزنُ (ضَارِب)؟ فقل: (فَاعِلٌ).

ومَا وزنُ (جَوْهَر)؟ فقل: (فَوْعَلٌ).

ومَا وزنُ (مُسْتَخْرِج)؟ فقل: (مُسْتَفْعِل).

هذَا إذَا لَمْ يكنِ الزائدُ ضِعفَ حرفٍ أصليٍّ؛ فإنْ كانَ ضِعْفَهُ عُبِّرَ عنهُ بما عُبِّرَ بهِ عن ذلكَ الأصليِّ، وهوَ المرادُ بقولهِ:

وَإِنْ يَـكُ الزَّائِـدُ ضِـعْفَ أَصْـلِي (٩٢٨) فَاجْعَـلْ لَهُ فِي الـوَزْنِ مَـا لِلأَصْـلِ

فتقولُ في وزنِ (اغْدَوْدَنَ)[١]: (افْعَوْعَلَ)؛ فتعبِّرُ عن الدَّالِ الثانيةِ بالعينِ كما عبَّرتَ بهَا عن الدَّالِ الأولى؛ لأنَّ الثانيةَ ضِعْفُهَا.

وتقولُ في وزنِ (قَتَّل): (فَعَّل)، ووزنِ (كَرَّم): (فَعَّل)؛ فتعبرُ عن الثَّاني بمَا عبَّرتَ بِهِ عن الأوَّل، ولا يجوزُ أنْ تُعبِّرَ عن هذَا الزائدِ بلفظِهِ؛ فلَا تقولُ في وزنِ (اغْدَوْدَنَ): (افْعَوْدَلَ)، ولَا في وزنِ (قَتَّلَ): (فَعْتَل)، ولَا في وزنِ (كَرَّم): (فَعْوَل)[٢].

---

(١) تقول: اغدودن الشعر: إذا طال، وتقول: اغدودن النبات: إذا اخضرّ حتى يضرب إلى السواد.

(٢) حاصل ما ذكر الناظم والشارح أن كل زائد يُعبَّر عنه في الميزان بلفظه، **إلا شيئين:**

أولهما: الحرف الزائد لتكرير حرف أصلي؛ فإنه يُعبَّر عنه بما عُبِّر به عن الأصلي، فإن كان تكريرًا للعين نحو: قتّل وكرّم عُبّر عنه بالعين، وإن كان تكريرًا للام نحو: اقنعسس عُبِّر عنه باللام.

وثانيهما: الحرف المبدل من تاء الافتعال - نحو اصطبر - فإنه يُعبَّر عنه بالتاء.

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ (٩٢٩) وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَلَمْلِمِ

المُرَاد بسمسمِ الرَّباعيُّ الَّذِي تكررتْ فاؤهُ وعينهُ، ولمْ يكنْ أحدُ المكرَّرَيْنِ صالحًا للسقوطِ، فهذَا النَّوعُ يُحكمُ على حروفهِ كلهَّا بأنَّها أصولٌ.

فإذَا صلحَ أحدُ المكرَّرَيْنِ للسقوطِ ففي الحكمِ عليهِ بالزيادةِ خلافٌ، وذلكَ **نحو**: (لَمْلِمْ) أمرٌ من (لَمْلَمَ)، و(كَفْكِفْ) أمرٌ من (كَفْكَفَ)؛ فاللامُ الثَّانيةُ والكافُ الثانيةُ صالحانِ للسقوطِ، بدليلِ صحةِ (لَمَّ، وَكَفَّ)، فاختلفَ النَّاسُ في ذلكَ:

فقيلَ: همَا مَادَّتانِ، وليسَ (كَفْكِفْ منْ كَفَّ)، ولَا (لَمْلِم مِنْ لَمَّ)؛ فلَا تكونُ اللامُ والكافُ زائدتين.

وقيلَ: اللامُ زائدةٌ، وكذَا الكافُ.

وقيل: همَا بدلانِ من حرفٍ مضاعفٍ، والأصلُ (لَمَّمَ، وَكَفَّفَ)، ثمَّ أُبْدِلَ من أحدِ المضاعفينِ لامٌ، في (لملم)، وكافٌ، في (كفكف).

فَـــأَلِفٌ أَكْـــثَرَ مِـــنْ أَصْـــلَيْنِ (٩٣٠) صَـــاحَبَ زَائِـــدٌ[١] بِغَـيْرِ مَـــيْنِ[٢]

إذَا صَحِبَتِ الألفُ ثلاثةَ أحرفٍ أصولٍ حُكِمَ بزيادتهَا، **نحو**: (ضَارِب، وَغَضْبَى).

فإنْ صحبتْ أصلينِ فقطْ فليستْ زائدةً، بلْ هي: إمَّا أصلٌ، كـ(إلى)[٣]، وإمَّا بدلٌ من أصلٍ، كـ(قَالَ، وبَاعَ).

(١) شرع الناظم في بيان ما تَطّرد زيادته من الحروف العشرة، بعد أن بيّن ما يُعرف به الزائد من الأصلي، وما يتبعه من بيان كيفية الوزن.

(٢) (المَيْن) في أصل اللغة الكذب، ولكن قد يستعمل في الشك؛ لأنه شعبة منه.

(٣) الإلى -بزنة الرِّضى-: النعمة، وهو واحد الآلاء.

وَالْيَـا كَـذَا وَالْـوَاوُ إِنْ لَـمْ يَقَعَـا (٩٣١) كَمَـا هُمَـا فِي يُؤْيُـؤٍ وَوَعْـوَعَا[١]

أيْ: كذلكَ إذَا صحبتِ الياءُ أو الواوُ ثلاثةَ أحرفٍ أصولٍ، فإنَّه يُحْكَمُ بزيادتهمَا، إلَّا في الثُّنائي المكرَّرِ:

فالأوَّل: كـ(صَيْرَفٍ،[٢] وَيَعْمَل،[٣] وجَوْهَرٍ، وعَجُوزٍ).

والثَّاني: كـ(يُؤْيُؤٍ)[٤] -لطائرٍ ذِي مخلبٍ-، و(وَعْوَعَةٍ) -مصدرُ وَعْوَعَ، إذَا صوَّتَ-.

فالياءُ والواوُ في الأوَّلِ زائدتانِ، وفِي الثَّاني أصْلِيّتانِ.

(١) إنما نص الناظم على استثناء الرباعي المكرر في الياء والواو، مع أنه عُلم مما مر في نحو (سمسم)؛ لأن قوله هنا: (والياء كذا..) يُفهِم أن مكرر الياء والواو داخل في الحكم بالزيادة، فنص على هذا لدفع هذا التوهم وبيان لحاقها بنحو (سمسم).

(٢) **الأول**: هو الواو والياء اللتان صاحَب كلًّ منهما ثلاثة أحرف. والصيرف: الحمال المتصرف في أموره.

(٣) اليعمل: البعير القوي على العمل، والناقة يعملة.

(٤) **الثاني**: هو الذي تألّف من حرفين وتكرَّر الحرفان. واليؤيؤ: طائر من الجوارح كالباشق، ويُجمع على "يآيئ" بزنة مساجد.

وَهَكَـــذَا هَمْــــزٌ وَمِيــــمٌ سَبَقَــــا (٩٣٢) ثَلاثَـــــةً تَـأْصِيلُهَــــا تُحُقِّقَــــا

أيْ: كذلكَ يُحْكَمُ على الهمزةِ والميمِ بالزيادةِ إذَا تقدَّمتَا على ثلاثةِ أحرفٍ أصولٍ، كـ(أَحْمَدَ، ومُكْرِمٍ)، فإنْ سبقَا أصلينِ حُكمَ بأصالتهِما، كـ(إِبِل، ومَهْد).

كَـذَاكَ هَمْــزٌ آخِــرٌ بَعْــدَ أَلِــفْ (٩٣٣) أَكْـثَرَ مِـنْ حَـرْفَيْنِ لَفْظُهَــا رَدِفْ

أيْ: كذلكَ يُحكمُ على الهمزةِ بالزيادةِ، إذَا وقعتْ آخرًا بعدَ ألفٍ تقدّمهَا أكثرُ من حرفينِ، **نحو**: (حَمْرَاء، وعَاشُورَاء، وَقَاصِعَاء) [(١)].

فإنْ تقدَّمَ الألفَ حرفانِ فالهمزةُ غيرُ زائدةٍ، نحو:(كِسَاء، وَرِدَاء)؛ فالهمزةُ في الأوَّلِ بدلٌ من واوٍ، وفي الثَّاني بدلٌ من ياءٍ[(٢)]، وكذلكَ إذَا تقدَّمَ على الألفِ حرفٌ واحدٌ، كـ(مَاء، ودَاء).

(١) القاصعاء: جحر من جحرة اليربوع.

(٢) أصل كساء: كساو -بواو في آخره؛ لأنه من الكسوة، وفعله: كسوته أكسوه- فوقعت الواو متطرفة إثرَ ألف زائدة فقلبت همزة.
وأصل بناء: بناي - بياء في آخره، بدليل بنيت البيت أبنيه - فقُلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة.

وَالنُّـــونُ فِي الآخِرِ كَالهَمْـــزِ، وَفِي (٩٣٤) نَحْـوِ (غَضَـنْفَرٍ) أَصَـالَةً كُـفِي

النُّونُ إذَا وقعتْ آخرًا بعدَ ألفٍ تقدمهَا أكثرُ من حرفينِ، حُكِمَ عليهَا بالزيادةِ، كمَا حُكِمَ علَى الهمزةِ حينَ وقعتْ كذلكَ، وذلكَ **نحو**: (زَعْفَرَان، وَسَكْرَان).

فإنْ لمْ يسبقهَا ثلاثةٌ فهي أصليّةٌ، **نحو**: (مَكَان، وَزَمَان).

ويُحْكَمُ ـ أيضًا ـ على النُّونِ بالزيادةِ، إذَا وقعتْ بعدَ حرفينِ وبعدهَا حرفانِ، كـ(غَضَنْفَر)(١).

وَالتَّـاءُ فِي التَّأْنِيـثِ(٢) وَالـمُضَارَعَهْ (٩٣٥) وَنَحْـوِ الاسْـتِفْعَالِ(٣) وَالـمُطَاوَعَهْ

تُزادُ التَّاءُ إذَا كانتْ للتأنيثِ، كـ(قَائِمَةٍ)، وللمضارعةِ، **نحو**: (أَنْتَ تَفْعَل)، أَوْ مع السينِ في الاستفعالِ وفروعهِ، **نحو**: (اسْتِخْرَاج، وَمُسْتَخْرِج، وَاسْتَخْرَج)، أَوْ مطاوعةِ "فعَّل"، **نحو**: (عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّم)، أو فَعْلَلَ، كـ(تدحرج).

(١) الغضنفر: الأسد.

(٢) قوله: (والتاء في التأنيث) يشمل المفردة نحو (قائمة) والجمع نحو (مسلمات).

(٣) خص الناظم ذكر الاستفعال في قوله: (ونحو الاستفعال) دون باب الافتعال أو باب التفعيل وغيرهما إشارة إلى ما تزاد فيه السين، فأشار بقوله: (نحو) إلى باقي الأوزان، وأشار بقوله (الاستفعال) إلى زيادة السين؛ فلا يرد على الناظم أنه أهمل ذكر زيادة (السين) إذ لا تَطّرد زيادة السين في غير (الاستفعال).

وَالهَاءُ وَقْفًا كَـ"لِمَهْ" وَلَمْ تَرَهْ (٩٣٦) وَاللَّامُ فِي الإِشَارَةِ المُشْتَهرَهْ

تزادُ الهاءُ في الوقفِ، **نحو**: (لِـمَهْ، ولمْ تَرَهْ)، وقدْ سبقَ في بابِ الوقفِ بيانُ مَا تزادُ فيهِ:

ـ وهو (مَا) الاستفهاميةُ المجرورةِ.

ـ والفعلِ المحذوفِ اللَّامِ للوقفِ، **نحو**: (رَهْ)، أو المجزومِ، **نحو**: (لمْ تَرَهْ).

ـ وكلُّ مبنيٍّ علَى حركةٍ[1]، **نحو**: (كَيْفَهْ)، إلَّا مَا قُطِعَ عن الإضافةِ كـ(قَبْلُ وَبَعْدُ)، واسمَ (لَا) الَّتِي لنفيِ الجنسِ **نحو**: (لَا رَجُلَ)، والمنادَى **نحو**: (يَا زَيْدُ)، والفعلَ الماضِي **نحو**: (ضَرَبَ).

واطَّردَ ـ أيضًا ـ زيادةُ اللامِ في أسماءِ الإشارةِ، **نحو**: (ذَلِكَ، وَتِلْكَ، وَهُنَالِكَ).

(١) تذكر أنه اشترط في الحركة:

١- أن تكون حركة بناء.

٢- وأن لا يشبه المبني على الحركةِ المعربَ.

٣- وأن تكون حركة البناء دائمة لا تتغير.

وَامْنَــعْ زِيَــادَةً بِــلا قَيْــدٍ ثَبَــتْ (٩٣٧) إِنْ لَــمْ تَبَــيَّنْ حُجَّــةٌ كَحَظِــلَتْ

إذَا وقعَ شيءٌ من حروفِ الزِّيادةِ العشرةِ الَّتي يجمعهَا قولكَ: (سَأَلْتُمُونِيهَا)[1] خاليًا عما قيدتْ بهِ زيادتهُ؛ فاحكمْ بأصالتهِ، إلَّا إنْ قامَ علَى زيادتهِ حُجّةٌ بيِّنةٌ، كسقوطِ همزةِ (شَمْأَل) في قولهمْ: (شَملَتِ الرِّيحُ شُمُولًا) إذَا هبتْ شمالًا، وكسقوطِ نونِ (حَنْظَل) في قولهمْ: (حَظِلَتِ الإبِلُ) إذَا آذاهَا أكلُ الحنْظَلِ، وكسقوط تاءِ (مَلَكُوت) في الملكِ.

---

(١) قد عُني العلماء قديمًا بذكر تراكيب تَجمع حروف الزيادة، فمنها قولهم: (سألتمونيها) ومنها: (اليوم تنساه)، ومنها: (هم يتساءلون)، وقد جمعها ابن مالك أربع مرات في بيت واحد، وهو:

هَنَــاءٌ وَتَسْــلِيمٌ، تَــلا يَــوْمَ أُنْسِــهِ ... نِهايَــةُ مَسْــؤُول، أَمَــانٌ وتَسْــهِيلُ

فصل في زيادة همزة الوصل[١]

لِلوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لا يَثْبُتُ (٩٣٨) إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا

لا يُبتدأُ بساكنٍ، كمَا لَا يُوقفُ علَى متحرّكٍ.

فإذَا كانَ أوَّلُ الكلمةِ ساكنًا، وجبَ الإتيانُ بهمزةٍ متحركةٍ؛ توصلًا للنُّطقِ بالسَّاكنِ، وتُسمَّى هذهِ الهمزةُ همزةَ وصلٍ، وشأنُهَا أنَّها تثبتُ في الابتداءِ، وتسقطُ في الدَّرجِ، **نحو**: (اسْتَثْبِتُوا): أمرٌ للجماعةِ بالاستثباتِ.

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى (٩٣٩) أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى

وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا (٩٤٠) أَمْرُ الثُّلاثِيِّ كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا

لما كانَ الفعلُ أصلًا في التَّصريفِ اختصَّ بكثرةِ مجيءِ أوَّلهِ ساكنًا، فاحتاجَ إلى همزةِ الوصلِ، فكلُّ فعلٍ ماضٍ احتوى علَى أكثرَ من أربعةِ أحرفٍ يجبُ الإتيانُ في أوَّلهِ بهمزةِ الوصلِ، **نحو**: (اسْتَخْرَجَ، وانْطَلَقَ)، وكذلكَ الأمرُ منهُ، **نحو**: (اسْتَخْرِجْ، وانْطَلِقْ)، والمصدرُ، **نحو**: (اسْتِخراج، وانْطِلاق)، وكذلكَ تجبُ الهمزةُ في أمرِ الثُّلاثِي، **نحو**: (اخْشَ، وامْضِ، وانْفُذْ) من (خَشي، وَمضَى، وَنَفَذَ).

(١) هذا الفصل هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة، وإنما أفرده لاختصاصه بالأحكام الآتية.

وَفِي اسْـمِ اسْـتٍ ابْـنِ ابْـنُمٍ سُـمِعْ (٩٤١) وَاثْنَـيْنِ وَامْـرِئٍ وَتَـأْنِيثٍ تَبِـعْ[١]

وَايْمُـنُ، هَـمْزُ أَلْ كَـذَا، وَيُبْـدَلُ (٩٤٢) مَـدًّا فِي الاِسْـتِفْهَامِ أَوْ يُسَـهَّلُ

لَمْ تُحْفَظْ همزةُ الوصلِ في الأسماءِ الَّتي ليستْ مصادر لفعلٍ زائدٍ علَى أربعةٍ، إلَّا في عشرةِ أسماءٍ: اسمٍ، واستٍ، وابنٍ، وابنُمٍ، واثنينِ، وامرىءٍ، وامرأةٍ، وابنةٍ، واثنتينِ، وايمُن -في القسم-.

ولمْ تُحفظْ في الحروفِ إلَّا في (أل)[٢]، ولما كانتْ الهمزةُ معَ (أل) مفتوحةً، وكانتْ همزةُ الاستفهامِ مفتوحةً، لمْ يجزْ حذفُ همزةِ الاستفهامِ؛ لئلَّا يلتبسَ الاستفهامُ بالخبرِ، بلْ وجبَ إبدالُ همزةِ الوصلِ ألفًا، **نحو**: (آلأميرُ قائمٌ؟) أوتسهيلهَا، ومنهُ قوله:

٣٥٨- أَأَلْحَـقُّ إِنْ دَارُ الرَّبَـابِ تَبَاعَـدَتْ أَوِ انْبَـتَّ حَبْـلٌ أَنَّ قَلْبَـكَ طَـائِرُ[٣]

---

(١) أفهم قول الناظم (وتأنيث تبع) أن التاء في ابنة واثنتين للتأنيث كالتاء في امرأة، بخلاف التاء في بنت وثِنتين فإنها فيهما بدل من لام الكلمة.

(٢) علم مما سبق أن همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقًا، ولا في حرف غير (ال)، ولا في ماضٍ ثلاثيٍّ ولا رباعيّ، ولا في اسم إلا مصدر الخماسي والسداسي، والأسماء العشرة المذكورة.

(٣) ٣٥٨- نُسِب هذا البيت لحسان بن يسار التغلبي، كما نُسب أيضًا لعمر بن أبي ربيعة المخزومي.

اللغـة: أألحق، وهو بهمزتين أولاهما الاستفهام وثانيتهما همزة أل، وقد سهلت الثانية، فلم تُحذف لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر، ولم تحقق لأنها همزة وصل. "الرَّبَاب": اسم امرأة (انبت): انقطع. (حبل): أراد به التواصل والألفة. (طائر): أراد أنه غير مستقر.

الإعـراب: (أألحق) الهمزة الأولى للاستفهام، ألحق: منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم، فإن رفعته فهو مبتدأ. (إن) شرطية. (دار) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: إن تباعدت دار، ودار مضاف. و(الرباب) مضاف إليه. (تباعدت) تباعد: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث. (أو) عاطفة. (انبت) فعل ماض. (حبل) فاعل انبت. (أن) حرف توكيد ونصب. (قلبك) قلب: اسم أن، وقلب مضاف والكاف مضاف إليه. (طائر) خبر أن، و"أن" ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر إن أعربت "ألحق" ظرفًا متعلقًا بمحذوف خبر مقدم، أو خبر المبتدأ إن أعربت "ألحق" مبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: إن تباعدت دار الرباب فإن قلبك طائر.

الشاهد فيه: قوله (أألحق) حيث سهل همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام.

الإبــدال(١)

أَحْـرُفُ الإِبْـدَالِ (هَـدَأْتَ مُوطِيـا) (٩٤٣) فَأَبْـدِلِ الـهَمْزَةَ مِـنْ وَاوٍ وَيَـا(٢)

آخِـرًا اثْـرَ أَلِـفٍ زِيـدَ وَفِي (٩٤٤) فَاعِـلِ مَـا أُعِـلَّ عَيْنًا ذَا اقْـتُفِي

هذَا البابُ عَقَدَهُ المصنفُ لبيانِ الحروفِ الَّتي تُبْدَلُ من غيرهَا إبدالًا شائعًا، وهي تسعةُ أحرفٍ، جمعهَا المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في قولهِ: (هَدَأْتَ مُوطِيا) ومعنَى هَدَأتَ: سكنتَ. ومُوطِيًا: اسمُ فاعلٍ من (أَوْطَأتَ الرَّحْلَ) إذَا جعلتهُ وطِيئًا، لكنهُ خَفَّفَ همزتَهُ بإبدالهَا ياءً؛ لانفتاحهَا، وكسرِ مَا قبلهَا.

وأمَّا غيرُ هذهِ الحروفِ فإبدالهَا من غيرهَا شاذٌّ، أوْ قليلٌ، فلم يتعرضِ المصنفُ لهُ، وذلكَ كقولهمْ في (اضْطَجَعَ: الْطَجَعَ) وفي (أُصَيْلَانٍ: أُصَيْلَالٌ)(٣).

---

(١) الإبدال جعل حرف مكان آخر مطلقًا، فيشمل القلب؛ لأن كُلًّا منهما في الموضع، إلا أن القلب خاص بحروف العلة والهمزة، والإبدال عام، ويخالفهما التعويض فإنه يكون في الموضع وفي غيرالموضع؛ فيكون أعم منهما لا مباينًا، والناظم ضمّن في هذا الباب أربعةَ أحكام من التصريف: الإبدال، والقلب، والنقل، والحذف، ثم ذكر الإدغام بعده، والزيادة قد تقدمت.

(٢) قوله: (من واو ويا): يلحق بهما الألف في ذلك نحو(حمراء)، فزيدت الألف قبل الآخر للمد فأبدلت الثانية همزة.

(٣) أُصَيلان: تصغير أُصلان -من غير رده إلى مفرده-، وأُصلان: جميع أَصيل، والأصيل -بفتح الهمزة-: الوقت دُوَين غروب الشمس، وجمعه أُصلان، -على مثال رغيف ورغفان وكثيب وكثبان-. ثم صُغِّر أصلان على أصيلان، ثم أُبدلت النون الأخيرة لامًا، فقيل: أصيلال.

فتُبدلُ الهمزةُ من كلِّ واوٍ أوْ ياءٍ[(١)]، تطرّفتَا، ووقعتَا بعدَ ألفٍ زائدةٍ، **نحو**: (دُعَاء، وَبِنَاء) والأصلُ (دُعَاوٌ، وبِنَايٌ)، فإنْ كانتِ الألفُ الَّتي قبلَ الياءِ أوِ الواوِ غيرَ زائدةٍ، لمْ تبدلْ، **نحو**: (آيَةٍ، وَرَايَةٍ)، وكذلكَ إنْ لمْ تتطرفِ الياءُ أوِ الواوُ كـ(تَبَايُنٍ، وَتَعَاوُنٍ).

وأشارَ بقولهِ: (وَفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَينًا ذَا اقْتُفِي) إلى أنَّ الهمزةَ تُبدلُ من الياءِ والواوِ قِيَاسًا مُتّبعًا، إذَا وقعتْ كلٌّ منهمَا عينَ اسم فاعلٍ[(٢)]، وأُعِلَّتْ في فعلهِ، **نحو**: (قَائِلٍ، وَبَائِعٍ)، وأصلهَما (قَاوِل، وَبَايِع)، ولكنْ أعَلُّوا حملًا على الفعلِ، فكمَا قالوُا: (قَالَ، وَبَاعَ)، فقلبُوا العينَ ألفًا، قالوا: (قَائِلٌ، وَبَائِعٌ)، فقلبُوا عينَ اسمِ الفاعلِ همزةً.

فإنْ لمْ تُعلَّ العينُ في الفعلِ صحَّتْ في اسمِ الفاعلِ، **نحو**: (عَوِرَ) فهو (عَاوِرٌ)، و(عَيِنَ) فهو (عَايِنٌ).

(١) قوله (فأبدل الهمزة من ...) شروع في ذكر إبدال الهمزة من الواو والياء، وهي أربع مسائل ذكرها الناظم.

(٢) يدخل في قول الشارح: (عين اسم فاعل): المؤنثة (فاعلة)، والمثنى (فاعلان)، والمجموع (فاعلون) و(فاعلات)، وإن لم يكن وصفًا نحو (جائز) للبستان و(جائزة) للخشبة المعترضة وسط البيت.

وَالْـــمَدُّ زِيـــدَ ثَالِثـــًا فِي الْوَاحِـــدِ (٩٤٥) هَـــمْزًا يُـــرَى فِي مِثْـلِ كَالْقَلائِـــدِ[١]

تُبدلُ الهمزةُ -أيضًا- مِمَّا وَلِي ألفَ الجمعِ الَّذِي علَى مثالِ: (مَفَاعِل)؛ إنْ كانَ مَدَّةً مَزِيدةً فِي الواحدِ، **نحو**: (قِلَادَةٍ: وقَلَائِدَ)، و(صَحِيفَةٍ: وَصَحَائِفَ)، و(عَجُوزٍ: وَعَجَائِزَ).

فلوْ كانَ غيرَ مَدَّةٍ لمْ تبدلْ، نحو:(قَسْوَرَةٍ: وَقَسَاوِرَ)[٢]، وهكذَا إنْ كانَ مَدَّةً غيرَ زائدةٍ، **نحو**: (مَفَازَةٍ: ومَفَاوِزَ)[٣]، وَ(مَعِيشَةٍ: ومَعَايِشَ)، إلَّا فيمَا سُمِعَ، فَيُحْفَظُ ولَا يقاسُ عليهِ، **نحو**: (مُصِيبَةٍ: وَمَصَائِبَ)

(١) أشار الناظم بقوله (كالقلائد) إلى أن الألف تشارك الواو والياء في هذه المسألة كرسالة ورسائل.

(٢) القسورة: الأسد.

(٣) المفازة: الصحراء، وهي مهلكة، لكنهم سموها بذلك تفاؤلًا لسالكها بالفوز.

كَـــذَاكَ ثَـــانِي لَيِّـــنَيْنِ اكْتَنَـــفَا (٩٤٦) مَـــدَّ مَفَاعِـــلَ كَجَمْـــعٍ نَيِّـــفَـــا

أيْ: كذلكَ تُبْدَلُ الهمزةُ من ثانِي حرفينِ ليِّنينِ، توسَّط بينهمَا مَدَّةُ (مَفَاعِل)، كمَا لوْ سميتَ رجلًا بـ(نَيِّفٍ)، ثمَّ كسرتهُ، فإنَّك تقولُ: (نَيَائِف) بإبدالِ الياءِ الواقعةِ بعدَ ألفِ الجمعِ همزةً، ومثلهُ (أَوَّل وَأَوَائِل).

فلو توسَّطَ بينهما مدَّةُ (مَفَاعِيلٍ)؛ امتنعَ قلبُ الثَّاني منهُما همزةً، كـ(طَوَاوِيس)؛ ولهذَا قيدَّ المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ذلكَ بمَدَّةِ (مَفَاعِل).

وَافْـتَحْ وَرُدَّ الـــهَمْزَ يَـا فِيــمَا أُعِـلْ لامًــا، وَفِي مِثْـلِ هِــرَاوَةٍ[(١)] جُعِــــلْ (٩٤٧)
وَاوًا، وَهَمْـــــزًا أَوَّلَ الــــــوَاوَيْنِ رُدْ فِي بَـدْءِ غَـيْرِ شِــبْهِ وُوْفِي الأَشَـــدْ (٩٤٨)

قدْ سبقَ أنَّه يجبُ إبدالُ المَدَّةِ الزائدةِ في الواحدِ همزةً، إذَا وقعتْ بعدَ ألفِ الجمعِ، **نحو**: (صَحِيفَة: وَصَحَائِف)، وأنَّه إذَا توسَّط ألفُ مفاعلٍ من حرفينِ ليِّنينِ قُلِبَ الثَّاني منهما همزةً، نحو:(نَيِّف: ونَيَائِف)، وذكرَ هنَا **أنَّه إذَا اعتلَّ لامُ أحدِ هذينِ النَّوعينِ، فإنَّه يُخَفّفُ بإبدالِ كسرةِ الهمزةِ فتحةً، ثمَّ إبدالهَا ياءً**:

فمثالُ الأوَّلِ: (قَضِيّة: وقَضَايَا)، وأصلهُ (قَضَائِيُ)، بإبدالِ مَدّةِ الواحدِ همزةً، كما فُعِلَ في (صَحِيفَة: وصَحَائِف)، فأبدلوا كسرةَ الهمزةِ فتحةً، فحينئذٍ تحركتِ الياءُ، وانفتحَ مَا قبلهَا، فقلبتْ ألفًا، فصارتْ قضاءَا، فأبدلتِ الهمزةُ ياءً، فصارَ (قَضَايَا).

ومثالُ الثَّاني: (زَاوِية: وَزَوَايَا)، وأصلهُ (زَوَائِي)[(٢)]، بإبدالِ الواوِ الواقعةِ بعدَ أَلِفِ الجمعِ همزةً، كـ(نَيِّفٍ: ونَيَائِف)، فقلبُوا كسرةَ الهمزةِ فتحةً، فحينئذٍ قُلبتِ الياءُ ألفًا؛ لتحركهَا وانفتاحِ مَا قبلهَا، فصارَ (زَوَاءا)، ثمَّ قلبُوا الهمزةَ ياءً، فصارَ (زَوَايا).

وأشارَ بقولهِ: (وَفِي مِثْلِ هِـرَاوَةٍ جُعِـلِ وَاوًا) إلى أنَّه إنَّما تبدلُ الهمزةُ (ياءً)، إذَا لمْ تكنِ اللامُ (وَاوًا) سلمتْ في المفردِ، كمَا مثَّل.

---

(١) قوله: (هِراوة) أي: العصا الضخمة، والجمع بفتح الهاء والواو: هَراوَى، مثل: عِلاوة وعَلاوَى.

(٢) قال الخضري: أيْ: أصله الثاني كما يفيده قوله: بإبدال الخ...، وأصله الأول: (زواوي) بواوين، الأولى بدل ألف زاوية لما مر في قوله: (والألف الثاني المزيد يجعل..واوا)، والثانية واو زاوية، وبينها ألف التكسير، فقلبت الثانية همزة على حد نيائف فصار كما في الشرح.

فإنْ كانتِ اللامُ (واوًا) سلمتْ في المفردِ، لمْ تقلبِ الهمزةُ ياءً، بلْ تقلبُ واوًا؛ ليشاكلَ الجمعُ واحدَهُ، وذلكَ حيثُ وقعتِ الواوُ رابعةً بعدَ ألفٍ، وذلكَ نحو قولهمْ: (هِرَاوَة، وَهَرَاوى)، وأصلهَا (هَرَائِوُ) كـ(صَحَائِف)، فقلبتْ كسرةُ الهمزةِ فتحةً، وقُلبتِ الواوُ ألفًا؛ لتحركهَا وانفتاحِ مَا قبلهَا، فصارَ (هَرَاءا)، ثمَّ قلبُوا الهمزةَ واوًا، فصارَ (هَرَاوَى).

وأشارَ بقولهِ: (وَهَمْزًا أَوَّلَ الوَاوَيْنِ رُدْ) إلى أنَّه يجبُ ردُّ أوَّل الواوينِ المُصَدَّرتينِ همزةً، مَا لمْ تكنِ الثانيةُ بدلًا من ألفِ فاعَلَ، **نحو**: (أوَاصِل) في جمعِ (وَاصِلَةٍ)، والأصلُ (وَوَاصِل) بواوينِ، الأوْلى فاءُ الكلمةِ، والثانيةُ بدلٌ من ألفِ فاعِلةٍ؛ فإنْ كانتِ الثانيةُ بدلًا من ألفِ فاعَلَ لمْ يجبِ الإبدالُ، **نحو**: (وُوْفِيَ)، و(وُوْرِيَ) أصلهُ (وَافَى، ووَارَى)، فلمَّا بُني للمفعولِ احتيجَ إلى ضمِّ مَا قبلَ الألفِ فأبدلتِ الألفُ واوًا.

وَمَدًّا ابْـدِلْ ثَـانِيَ الْـهَمْزَيْنِ مِـنْ كَلِمَـةٍ انْ يَسْـكُنْ كَـآثِرْ وَائْـتَمِنْ[١] (٩٤٩)
إِنْ يُفْتَـحِ اثْـرَ ضَـمٍّ اوْ فَتْـحٍ قُلِـبْ وَاوًا وَيَـاءً إِثْـرَ كَـسْرٍ يَنْقَـلِبْ (٩٥٠)
ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَـذَا، وَمَـا يُضَـمّ وَاوًا أَصِرْ، مَـا لَـمْ يَكُـنْ لَفْظًـا أَتَـمّ (٩٥١)
فَـذَاكَ يَـاءً مُطْلَقًـا جَـا، وَأَؤُمْ وَنَحْـوُهُ وَجْهَـيْنِ فِي ثَانِيـهِ أُمْ[٢] (٩٥٢)

إذَا اجتمعَ في كلمةٍ همزتانِ وجبَ التخفيفُ، إنْ لمْ يكونَا في موضعِ العينِ، **نحو**: (سَآل، وَرَآس)

ثمَّ إنْ تحركتْ أُولاهمَا وسكنتْ ثانيتهمَا، وجبَ إبدالُ الثانيةِ مَدَّةً تجانسُ حركةَ الأوْلَى:

ـ فإنْ كانتْ حركتهَا فتحةً أُبْدلتِ الثَّانيةُ ألفًا، **نحو**: (آثَرْتُ).

ـ وإنْ كانتْ ضمّةً أبدلتْ واوًا، **نحو**: (أُوْثِرُ).

ـ وإنْ كانتْ كسرةً أبدلتْ ياءً، نحو:(إِيثَار)، وهذَا هو المرادُ بقولهِ: (وَمَدًّا ابْدِلْ...البيت)

وإنْ تحركتْ ثانيتهمَا:

ـ فإنْ كانتْ حركتهَا فتحةً، وحركةُ مَا قبلهَا فتحةً أوْ ضمةً؛ قلبتْ واوًا: فالأولُ **نحو**: (أَوَادِم) جمع (آدَمَ)، وأصلهُ (أَآدَم)، والثاني **نحو**: (أُوَيْدِم) تصغيرُ (آدَم)، وهذَا هوَ المرادُ بقوله: (إِنْ يُفْتَـحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْـحٍ قُلِب وَاوًا).

(١) ذكر الناظم (ائتمن) إشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون أولى الهمزتين همزة قطع، أو همزة وصل، ثم التمثيل بـ(ائتمن) باعتبار حالة الابتداء به، إذ لا تلتقي الهمزتان إلا حينئذ.
(٢) أُمّ: -بضم الهمزة-: أمرٌ مِن أَمَّ، والمعنى: اقصد.

ـ وإن كانتْ حركةُ مَا قبلهَا كسرةً قُلِبَتْ ياءً **نحو**: (إِيَم)، وهو مثالُ: (إِصْبَع) من (أَمَّ)، وأصلهُ (إِئْمَم)؛ فنُقِلتْ حركةُ الميمِ الأُولَى إلى الهمزةِ الَّتي قبلهَا، وأُدْغِمَتِ الميمُ في الميمِ فصارَ (إِئَمُّ)، ثم قُلِبَتْ الهمزةُ الثانيةُ ياءً، فصارَ (إِيَمُّ)، وهذَا هوَ المرادُ من قوله:(وَيَاءً اثْـرَ كَـسْرٍ يَنْقَلِبْ) وأشارَ بقولِهِ: (ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا) إلَى أنَّ الهمزةَ الثانيةَ إذَا كانتْ مكسورةً تقلبُ ياءً مطلقًا ، أي: سواء كانت الَّتي قبلهَا مفتوحةً، أوْ مكسورةً، أو مضمومةً:

فالأوَّلُ، **نحو**: (أَينُّ) ـ مضارعُ (أَنَّ) ـ وأصلهَا (أَئِنُّ)؛ فخُفِّفتْ بإبدالِ الثانيةِ من جنسِ حركتهَا؛ فصارَ (أَينُّ)، وقدْ تُحَقَّقُ، نحو:(أَئِنُّ) بهمزتينِ، ولمْ تُعَامَلْ بهذهِ المعاملةِ في غيرِ الفعلِ إلَّا في (أَئِمَّة)[1]؛ فإنَّها جاءتْ بالإبدالِ والتَّصحيحِ.

والثَّاني **نحو**: (إِيِمٌّ) ـ مثالُ إِصْبِعٍ ـ من (أَمَّ)، وأصلهُ (إِئْمِمٌ)؛ نُقِلَتْ حركةُ الميمِ الأولَى إلى الهمزةِ الثانيةِ، وأدغمتِ الميمُ في الميمِ فصارَ (إِئِمّ)؛ فخففت الهمزةُ الثانيةُ بإبدالهَا من جنسِ حركتهَا فصارَ (إِيِمّ).

والثالث نحو (أُينُّ)، أصلهُ (أُئِنُّ)، والأصلُ (أُؤْنِنُ)؛ لأنه مضارعُ (آنَنْتُهُ) -أي: جعلتهُ (يَئِنُّ)- فدخلهُ النَّقلُ والإدغامُ؛ ثمَّ خُفِّفَ بإبدالِ ثانِي همزتيهِ من جنسِ حركتهَا فصارَ (أُينُّ).

وأشارَ بقولِهِ (وَمَا يُضَمّ وَاوًا أَصِرْ) إلى **أنَّه إذَا كانتِ الهمزةُ الثانيةُ مضمومةً قلبتْ واوًا**، سواء انفتحتِ الأوْلَى أو انْكسرتْ،أو انْضَمَّتْ:

---

(١) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي (أئمة) بهمزتين محققتين في قوله تعالى: (فقاتلوا أئمة الكفر)، وقرأها نافع وابن كثير وأبو عمرو بهمزة وبعدها ياء مكسورة كسرة خفيفة.

الإعـراب: (فقاتلوا): الفاء واقعة في جواب قوله: "وإن نكثوا أيمانهم"، قاتلوا: فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل والألف فارقة، والجملة الفعلية في محل جزم جواب الشرط. (أئمة) -على القراءتين-: مفعول به منصوب وهو مضاف. (الكفر): مضاف إليه مجرور.

ـ فالأول **نحو**: (أوُبٌّ) جمع (أَبٍّ) -وهو المرعى- أصلهُ (أأْبُبٌ)؛ لأنَّه (أفْعُلٌ)؛ فنُقِلتْ حركةُ عينهِ إلى فائهِ، ثمَّ أُدْغِمَ فصارَ (أؤُبًّا)، ثمَّ خُفِفَتْ ثانيةُ الهمزتينِ بإبدالِهَا من جنسِ حركتِهَا فصارَ (أوُبًّا).

ـ والثَّاني **نحو**: (إِوُمٍّ) مثالُ إِصْبُعٍ من (أمَّ).

ـ والثالث **نحو**: (أُوُمٍّ) مثال أُبْلُمٍ من (أمّ).

وأشار بقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمّ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا) إِلى **أنَّ الهمزةَ الثانيةَ المضمومةَ، إنَّما تصيرُ واوًا، إذَا لَمْ تكنْ طرفًا**؛ فإنْ كانتْ طرفًا صُيِّرتْ ياءً مطلقًا؛ سواء انْضَمَّتِ الأولَى، أو انْكَسرتْ، أو انفتحتْ، أوْ سُكِّنَتْ:

فتقولُ -في مثالِ جَعْفَرٍ من قَرَأَ-: (قَرْأَأٌ)، ثمَّ تُقْلَبُ الهمزةُ ياءً؛ فتصيرُ (قَرْأَيًا)؛ فتحركتِ الياءُ، وانفتحَ مَا قبلهَا؛ فقُلِبَتْ ألفًا؛ فصارَ (قَرْءَاى).

وتقولُ -في مثالِ زِبْرِج- مِن (قَرَأَ: قِرْئِءٌ)، ثمَّ تُقْلَبُ الهمزةُ ياءً؛ فتصيرُ (قِرْئِيًا) كالمنقوصِ.

وتقولُ -في مثالِ بُرْثُنٍ- مِن (قَرَأَ: قُرْؤُؤٌ)، ثم تُقلبُ الضمةُ الَّتي علَى الهمزةِ الأولَى كسرةً؛ فيصيرُ (قُرْئِيًا) مثلَ القاضِي[(١)].

وأشار بقوله: (وَأَؤُمْ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمْ) إلى أنَّه **إذَا انضمَّتِ الهمزةُ الثانيةُ، وانفتحَ مَا قبلهَا، وكانتِ الهمزةُ الأولَى للمتكلمِ**؛ جازَ لكَ في الثَّانيةِ وجهان: الإبدالُ،

(١) في بعض النسخ: "مثل المولى" وكلاهما صحيح، والمولى: اسم فاعل، ماضيه: "أولى" أي: أعطى، أو: "آلى" بمعنى حلف.
وقد ترك الشارح مثال الهمزتين المتطرفتين وأولاهما ساكنة، وذلك أن تبني من قرأ على وزن قِمَطْر وخِدَبّ، فتقول قرأأ -بكسر القاف، وفتح الراء، وسكون أولى الهمزتين- ثم تقلب الهمزة الثانية ياء؛ فيصير "قرأيًا" بسكون الهمزة، وهو نظير ظبي مما آخره ياءٌ ساكنٌ ما قبلها، وهو ملحق بالصحيح؛ فلا تُقلب ياؤه ألفًا لسكون ما قبلها.

والتحقيقُ؛ وذلكَ **نحو**: (أَؤُم) مضارعُ (أَمَّ)، فإنْ شئتَ أبدلتَ فقلتَ (أَوُمُّ)، وإنْ شئتَ حققتَ؛ فقلتَ (أَؤُمُّ).

وكذَا مَا كانَ **نحو**: (أؤمُّ): في كونِ أولَى همزتيهِ للمتكلمِ، وكُسِرَتْ ثانيتهمَا: **يجوزُ** في الثانيةِ منهمَا الإبدالُ، والتَّحقيقُ، نحو:(أَينُّ) -مضارعُ (أَنَّ)- فإنْ شئتَ أبدلتَ؛ فقلتَ (أَينُّ)، وإنْ شئتَ حققتَ؛ فقلتَ (أَئِنُّ).

وَيَـاءً اقْـلِبْ أَلِفـًا[١] كَـسْرًا تَـلا (٩٥٣) أَوْ يَـاءَ تَـصْغِيرٍ بِـوَاوٍ ذَا افْعَـلا

فِي آخِـرٍ، أَوْ قَبْـلَ تَـا التَّانِيـثِ أَوْ (٩٥٤) زِيَـادَتَيْ فَعْـلانَ ذَا أَيْضـًا رَأَوْا

فِي مَصْدَرِ الْـمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعَلْ[٢] (٩٥٥) مِنْـهُ صَـحِيحٌ غَالِبًـا نَحْـوُ الْحِـوَلْ

إذَا وقعتِ الألفُ بعدَ كسرةٍ وجبَ قلبهَا ياءً، كقولكَ في جمع (مِصْبَاحٍ، وَدِينَارٍ: مَصَابِيح، وَدَنَانِير).

وكذلكَ **إذَا وقعتْ قبلهَا ياءُ التَّصغيرِ**، كقولكَ في (غَزَالٍ: غُزَيِّل)، وفي (قَذَال: قُذَيِّل).

وأشارَ بقولهِ: (بِوَاوٍ ذَا افْعَلا فِي آخِرٍ... إلى آخر البيت) إِلى **أنَّ الواوَ تقلبُ -أيضًا- ياءً إذَا تطَّرفتْ بعدَ كسرةٍ، أوْ بعدَ ياءِ التَّصغيرِ، أوْ وقعتْ قبلَ تاءِ التَّأنيثِ، أوْ قبلَ زيادَتي فَعْلَانَ مكسورًا مَا قبلهَا**:

فالأوَّلُ: نحو (رَضِيَ، وَقَوِيَ) أصلهمَا (رَضِوَ، وَقَوِوَ)؛ لأنَّهما من الرضوانِ والقوةِ؛ فَقُلِبَت الواوُ ياءً.

والثَّاني: نحو (جُرَيٍّ)، تصغيرُ (جَرْوٍ)، وأصلهُ (جُرَيْوٌ)؛ فاجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسبقتْ إحداهمَا بالسكونِ؛ فَقُلِبَت الواوُ ياءً، وأُدْغِمَت الياءُ في الياءِ.

والثَّالث: نحو (شَجِيَةٍ) وهي اسمُ فاعلٍ للمؤنثِ، وكذَا (شُجَيَّة) -مُصَغَّرًا، وأصلهُ (شُجَيْوَة)- من الشَّجْوِ.

---

(١) قوله: (وياء اقلب): شروع في ذكر إبدال الياء من أختيها الألف والواو، فتبدل من الألف في مسألتين، ومن الواو في عشرمسائل.

(٢) نبه الناظم بقوله (والفعل منه صحيح غالبًا..) على اشتراط الألف بعد العين في المصدر الذي أُعلّت عينُه.

والرَّابع: نحو (غَزِيَان) -وهو مثالُ (ظَرِبَان)- من الغزْو.

وأشارَ بقولهِ: (ذَا أَيْضًا رَأَوْا فِي مَصْدَرِ الْـمُعْتَلِّ عَيْنًا) إلى أنَّ الواوَ تقلبُ بعدَ الكسرةِ ياءً في مصدرِ كلِّ فعلٍ اعتلَّتْ عينهُ نحو (صَامَ صِيَامًا، وَقَامَ قِيَامًا)، والأصلُ (صِوَامَ، وَقِوَامَ) فأُعِلَّتِ الواوُ فِي المصدرِ حملًا لهُ علَى فعلهِ.

فلوْ صحَّتِ الواوُ في الفعلِ لمْ تعتلَّ في المصدرِ **نحو**: (لَاوَذَ لِوَاذًا، وَجَاوَرَ جِوَارًا).

وكذلكَ تصحُّ إذَا لمْ يكنْ بعدهَا ألفٌ، وإنْ اعتلّتْ في الفعلِ **نحو**: (حَالَ حِوَلًا).

وَجَمْـعُ ذِيْ عَـيْنٍ أُعِـلَّ أَوْ سَـكَنْ (٩٥٦) فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَـنْ

أيْ: متَى وقعتِ الواوُ عَينَ جَمْعٍ، وأُعِلَّتْ فِي واحدهِ أوْ سكنتْ؛ وجبَ قَلْبُهَا ياءً إنِ انْكَسَرَ مَا قبلهَا ووقعَ بعدَها ألفٌ، نحو:(دِيَار، وَثِيَاب) أصلهمَا (دِوَار، وَثِوَاب) فقلبتِ الواوُ ياءً في الجمعِ؛ لانكسارِ مَا قبلهَا ومجيءِ الألفِ بعدهَا معَ كونهَا في الواحدِ إمَّا معتلّةً كـ(دَارٍ)، أوْ شبيهةً بالمعتلِّ في كونهَا حرفَ لينٍ ساكنًا كـ(ثَوْبٍ).

وَصَـــحَّحُوا فِعَلــــةً وَفِي فِعَــــلْ (٩٥٧) وَجْهَــانِ وَالاِعــلالُ أَوْلَى كَالْــحِيَلْ

إذَا وقعتِ الواوُ عينَ جمعٍ مكسورًا مَا قبلهَا، واعتلَّتْ في واحدهِ، أوْ سكنتْ، ولمْ يقعْ بعدهَا الألفُ، وكانَ على فِعَلةٍ وجبَ تصحيحهَا **نحو**: (عَوْد وعِوَدَةٍ)[1]، و(كُوزٍ وَكِوَزَةٍ)[2]، وشذَّ (ثَوْرٌ وَثِيَرَة).

ومن هُنا يُعْلَمُ أنَّه إنَّما تعتلُّ في الجمعِ إذَا وقعَ بعدهَا ألفٌ -كمَا سبقَ تقريرهُ-؛ لأنَّه حَكَمَ علَى (فِعَلَةٍ) بوجوبِ التَّصحيحِ، وعلَى (فِعَلٍ) بجوازَ التَّصحيحِ والإعلالِ؛ فالتَّصحيحُ **نحو**: (حَاجَةٍ وَحِوَجٍ)، والإعلالُ **نحو**: (قَامَةٍ وَقِيَمٍ، وَدِيمَةٍ وَدِيَمٍ)، والتَّصحيحُ فيهَا قليلٌ، والإعلالُ غالبٌ.

(١) العَوْد: الجمل المُسِنّ الذي فيه بَقيّة قُوّة، ويجمع على: عِوَدة. وقد جمعوه على عِيَدَة -بالقلب- في لغة قبيحة.

(٢) الكُوز: ما اتسع رأسُه من أواني الشراب إذا كانت بعُرًى وآذان، وجمعه كيزان وأكواز وكِوَزة. فإن لم يكن لها خراطيم ولا عُرًى فهي أكواب -واحدها: كوب-، فإنْ كانت ملأى من شراب فهي أكواس -واحدها: كأس-.
فـــائدة: ذكر ابن دريد وابن سيده أن الكوز عربي صحيح.

وَالْـوَاوُ لامًـا بَعْـدَ فَـتْحٍ يَـا انْقَلَـبْ (٩٥٨) كَالْــمُعْطَيَانِ يُرْضَــيَانِ وَوَجَــبْ

إبْــدَالُ وَاوٍ بَعْــدَ ضَــمٍّ مِـنْ أَلِـفْ (٩٥٩) وَيَــا كَمُــوقِنٍ بِــذَا لَــهَا اعْـتَرِفْ

إِذَا وقعتِ الواوُ طرفًا، رابعةً فصاعدًا، بعدَ فتحةٍ؛ قُلِبَتْ ياءً، **نحو**: (أَعْطَيْتُ) - أصلهُ: (أَعْطَوْتُ)؛ لأنَّه من (عَطَا يَعْطُو) إذَا تناولَ- فَقُلِبَتِ الواوُ في الماضِي ياءً حملًا على المضارعِ **نحو**: (يُعْطِي)، كمَا حُمِلَ اسمُ المفعولِ **نحو**: (مُعْطَيَانِ) علَى اسمِ الفاعلِ **نحو**: (مُعْطِيَانِ)، وكذلكَ (يُرْضَيَانِ) أصلهُ (يُرْضَوَانِ)؛ لأنَّه من (الرِّضْوَانِ) فقلبتْ واوهُ بعدَ الفتحةِ ياءً حملًا لبناءِ المفعولِ علَى بناءِ الفاعلِ **نحو**: (يُرْضِيَانِ).

وقوله: (وَوَجَبْ إِبْـدَالُ وَاوٍ بَعْـدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ) معناهُ: أنَّه يجبُ أنْ يُبدلَ من الألفِ واوٌ، إذَا وقعتْ بعدَ ضمةٍ، كقولكَ في (بَايَعَ: بُويِعَ)، وفي (ضَارَبَ: ضُورِبَ).

وقوله: (وَيَـا كَمُـوقِنٍ بِذَا لَـهَا اعْتَرِفْ) معناهُ: أنَّ الياءَ إذَا سكنتْ في مفردٍ بعدَ ضَمّةٍ، وجبَ إبدالهَا واوًا، نحو:(مُوقِنٍ، وَمُوسِرٍ) -أصلهمَا (مُيْقِنٍ وَمُيْسِرٍ)؛ لأنَّهما منْ (أَيْقَنَ وَأَيْسَرَ)- فلوْ تحركتِ الياءُ لمْ تُعَلَّ، **نحو**: (هُيَام).

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا (٩٦٠) يُقَالُ (هِيمٌ) عَنِدْ جَمْعِ (أَهْيَمَا)

يجمعُ (فَعْلَاءُ وَأَفْعَلُ) على (فُعْلٍ) بضمِ الفاءِ، وسكونِ العينِ -كمَا سبقَ فِي التَّكسيرِ- كـ(حَمْرَاء وَحُمْر، وَأَحْمَر وَحُمْر).

فإذَا اعتلَّتْ عينُ هذَا النَّوعِ من الجمعِ بالياءِ قُلِبَت الضمةُ كسرةً؛ لتصحَّ الياءُ، **نحو**: (هَيْمَاءَ وَهِيْمٍ، وبَيْضَاءَ وَبِيْضٍ)، ولمْ تُقلبِ الياءُ واوًا، كما فعلُوا في المفردِ كـ(مُوْقِن) استثقالًا لذلكَ في الجمعِ.

وَوَاوًا اثْـرَ الضَّـمِّ رُدَّ اليَـا مَـتَى (٩٦١) أُلْـفِي لامَ فِعْـلٍ اوْ مِـنْ قَبْـلِ تَـا

كَتَـاءِ بَـانٍ مِـنْ رَمَى كَمَقْـدُرَهْ (٩٦٢) كَـذَا إِذَا كَسَبُعَـانَ[1] صَـيَّرَهْ

إذَا وقعتِ الياءُ لامَ فعلٍ، أَوْ منْ قبلِ تاءِ التأنيثِ، أَوْ زَيَادَتَي (فَعْلَان)، وانضمَّ مَا قبلهَا فِي الأصولِ الثلاثةِ، وجبَ قلْبُها واوًا:

فالأوَّل: نحو:(قَضُوَ الرَّجُلُ)[2].

والثَّاني: كمَا إذَا بنيتَ من (رَمَى) اسمًا على وزنٍ مقدُرةٍ فإنَّك تقول: (مَرْمُوَةٍ).
والثَّالث: كمَا إذَا بنيتَ من (رَمَى) اسمًا علَى وزنِ (سَبُعَان)؛ فإنَّك تقولُ: (رَمُوَانِ).

فتقلبُ الياءُ واوًا في هذهِ المواضعِ الثلاثةِ؛ لانضمامِ مَا قبلهَا.

---

(١) (سبعان): اسم موضع ببلاد قيس.

(٢) قضو الرجل: معناه ما أقضاه، وذلك أنك حولت "قضى" إلى مثال "ظَرُفَ" للدلالة على التعجب على ما مر في بابه.

وَإِنْ تَكُــنْ عَيْنــًا لِفُعْــلَى وَصْــفا (٩٦٣) فَــذَاكَ بِالْــوَجْهَيْنِ عَــنْهُمْ يُــلْفَى

إذَا وقعتِ الياءُ عينًا لصفةٍ علَى وزنِ (فُعْلَى) جازَ فيهَا وجهانِ:

أحدهمَا: قَلْبُ الضمّةِ كسرةً؛ لتصحَّ الياءُ.

والثَّاني: إبقاءُ الضمّةِ؛ فتقلبُ الياءُ واوًا، **نحو**: (الضِيْقَى، وَالكِيْسَى، والضُوْقَى، والكُوْسَى) وهمَا تأنيثُ (الأَضْيَقِ، والأَكْيَسِ) (١).

(١) اعلم أن (فُعلى) الواقعة صفة على نوعين:

١- أحدهما: الصفة المحضة: وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة؛ لسلامة الياء، ولم يسمع منها إلا ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢]، و(مشية حِيكى) أي يتحرك فيها المنكبان.

٢- غير المحضة: وهي الجارية مجرى الأسماء وهي فُعلى (أفعل) نحو: (الكوسى) -مؤنث الأكيس- و(الضوقى) -مؤنث الأضيق-، وهذا النوع هو مراد الناظم، إلا أن ما ذكره فيه من جواز الوجهين -وهما: إبدال الضمة التي قبل الياء كسرة، وإبقاء الضمة فتقلب الياء واوًا- مخالفٌ لما قرره سيبويه وغيره، فإنهم حكموا على هذا النوع بحكم الأسماء، وهو إقرار الضمة وقلب الياء واوًا، ولا يجوز غير هذا الوجه.

ومثال ماكانت العين لفعلى فيه اسما: (طوبى) -مصدرًا لـ"طاب" أو عَلَمًا لشجرة في الجنة تظلها-، فإنه يتعين فيه قلبها واوًا.

فصل

مِنْ لامِ فَعْلَى اسْمًا أَتَى الْواوُ بَدَلْ (٩٦٤) يَاءٍ، كَتَقْوى غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ

تُبدلُ الواوُ من الياءِ الواقعةِ لامَ اسمٍ علَى وزنَ (فَعْلَى) **نحو**: (تَقْوَى)، وأصلهُ (تَقْيا)؛ لأنَّه من (تقَيتُ) -فإنْ كانتْ (فَعْلَى) صفةً لمْ تُبْدَلِ الياءُ واوًا، نحو:(صَدْيَا، وَخَزْيَا)-، ومثلُ تقوى (فَتْوَى) بمعنَى: الفُتْيَا، و(بَقْوَى) بمعنَى: البُقْيَا.

واحترزَ بقولهِ:(غالبًا) ممَّا لمْ تبدلِ الياءُ فيهِ واوًا، وهي لامُ اسمٍ علَى فَعْلَى كقولهمْ للرائحةِ: (رَيَّا).

بِالْعَكْسِ جَاءَ لامُ فُعْلَى وَصْفا (٩٦٥) وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لا يَخْفَى

أيْ: تبدلُ الواوُ الواقعةُ لامًا لِـ(فُعْلَى) -وصفًا- ياءً، **نحو**: (الدُّنْيَا وَالعُلْيَا)، وشذَّ قولُ أهلِ الحجازِ: (القُصْوَى)؛ فإنْ كانَ فُعْلَى اسمًا سلمتِ الواوُ كـ(حُزْوَى) [١].

(١) حُزوى -بضم الحاء وسكون الزاي-: اسم موضع بنجد في ديار بني تميم.

فصل

إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا (٩٦٦)
فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِما وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا (٩٦٧)

إذَا اجتمعتِ الواوُ والياءُ في كلمةٍ، وسبقتْ إحداهمَا بالسُّكونِ، وكانَ سكونهَا أصليًّا، أُبْدِلَتِ الواوُ ياءً، وأدغمتِ الياءُ في الياءِ، وذلكَ **نحو**: (سَيِّد وَمَيِّت)، والأصلُ (سَيْوِدٌ، وَمَيْوِتٌ)، فاجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسبقتْ إحداهمَا بالسكونِ؛ فقلبتِ الواوُ ياءً، وأدغمتِ الياءُ في الياءِ؛ فصارَ (سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ).

فإنْ كانتِ الياءُ والواوُ في كلمتينِ لمْ يؤثِّرْ ذلكَ، **نحو**: (يُعْطِي وَاقِدٌ)، وكذَا إنْ عرضتِ الياءُ أو الواوُ للسكونِ، كقولكَ في (رُؤْيَة: رُويَةٌ) وفي (قَوِيَ: قَوْي).

وشذَّ التَّصحيحُ في قولهِمْ: (يَوْمٌ أَيْوَمُ)، وشذَّ أيضًا: إبدالُ الياءِ واوًا في قولهِمْ: (عَوَى الكَلْبُ عَوَّةً)[1].

(١) يقال: عَوَى الكلب يَعْوِي عيًّا -مثل رمى يرمي رميًا- وعُواءً، وعُوَّة، وعَوْيةً -على وزن فَعْلة كرَمْية- إذا لوى خطمه ثم صوَّت، أو مد صوته ولم يفصح، والأخيرتان نادرتان، والقياس: عَيَّة -بفتح العين وتشديد الياء مفتوحه-.

مِـنْ يَـاءٍ اوْ وَاوٍ بِتَحْرِيـكٍ أُصِـلْ (٩٦٨) أَلِفـًا ابْـدِلْ بَعْـدَ فَتْـحٍ مُتَّصِـلْ

إِنْ حُـرِّكَ التَّـالِي وَإِنْ سُـكِّنَ كَـفْ (٩٦٩) إِعْـلالَ غَـيْرِ الَّـلامِ وَهْيَ لا يُكَـفْ

إِعْـلالُـهَا بِسَـاكِـنٍ غَـيْرِ أَلِـفْ (٩٧٠) أَوْ يَـاءٍ التَّـشْـدِيدُ فِيهَـا قَـدْ أُلِـفْ

إذَا وقعتِ الواوُ والياءُ متحركةً بعدَ فتحةٍ، قُلِبَتْ ألفًا **نحو**: (قَالَ، وَبَاعَ) أصلهُما (قَوَلَ، وَبَيَعَ)؛ فقلبتِ الواوُ والياءُ ألفًا؛ لتحرُّكهَا وانفتاحِ مَا قبلهَا؛ هذَا إنْ كانتْ حركتهمَا أصليةً.

فإنْ كانتْ عارضةً، لمْ يُعتدَّ بهَا كـ(جَيَلٍ، وَتَوَمٍ) أصلهمَا (جَيْأَلٌ وَتَوْأَمٌ)، نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الياءِ والواوِ؛ فصارَ (جَيَلًا وَتَوَمًا).

فلوْ سَكَنَ مَا بعدَ الياءِ، أوِ الواوِ، ولمْ تكنْ لامًا، وجبَ التَّصحيحُ **نحو**: (بَيَان وطَوِيل)، فإنْ كانتَا لامًا، وجبَ الإعلالُ، مَا لمْ يكنِ السَّاكنُ بعدهمَا ألفًا، أوْ ياءً مُشدّدةً، كـ(رَمَيَا وَعَلَوِيٍّ)؛ وذلكَ **نحو**: (يَخْشَوْنَ) أصلهُ (يَخْشَيُونَ) فقلبتِ الياءُ ألفًا؛ لتحركهَا وانفتاحِ مَا قبلهَا، ثمَّ حُذِفَتْ لالتقائهَا ساكنةً معَ الواوِ السَّاكنةِ.

وَصَـــحَّ عَـــيْنُ فَعَـــلٍ وَفَعِـــلَا (٩٧١) ذَا أَفْـــعَلٍ كَأَغْيَـــدٍ وَأَحْـــوَلَا

كُلُّ فعِلٍ كانَ اسمُ الفاعلِ منهُ علَى وزنِ (أَفْعَل) فإنَّه يَلزمُ عينَهُ التَّصحيحُ، **نحو**: (عَوِرَ فهوَ أَعْوَرُ)، و(هَيِفَ فهوَ أَهْيَفُ)، وَ(غَيِدَ فَهُو أَغْيَدُ)، و(حَوِلَ فَهُو أَحْوَلُ)، وحُمِلَ المصدرُ علَى (فِعْلِه)، **نحو**: (هَيَفٍ، وَغَيَدٍ[١]، وَعَوَرٍ، وَحَوَلٍ).

وَإِنْ يَـــبِنْ تَفَاعُـــلٌ مِـــنِ افْتَعَـــلْ (٩٧٢) وَالْعَـــيْنُ وَاوٌ سَـــلِمَتْ وَلَـــمَ تُعَـــلْ

إِذَا كانَ (افْتَعَلَ) معتلَّ العينِ؛ فحقُّهُ أنْ تبدلَ عينهُ ألفًا، **نحو**: (اعْتَادَ، وارْتَادَ)؛ لتحركِهَا، وانفتاحِ مَا قبلهَا، فإنْ أبانَ (افْتَعَل) معنى (تَفَاعَل) وهو: **الاشتراكُ في الفاعليةِ والمفعوليةِ**، حُمِلَ عليهِ في التَّصحيحِ إنْ كانَ واويًّا، **نحو**: (اشْتَوَرُوا)[٢].

فإنْ كانتِ العينُ ياءً وجبَ إعلالهَا، **نحو**: (ابْتَاعُوا، وَاسْتَافُوا) أي: تَضَارَبُوا بالسيوفِ.

---

(١) الغَيَد: نعومة البدن. و الهَيَف: ضمور البطن والخاصرة.

(٢) **قوله**: اشتوروا: أي تشاوروا، وذلك أن يشير كل منهم على الآخر في الأمر الذي يشير الآخر عليه فيه. وأما "اشتار فلان العسل" فإنه يُعَلُّ بقلب الواو ألفًا لتحركها مع انفتاح ما قبلها؛ لأنه لا يدل على التفاعل، ومعنى اشتار العسل: أخذه من كوارته، مثل: "شاره يشوره".

وَإِنْ لِحَـرْفَيْنِ ذَا الإِعْـلالُ اسْـتُحِقْ (٩٧٣) صُحِّـحَ أَوَّلٌ، وَعَكْـسٌ قَـدْ يَحِـقْ

إذَا كانَ في كلمةٍ حَرْفَا عِلّةٍ، كلُّ واحدٍ متحركٌ مفتوحٌ مَا قبلهُ لمْ يجزْ إعلالهمَا معًا؛ لئلَا يَتوَالَى في كلمةٍ واحدةٍ إعلالانِ؛ فيجبُ إعلالُ أحدهمَا وتصحيحُ الآخرِ، والأحقُّ منهمَا بالإعلالِ الثَّاني، **نحو**: (الحَيَا، والهَوَى)، والأصلُ: (حَيَيٌ، وَهَوَيٌ)، فوُجِدَ في كلٍّ من العينِ واللامِ سببُ الإعلالِ؛ فعُمِلَ بهِ في اللامِ وحدَها؛ لكونهَا طرفًا -والأطرافُ محلُّ التغييرِ-، وشذَّ إعلالُ العينِ وتصحيحُ اللامِ، **نحو**: (غَايَةٍ).

وَعَـيْنُ مَـا آخِـرُهُ قَـدْ زِيـدَ مَـا (٩٧٤) يَخُـصُّ الإِسْـمَ وَاجِـبٌ أَنْ يَسْـلَمَا

إذَا كانَ عينُ الكلمةِ واوًا متحركةً مفتوحًا مَا قبلهَا، أوْ ياءً متحركةً مفتوحًا مَا قبلهَا، وكانَ في آخرهَا زيادةٌ تخصُّ الاسمَ[1]، لمْ يجزْ قَلْبُهَا ألفًا، بلْ يجبُ تصحيحهَا، وذلكَ **نحو**: (جَوَلَان، وَهَيمَان)، وشذَّ: (مَاهَان، ودَارَان).

(١) المقصود بزيادة تخص الاسم: الألف والنون اتفاقًا، وأما ألف التأنيث المقصورة نحو: (صَوَرَى- وهو اسم ماء-) ففيها خلاف، وأما تاء التأنيث فغير معتبرة في التصحيح.

وَقَبْــلَ بَــا اقْلِــبْ مِيْمًــا النُّــونَ إِذَا (٩٧٥) كَانَ مُسَــكَّنًا كَمَــنْ بَــتَّ انْبِــذَا

لما كانَ النُّطقُ بالنَّونُ الساكنةِ قبلَ الباءِ عَسِرًا وجبَ قلبُ النُّونِ ميمًا، ولا فرقَ في ذلكَ بينَ المتَّصلةِ والمنفصلةِ، ويجمعهمَا قولهُ: (مَنْ بَتَّ انْبِذَا) أي: من قَطَعَكَ فَأَلقِهِ عنْ بَالِكَ واطْرَحْهُ، وألفُ (انْبذَا) مبدلةٌ من نونِ التوكيدِ الخفيفةِ.

فصـــل[١]

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيـكَ مِنْ ذِي لِـــينٍ آتٍ عَـيْنَ فِعْـلٍ كَأَبِــنْ (٩٧٦)

إِذَا كانتْ عينُ الفعلِ ياءً، أَوْ واوًا متحركةً، وكانَ مَا قبلهَا ساكنًا صحيحًا وجبَ نقلُ حركةِ العينِ إِلى الساكنِ قبلهَا، **نحو**: (يَبِيْنُ، وَيَقُوْمُ)، والأصلُ (يَبْيِنُ، ويَقْوُمُ) بكسرِ الياءِ وضمِّ الواوِ؛ فنُقلتْ حركتهمَا إِلى الساكنِ قبلهمَا، وهوَ الباءُ والقافُ، وكذلكَ في (أَبِنْ)[٢].

فإنْ كانَ السَّاكنُ غيرَ صحيحٍ لمْ تُنقلِ الحركةُ، **نحو**: (بَايَعَ، وَبَيَّنَ، وَعَوَّقَ).[٣]

---

(١) ذكر الناظم في هذا الفصل أن نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله في أربع مسائل:
الأولى : أن يكون حرف العلة عين فعل، وذكرها بقوله: (لساكن صح.. الخ).
الثانية: أن يكون عين اسم يشبه المضارع في وزنه دون زياداته، أو زياداته دون وزنه، وذكرها بقوله: (ومثل فعل.. الخ).
الثالثة: أن يكون عين إفعال، أو استفعال، وذكرها بقوله: (وألف الإفعال.. الخ).
الرابعة: أن يكون عين مفعول، وذكرها بقوله: (وما لأفعال.. الخ).وسيأتي تفصيل كل مسألة وحكمها.

(٢) أصل: "أبن": أبين، كأكرم، نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها -وهو الباء الموحدة-، فالتقى ساكنان: الياء التي نُقلت حركتها، والنون الساكنة للبناء؛ فحُذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين.

(٣) ومثال ذلك من يائي العين: زين، ولين، وطين، وعين، وتيم، وخيم. ومن واوي العين: شوق، وكور، وروع، وحول، وهون، وروق، وسوف، ولون، وكون، وهوم. ونظير هذا: تعاون، وتعاور، وتقاولوا، وتباين، وتبايعوا.

مَـا لَـمْ يَكُـنْ فِعْـلَ تَعَجُّـبٍ وَلَا (٩٧٧) كَابْـيَضَّ أَوْ أَهْـوَى بِـلَامٍ عُلِّـلَا

أَيْ: إنَّما تنقلُ حركةُ العينِ إلى السَّاكنِ الصَّحيحِ قبلهَا إذَا لمْ يكنِ الفعلُ للتَّعجبِ، أوْ مضاعفًا، أو معتلَّ اللامِ؛ فإنْ كانَ كذلكَ فلَا نَقْلَ، نحو:(مَا أَبْيَنَ الشَّيءَ، وَأَبْيِنْ بهِ)، و(مَا أَقْوَمَهُ، وَأَقْوِمْ بِهِ)، ونحو: (ابْيَضَّ، وَاسْوَدَّ)، ونحو: (أَهْوَى).

وَمِثْـلُ فِعْـلٍ فِي ذَا الإِعْـلَالِ اسْـمُ (٩٧٨) ضَـاهَى مُضَـارِعًا وَفِيـهِ وَسْـمُ[(١)]

يعني: أنَّه يثبتُ للاسمِ الَّذي يشبهُ الفعلَ المضارعَ -في زيادتهِ فقطْ، أوْ في وزنهِ فقطْ- من الإعلالِ بالنقلِ مَا يثبتُ للفعلِ.

فالَّذي أشبهَ المضارعَ في زيادتهِ فقطْ (تِبِيْعٌ)، وهوَ مثالُ (تِحْلِيءٍ) من البيعِ، الأصلُ: (تِبْيِعٌ) -بكسرِ التَّاءِ، وسُكونِ الباءِ-، فنقلتْ حركةُ الياءِ إلى الباءِ، فصارَ (تِبِيْع).

والَّذي أشبهَ المضارعَ في وزنهِ فقط (مَقَامٌ)، والأصلُ: (مَقْوَم)؛ فنُقلتْ حركةُ الواوِ إلى القافِ، ثمَّ قُلبتِ الواوُ ألفًا؛ لمجانسةِ الفتحةِ.

فإنْ أشبههَ في الزيادةِ والزِّنةِ: فإمَّا أنْ يكونَ منقولًا من فعلٍ، أوْ لَا؛ فإنْ كانَ منقولًا منهِ أُعِلَّ، كـ(يَزِيد) وإلَّا صحَّ، كـ(أَبْيَض، وَأَسْوَد).

(١) قوله: (وفيه وسم) أي: علامة يمتاز بها عن المضارع، وهي إما وجود الوزن فقط، أو حروف الزيادة فقط.

وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ (٩٧٩) وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
أَزِلْ لِذَا الإِعْلَالِ وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ (٩٨٠) وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

لما كانَ (مِفْعَالٌ) غيرَ مُشْبِهٍ للفعلِ استَحقَّ التَّصحيحَ، كـ(مِسْوَاكٍ)، وحُمِلَ - أيضًا- (مِفْعَلٌ) عليهِ؛ لمشابهتهِ لهُ في المعنَى، فصُحِّحَ كمَا صُحِّحَ (مِفْعَال)، كـ(مِقْوَلٍ، ومِقْوَالٍ)[(١)].

وأشارَ بقولهِ: (وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ أَزِلْ... إلى آخره) إلى أنَّ المصدرَ إذَا كانَ علَى وزنِ (إِفْعَالٍ أوْ اسْتِفْعَالٍ)، وكانَ معتلَّ العينِ، فإنَّ ألفهُ تحذفُ؛ لالتقائِهَا ساكنةً معَ الألفِ المبدلةِ من عينِ المصدرِ، وذلكَ **نحو**: (إِقَامَةٍ، وَاسْتِقَامَةٍ)، وأصلهُ: (إِقْوَامٌ، وَاسْتِقْوَامٌ)؛ فنُقِلَتْ حركةُ العينِ إلى الفاءِ، وقُلبت الواوُ ألفًا؛ لمجانسةِ الفتحةِ قبلهَا، فالتَقَى ألفانِ فحذفتِ الثَّانيةُ منهمَا، ثمَّ عُوِّضَ منهَا تاءُ التَّأنيثِ؛ فصارَ (إِقَامَةً وَاسْتِقَامَةً)، وقدْ تُحذَفُ هذهِ التَّاءُ، كقولهِمْ: (أَجَابَ إِجَابًا)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣][(٢)].

---

(١) اعلم أولًا أن وزن المفعال أصل في تصحيح ما عينه واو أو ياء مفتوحان وقبلهما ساكن صحيح؛ لأنه لم يشبه الفعل لا في الزيادة ولا في الزنة، ولأنه لو نقلت حركة الحرف المعتل فيه إلى الساكن الصحيح قبله لم يجز قلب الواو والياء ألفًا فيه؛ لوجود ألف بعدها.
ثم اعلم أن العلماء يختلفون في مفعل - بغير ألف - فمنهم من يقول: حمل على مفعال؛ لأنه أشبهه في اللفظ والمعنى، أما مشابهته لفظًا فلأنه لا فرق بينهما لفظًا إلا بزيادة الألف وهي إشباع للفتحة، وأما مشابهته معنى؛ فإنّ كلًّا منهما يأتي اسم آلة كمخيط ومخياط، ويأتي صيغة مبالغة كمقول ومقوال، وهذا هو الذي ذكره الشارح، ومن العلماء من يقول: إن مفعلًا هو نفس مفعال، غاية ما في الباب أن الألف حذفت منه.

(٢) **الإعـراب:** (وإقام): الواو حرف عطف، إقام: اسم معطوف على: "فعل الخيرات"، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله، وإقام مضاف. (الصلاة): مضاف إليه مجرور.
وجه الاستدلال: أن التاء المعوضة عن الألف الثانية المحذوفة من (إقامة) قد تحذف فيصير (إقام).

وَمَـا لِإِفْعَـالٍ مِـنَ الْحَـذْفِ وَمِـنْ (٩٨١) نَقْـلٍ فَـمَـفْـعُـولٌ بِـهِ أَيْضًا قَمِـــنْ

نَـحْوُمَبِيــــعٍ وَمَصُـــونٍ، وَنَـــدَرْ (٩٨٢) تَصْحِيحُ ذِي الوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا اشتَهَرْ

إِذَا بُنِي مفعولٌ من الفعلِ المعتلِّ العينِ بالياءِ، أوالواو، وجبَ فيهِ مَا وجبَ في (إِفْعَالٍ، واسْتِفْعَالٍ) من النَّقلِ والحذفِ[1]؛ فتقول فِي مفعولٍ من (بَاعَ وقَالَ: مَبِيعٌ ومَقُولٌ)، والأصلُ: (مَبْيُوعٌ وَمَقْوُولٌ)، فنقلتْ حركةُ العينِ إِلى السَّاكنِ قبلهَا؛ فالتقَى ساكنانِ: العينُ وواوُ مفعولٍ؛ فحذفتْ واوُ مفعولٍ؛ فصارَ (مَبِيعٌ وَمَقُولٌ).

وكانَ حقُّ (مَبِيْعٍ) أنْ يقالَ فيهِ: (مَبُوع)[2] لكنْ قلبوا الضَّمةَ كسرةً؛ لتصحَّ الياءُ.

وندرَ التَّصحيحُ فيمَا عينهُ واوٌ، قالوا: (ثَوْبٌ مَصْوُونٌ)، والقياسُ: (مَصُونٌ)، ولغةُ تميمٍ: تصحيحُ مَا عينهُ ياءٌ؛ فيقولونَ:(مَبْيُوع وَمَخْيُوط)؛ ولهذَا قالَ المصنفُ رَحِمَهُ اللهُ: (وَنَدَر تَصْحيحُ ذِي الوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ).

---

(١) أي: من غير تعويض بالتاء.

(٢) لأنه بعد أن حُذفت واو المفعول صارت الباء مضمومة وبعدها ياء ساكنة، والأصل أنه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة قلبت واوًا إن كان ما هي فيه مفردًا كما حصل في موقن وموسر، وأصلهما ميقن وميسر، وفعلهما أيقن وأيسر، لكنهم لم يفعلوا ذلك هنا وقلبوا ضمة الباء كسرة لتسلم الياء؛ ليظهر الفرق بين الواوي واليائي.

وَصَحِّحِ الْمَفْعَولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا (٩٨٣) وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا

إذَا بُنِي مفعولٌ من فعلٍ معتلِّ اللامِ؛ فلَا يخلُو: إمَّا أنْ يكونَ مُعتلًّا بالياءِ، أوْ بالواوِ:

فإنْ كانَ مُعتلًّا بالياءِ وجبَ إعلالهُ بقلبِ واوِ مفعولٍ ياءً، وإدغامهَا في لامِ الكلمةِ، **نحو**: (مَرْمِيٍّ)، والأصلُ: (مَرْمُوْيٌ)؛ فاجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسبقتْ إحداهمَا بالسُّكونِ؛ فقُلِبَت الواوُ ياءً، وأُدغمت الياءُ في الياءِ، وإنَّما لمْ يذكرِ المصنفُ: (رَحِمَهُ ٱللَّهُ) هذا هنَا؛ لأنَّه قدْ تقدَّم ذكرُه.

وإنْ كانَ مُعتلًّا بالواوِ؛ فالأجودُ التَّصحيحُ إنْ لمْ يكنِ الفعلُ علَى (فَعِلَ) **نحو**: (مَعْدُوٍّ) من عدَا؛ ولهذَا قالَ المصنِّف: (مِنْ نَحْوِ عَدَا)، ومنهمْ من يُعِلُّ؛ فيقول: (مَعْدِيٌّ).

فإنْ كانَ الواويُّ على (فَعِلَ) فالصَّحيحُ الإعلالُ **نحو**: (مَرْضِيٍّ) من (رَضِيَ)؛ قال الله تعالى: ﴿ٱرْجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾[1] [الفجر: ٢٨]، والتَّصحيحُ قليلٌ، **نحو**: (مَرْضُوٌّ).

---

(١) قرأ الجمهور مرضية بالياء، وقرأها بعضهم مرضوة بالتصحيح.

الإعــراب: (ارجعي): فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بياء المؤنثة المخاطبة، والياء: ضمير في محل رفع فاعل. (إلى ربك): جار ومجرور متعلقان بالفعل ارجعي، ورب مضاف، والكاف: ضمير مضاف إليه. (راضية): حال منصوب. (مرضية): حال ثان منصوب.

وجه الاستدلال: أن الواو تقلب ياء إذا وقعت لام اسم مفعول لفعل ماض ثلاثي على وزن فَعِل، نحو رضي، فاسم المفعول منه مرضوي.

كَـذَاكَ ذَا وَجْهَـيْنِ جَـا الْفُعُـولُ مِـنْ (٩٨٤) ذِي الْـوَاوِ لامَ جَمْـعٍ اوْ فَـرْدٍ يَعِـنْ

إِذَا بُنِي اسمٌ على (فُعُولٍ) فإنْ كانَ جمعًا، وكانتْ لامُهُ واوًا جازَ فيهِ وجهانِ: التَّصحيحُ، والإعلالُ **نحو**: (عُصِيٍّ وَدُلِيّ في جمعِ: عَصَا ودَلْو)، و(أُبوٍّ وَنُجُوٍّ[١] جمع: أَبٍ ونَجْوٍ)، والإعلالُ أجودُ منْ التَّصحيحِ في الجمعِ[٢].

وإنْ كانَ مفردًا جازَ فيهِ وجهانِ: الإعلالُ، والتَّصحيحُ، والتَّصحيحُ أجودُ، **نحو**: (عَلَا: عُلُوًّا، وَعَتَا: عُتُوًّا)، ويقلُّ الإعلالُ، **نحو**: (قَسَا: قِسيًا) أي: قسوةً.

---

(١) أما (عُصِي) فأصله الأصيل عُصُوو-بضم العين والصاد- فقلبت الواو المتطرفة ياء تخلصًا من ثقل اجتماع واوين في آخر الكلمة مع ضمة قبلهما، فصار عصوي، ثم اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، فصار عُصُيّ – بضمتين وياء مشددة – فقلبت ضمة الصاد كسرة لتناسب الياء، ثم يجوز لك أن تقلب ضمة العين كسرة لتناسب ويجوز أن تبقيها، وأما (دُلِيٌّ) فأصلها دلوو، ثم دلوي، ثم دلي، وبيانه كما سبق، وأما (أُبُوٌّ) فظاهر، وأما نجو فيجوز أن يكون بالجيم على أنه جمع (نجو)، وهو السحاب الذي أهراق ماءه، ويجوز أن يكون بالحاء المهملة على أنه جمع نحو، بمعنى الجهة، وقد حكى سيبويه: إنكم لتطيرون في نُحُوٍّ كثيرة، ومعناه: إنكم لتسيرون في أنحاء وجهات كثيرة مختلفة.

(٢) ظاهر عبارة الناظم التسوية بين الجمع والمفرد في جواز الوجهين في كل منهما، ولهذا بادر الشارح ببيان الفرق بين المفرد والجمع، وقد قال ابن مالك نفسه في الكافية الشافية:

وَرَجِّـحِ الإِعْـلالَ فِي الْجَمْـعِ، وَفِي ... مُفْـرَدٍ التَّصْـحِيحُ أَوْلَى مَـا قُـفِي

هذا، ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جواز الوجهين في فعول، وشرطه: ألا يكون فعله من باب قوي، فإن كان الفعل من باب قوي وجب فيه الإعلال.

وَشَــاعَ نَحْــوُ نُيَّــمٍ فِي نُــوَّمِ[1] (٩٨٥) وَنَحْــوُ نُــيَّامٍ شُــذُوذُهُ نُــمِي

إِذَا كانَ فُعَّل جمعًا لما عينهُ واوٌ، جازَ تصحيحُهُ، وإعلالهُ، إنْ لمْ يكنْ قبلَ لامهِ ألفٌ؛ كقولكَ في جمعِ (صَائِمٍ: صُوَّمٌ، وَصُيَّمٌ)، وفي جمعِ (نَائِمٍ: نُوَّمٌ، وَنُيَّمٌ).

فإنْ كانَ قبلَ اللامِ ألفٌ وجبَ التَّصحيحُ، والإعلالُ شاذٌّ، **نحو**: (صُوَّامٌ، وَنُوَّامٌ)،

---

(١) هذا هو الموضع التاسع الذي تبدل فيه الياء من الواو، ولم يذكر الناظم الموضع العاشر، وهو: أن تلي الواو كسرة وهي ساكنة مفردة نحو: (ميزان) و(ميقات).

فائدة: ذكر الناظم رحمه الله المواضع التي تبدل فيها الياء من الواو مفرقة، فيحسن جمعها هنا، وهي كالتالي:

١) أن تقع بعد كسرة وهي إما طرف نحو: (رضي)، أو قبل تاء التأنيث نحو: (أكسية) و(شجيّة) أو قبل الألف والنون الزائدتين نحو: (غزيان) وإلى هذا أشار بقوله:(بواوٍ ذا افعلا.. إلى قوله.. زيادتي فعلان).

٢) أن تقع عينًا لمصدر فعل أُعلّتْ فيه، ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف كصيام، وإلى هذا أشار بقوله:(ذا أيضًا رأوا في مصدرالمعتل .. إلى نحو الحول).

٣) أن تقع عينًا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة وهي في الواحد:إما معلة،أو شبيهة بالمعلة -وهي الساكنة- وإلى هذا أشار بقوله: (وجمع ذي عين أعل.. الخ البيت).

٤) أن تقع طرفًا رابعة فصاعدًا كأعطيتُ وزكَّيتُ. وإلى هذا أشار بقوله: (والواو لامًا بعد فتح.. إلى قوله كالمعطيان يُرضيان).

٥) أن تكون لامًا (لفعلى) ـ بالضم ـ صفة، وإلى هذا أشار بقوله: (بالعكس جاء لام فعلى وصفًا.. الخ البيت).

٦) أن تلتقي هي والياء في كلمة، والسابق منهما ساكن متأصل ذاتًا وسكونًا، وإلى هذا أشار بقوله: (إن يسكن السابق.. إلى قوله وشذ معطى غير ما قد رسما).

٧) أن تكون لام مفعول الذي ماضيه على فَعِل -بكسر العين- وإلى هذا أشار بقوله: (وصحح المفعول من نحو عدا.. الخ البيت).

٨) أن تكون لام فُعول جمعًا أو مفردًا، وإلى هذا أشار بقوله: (كذاك ذا وجهين جا.. الخ البيت).

٩) أن تكون عينًا لفُعَّل جمعًا صحيح اللام، وإلى هذا أشار بقوله: (وشاع نحو نيم..).

ولم يذكر الموضع العاشر وقد تقدم ذكره قريبًا.

ومن الإعلالِ قولهُ:

٣٥٩- (... فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلَّا كَلَامُهَا...) (١)

---

(١) **٣٥٩-** هذا عجز بيت لأبي الغمر الكلابي، وصدره قوله:

أَلا طَرَقَتْنَــــــا مَيَّـــــةُ ابْنَـــــةُ مُنْـــــــذِرِ

اللُّغَـة: (طرقتنا) جاءتنا ليلًا. (أرق): أسهد، وأطار النوم عن الأجفان. (النيام) جمع نائم.

الإعــراب: (ألا) أداة تنبيه. (طرقتنا) طرق: فعل ماض، والتاء للتأنيث، ونا: مفعول به لطرق. (مية) فاعل طرق. (ابنة) نعت لمية، وابنة مضاف. و(منذر) مضاف إليه. (فما) الفاء عاطفة، وما: نافية. (أرق) فعل ماض. (النيام) مفعول به لـ"أرق". (إلا) أداة استثناء ملغاة. (كلامها) كلام: فاعل "أرق"، وكلام مضاف وها: مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (النيام) في جمع نائم، حيث أعل بقلب الواو ياء، وكان قياسه "النوام" بالتصحيح، وهو الأكثر استعمالًا في كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

أَلاَ أَيُّهَـــا النُّـــوَّامُ وَيْحَكُـــم هُبُّـــوا أُسَـائِلكُمْ هَـلْ يَقْتُـلُ الرَّجُـلَ الحُـبُّ

فصل

ذُو اللِّينِ[١] فَا تَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلَا (٩٨٦) وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلَا

إذَا بُنِي (افْتِعَالٌ) وفروعهُ من كلمةٍ فاؤُهَا حرفُ لينٍ وجبَ إبدالُ حرفِ اللينِ تاءً، **نحو**: (اتِّصَالٍ، واتَّصَلَ، وَمُتَّصِلٍ)، والأصلُ فيهِ: (اوْتِصال، واوْتَصَلَ، وَمُوتَصِلٌ)[٢].

فإنْ كانَ حرفُ اللينِ بدلًا من همزةٍ لمْ يجزْ إبدالهُ تاءً؛ فتقولُ فِي افْتَعَلَ من (الأكلِ: ائتكَلَ)، ثُمّ تبدلُ الهمزةِ ياءِ؛ فتقولُ: (ايتكَلَ)، ولا يجوزُ إبدالُ الياءِ تاءً، وشذَّ قولهم: (اتَّزَرَ) بإبدالِ الياءِ تاءً[٣].

(١) مراد الناظم بقوله (ذو اللين) الياء والواو فقط؛ إذ الألف لا تقع فاء مطلقًا ولا عينًا، ولا لامًا بطريق الأصالة. وهذا الموضع الذي تبدل فيه التاء من الواو والياء.

(٢) قد مثل الشارح لـما كان حرف اللين فيه واوًا، فأما مثال اليائي فقولك من "يسر": (اتَّسر يتَّسر اتّسارًا فهو متَّسر).

(٣) والقياس فيه: (ايتزر)، وأما حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في صحيح البخاري حديث (٣٠٠): «وكان يأمرني، فأتَّزِر» -بإدغام التاء-، فقصره بعضهم على السماع، وبعضهم صحح أن روايته: "فآتّزر" بالمد، وجوزه بعضهم.

طَـا تَـا افْتِعَـالٍ رُدَّ إِثْـرَ مُطْبَـقِ (٩٨٧) فِي ادَّان وَازْدَدْ وَ ادَّكِـرْ دَالًا بَـقِي

إذَا وقعتْ تاءُ (افْتِعَالٍ) بعدَ حرفٍ من حروفِ الإطباقِ وهي: (الصَّادُ والضَّاد والطَّاءُ والظَّاءُ) وجبَ إبدالهُ طاءً، كقولكَ: (اصْطَبَرَ، واضْطَجَعَ، واظْطَعَنُوا، واظْطَلَمُوا).

والأصلُ: (اصْتَبَر، واضْتَجَعَ، واظْتَعَنُوا، واظْتَلَمُوا)؛ فأُبْدِلَ من تاءِ الافتعالِ طاء.

وإنْ وقعتْ تاءُ الافتعالِ بعدَ (الدَّالِ والزَّاي والذَّالِ)، قلبتْ دالًا **نحو**: (ادَّان، وازْدَدْ، وادَّكِرْ).

والأصلُ: (ادْتَانَ، وازْتَدْ، واذْتَكِرْ)؛ فاستُثْقِلتِ التَّاءُ بعدَ هذهِ الحروفِ؛ فأبدلتْ دالًا، وأدغمتِ الدَّالُ في الدَّالِ.

فصل[1]

فَا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ[2] (٩٨٨) احْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ[3] اسْتَمَرَّ فِي (٩٨٩) مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ[4]

إِذَا كانَ الفعلُ الماضِي معتلَّ الفاءِ، كـ(وَعَدَ): وجبَ حذفُ الفاءِ في الأمرِ، والمضارِعِ، والمصدر -إِذَا كانَ بالتَّاءِ-، وذلكَ **نحو**: (عِدْ، وَيَعِدُ، وَعِدَةٌ)، فإنْ لمْ يكنِ المصدرُ بالتَّاءِ لمْ يجزْ حذفُ الفاءِ، كـ(وَعْدٍ).

وكذلكَ يجبُ حذفُ الهمزةِ الثَّانيةِ في الماضِي مع المضارعِ واسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ نحو قولك في (أَكْرَمَ: يُكْرِمُ)، والأصلُ: (يُؤَكْرِمُ)، ونحو: (مُكْرِمٍ، وَمُكْرَمٍ)، والأصلُ: (مُؤَكْرِم، وَمُؤَكْرَم)؛ فحذفت الهمزةُ في اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ.

---

(١) ذكر الناظم في هذا الفصل الحذف وهو نوعان: مقيس وشاذ، فالمقيس هو الذي تعرض لذكره، وهو ثلاثة أنواع:
١) ما يتعلق بفاء الكلمة وذكره في قوله: (فا أمر أو معنا ... الخ البيت).
٢) ما يتعلق بحرف زائد فيها وذكره في قوله: (وحذف همز أفعل.. الخ البيت).
٣) ما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتي وذكره في قوله: (ظلت وظلت في ظللت.. الخ البيت).

(٢) فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه (واو): أن ما فاؤه ياء لا حظ له في هذا الحذف إلا ما شذ.

(٣) أخرج الناظم بقوله: (أفعل) الهمزة في نحو: (أكل) مما همزتُه أصل.

(٤) قوله: (بنيتي متصف) أي: صيغتي شخص متصف، أي: الصيغتين الدالتين على الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام به، أو الوقوع عليه، وهما اسم الفاعل واسم المفعول.

ظِلْـتُ وَظَلْـتُ فِي ظَلِلْـتُ اسْـتُعْمِلا (٩٩٠) وَقِـــرْنَ فِي اقْـــرِرْنَ وَقَـــرْنَ نُقِـــلا

إِذَا أُسندَ الفعلُ الماضِي[1]، المضاعف، المكسورُ العينِ إِلى تاءِ الضَّميرِ أَوْ نونهِ، جازَ فيهِ ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدها: إتمامهُ **نحو**: (ظَلِلْتُ أفْعَلُ كَذَا)، إِذَا عملتهُ بالنَّهار.

والثَّاني: حَذْفُ لامهِ[2]، ونقلُ حركةِ العينِ إِلى الفاءِ، **نحو**: (ظِلْتُ).

والثَّالث: حذفُ لامهِ، وإبقاءُ فائهِ علَى حركتهَا، **نحو**: (ظَلْتُ).

وأشارَ بقولهِ: (وَقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ) إِلى أَنَّ الفعلَ المضارعَ، المضاعفَ، الَّذِي علَى وزنِ (يَفْعِل)[3]، إِذَا اتَّصلَ بنونِ الإناثِ، جازَ تخفيفهُ بحذفِ عينهِ بعدَ نقلِ حركتهَا إِلى الفاءِ، وكذَا الأمرُ منهُ؛ وذلكَ نحو قولكَ فِي (يَقْرِرْنَ: يَقِرْنَ)، وفي (اقْرِرْنَ: قِرْنَ).

وأشارَ بقولهِ: (وَقَرْنَ نُقِلَا) إِلى قراءةِ نافعٍ وعاصمٍ ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[4]

(١) أي: الفعل الماضي الثلاثي المضاعف، والمضاعف الثلاثي هو ما كان عينه ولامه من جنس واحد.

(٢) اختار الشارح أن المحذوف في (ظلت)اللام، وفي (قرن) العين، وهما قولان للناظم، فجرى في كل محل على قول من قولي المصنف.

(٣) هكذا بدون نون النسوة، كما في طبعة دار الفكر لحاشية الخضري، وفي طبعات عدة من هذا الكتاب (يفعلن)، بنون النسوة، والأول هو الأنسب.

(٤) قرأ عاصم ونافع {وقَرْن} بفتح القاف، وقرأها الباقون بالكسر.

الإعـراب: (وقرن): الواو: حرف عطف، قرن: (على القراءتين) فعل أمر مبني على السكون، ونون النسوة: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية معطوفة على ما قبلها. (في بيوتكن): جار ومجرور متعلقان بالفعل قرن، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه، والنون: حرف دال على جماعة الإناث.

وجــه الاستدلال من الآية: أنه ورد فيها تخفيف اقرَرْن -مفتوح العين- إلى(قَرن) -مفتوح الفاء- بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وهو نادر، وعليه قرأ عاصم ونافع كما أشار إليه الشارح، والجمهور يكسرون الفاء لأنها من (اقرِرْن) بكسر الراء الأولى التي هي عين الكلمة.

[الأحزاب: ٣٣]، بفتحِ القافِ، وأصلهُ (اقْرَرْنَ) من قولهم: قَرَّ بالمكانِ يَقَرّ، بمعنى: يَقِرُّ، حكاهُ ابنُ القطَّاعِ، ثمَّ خُفِّفَ بالحذفِ بعدَ نقلِ الحركةِ، وهو نادرٌ؛ لأنَّ هذَا التخفيفَ إنَّما هو للمكسورِ العينِ.

الإدغام(١)

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ادْغِمْ لا كَمِثْلِ صُفَفِ (٩٩١)
وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ وَلا كَجُسَّسٍ وَلا كَاخْصُصَ ابِي (٩٩٢)
ولا كَهيلَلَ، وَشَذَّ فِي أَلِلْ وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ(٢) (٩٩٣)

إِذَا تحرَّكَ المثلانِ في كلمةٍ أُدْغِمَ أُولهما في ثانِيهما، إنْ لمْ يتصدَّرا، ولمْ يكنْ مَا هُما فيهِ اسمًا على وزنِ (فُعَلٍ) أَوْ علَى وزنِ (فُعُلٍ أَوْ فِعَلٍ أَوْ فَعَلٍ)، ولمْ يتَّصلْ أولُ المثلينِ بمُدْغَمٍ، ولمْ تكنْ حركةُ الثَّاني منهما عارضةً، ولَا مَا همَا فيهِ ملحقًا بغيرِهِ.

فإنْ تصدَّرَا فلا إدغام، كـ(دَدَنٍ)، وكذَا إنْ وُجِدَ واحدٌ ممَّا سبقَ ذكرهُ؛ فالأوَّلُ: كـ(صُفَفٍ، وَدُرَرٍ)، والثَّاني: كـ(ذُلُلٍ،(٣) وَجُدُدٍ)، والثَّالث: كـ(كِلَلٍ، ولِـمَمٍ)(٤)،

---

(١) باب الإدغام واسع فهو يدخل في جميع الحروف ما عدا حروف اللين، ولكن الناظم اقتصر فيه على إدغام المثلين في كلمة؛ لأنه اللائق بالتصريف، وأما اللائق بالقراء فهو أعم.

(٢) شروط هذا الإدغام أحد عشر، ذكر الناظم في هذه الأبيات تسعة شروط، وسيأتي فيما بعد ذكر العاشر، بقوله: (وفك حيث مدغم ... الخ) ولم يذكر الحادي عشر وهو التصدر ـوقد ذكره الشارح ولعله تركه لوضوحه.

(٣) ذُلُل -بضمتين-: جمع ذلول، وهو البعير الذي سهل قياده. وجُدُد -بضمتين أيضًا-: جمع جديد، وهو ضد القديم.

(٤) الكلل: جمع كِلّة -بكسر الكاف فيهما-، وهي السِترُ الرَّقيقُ يُخاطُ كالبيتِ، يُتَوَقَّى فيه من البقِّ. واللمم: جمع لمة -بكسر اللام فيهما-، وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن.

والرَّابعُ: كـ(طَلَلٍ، وَلَبَبٍ)[1]، والخامسُ: كـ(جُسَّسٍ) -جمعُ جَاسٍّ-، والسَّادسُ: كـ(اخْصُصَ ابِي)، وأصلهُ: "اخْصُصْ أَبِي"؛ فنُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الصَّادِ، وحُذِفَتِ الهمزةُ، والسَّابعُ: كـ(هَيْلَل) أي: أكثَرَ من قولِ: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ، ونحوه (قَرْدَدٌ، وَمَهْدَدٌ).

فإنْ لمْ يكنْ شيءٌ من ذلكَ وجبَ الإدغامُ، **نحو**: (رَدَّ، وَضَنَّ) أي: بخلَ، (وَلَبَّ)،[2] والأصلُ: (رَدَدَ، وَضَنِنَ، وَلَبُبَ).

وأشارَ بقولهِ: (وَشَذَّ فِي أَلِلْ وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَـقُبِلْ) إلى أنَّه قدْ جاءَ الفكُّ في ألفاظٍ قياسُهَا وجوبُ الإدغامِ، فجُعِلَ شاذًّا يُحفَظُ ولَا يقاسُ عليهِ، **نحو**: (أَلِلَ السِّقَاءُ) إذَا تغيرتْ رائحتهُ، و(لَحِحَتْ عَيْنُهُ) إذَا التَصَقَتْ بالرَّمَصِ[3].

(١) الطلل: ما شخص وارتفع من آثار الديار. واللب: موضع القلادة من الصدر.

(٢) لَبُب -على زون كَرُم- أي: صار لبيبًا، واللبيب: التام العقل.

(٣) الرَّمَص -بفتح الراء والميم جميعًا-: هو الوسخ الذي يجتمع في موق العين إذا كان جامدًا، فإن كان سائلًا فهو الغَمَص.

وَحَــيِيَ افْكُــكْ وَادَّغِــمْ دُونَ حَــذَرْ (٩٩٤) كَــذَاكَ نَحْــوُ تَــتَجَلّى وَاسْـــتَتَرْ

أشارَ في هذَا البيتِ إلى مَا يجوزُ فيهِ الإدغامُ والفكُّ، وفُهِمَ منهُ أنَّ مَا ذكرهُ قبلَ ذلكَ واجبُ الإدغامِ.

والمرادُ بِـ(حَيِيَ) مَا كانَ المثلانِ فيهِ ياءينِ لازمًا تحريكُهُمَا، **نحو**: (حَيِيَ، وَعَيِيَ)؛ فيجوزُ الإدغامُ، **نحو**: (حَيَّ، وَعَيَّ)؛ فلو كانت حركةُ أحدِ المثلينِ عارضةً بسببِ العاملِ لم يجزِ الإدغامُ اتفاقًا، **نحو**: (لَنَ يُحْيِيَ).

وأشارَ بقولهِ: (كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلّى وَاسْتَتَرْ) إلى أنَّ الفعلَ المبتدأَ بتاءينِ مثل: (تَتَجَلَّى) يجوزُ فيهِ الفكُّ والإدغامُ؛ فمنْ فكَّ -وهو القياسُ- نظرَ إلى أنَّ المِثْلَينِ مُصَدَّرانِ، ومنْ أدغمَ أرادَ التَّخفيفَ؛ فيقولُ: (اتَّجَلَّى)[1]، فيُدغَمُ أحدُ المثلينِ في الآخرِ؛ فتسكن إحدَى التاءينِ؛ فيُؤْتَى بهمزةِ الوصلِ توصلًا للنطقِ بالسَّاكنِ، وكذلكَ قياسُ تاءِ (اسْتَتَرَ): الفكُّ؛ لسكونِ مَا قبلَ المثلينِ، ويجوزُ الإدغامُ فيهِ بعدَ نقلِ حركةِ أوَّلِ المثلينِ إلى السَّاكنِ، **نحو**: (سَتَّرَ يَسَتِّرُ سِتَّارًا)[2].

---

(١) هذا الحكم خاص بالفعل الماضي؛ لأن المضارع لا تدخله همزة الوصل أصلًا.

(٢) أما (استّر) فأصله استتر على وزان اجتمع، فنُقلت حركة التاء الأولى إلى السين الساكنة قبلها، فاستغني عن همزة الوصل فحُذفت، وأُدغمت التاء في التاء، فصار (سَتَّر) بفتح السين، وتشديد التاء مفتوحة.

وَمَـا بِتَـاءَيْنِ ابْتُـدِي قَـدْ يُقْتَصَـرْ (٩٩٥) فِيـــهِ عَلَى تَــا كَتَبَـــيَّنُ الْعِـــبَرْ

يقالُ: في (تَتَعَلَّم، وَتَتَنَزَّل، وَتَتَبَيَّن) ونحوها: (تَعَلَّمُ، وَتَنَزَّلُ، وَتَبَيَّنُ) بحذفِ إحدَى التَّاءينِ وإبقاء الأخرَى، وهوَ كثيرٌ جدًّا، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾[1] [القدر: ٤].

---

(١) **الإعراب:** (تنزل): فعل مضارع مرفوع. (الملائكة): فاعل مرفوع. (والروح): الواو حرف عطف، الروح: اسم معطوف على الملائكة، والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله. (فيها): جار ومجرور متعلقان بالفعل "تنزل".

وجه الاستدلال: أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان جاز حذف إحداهما؛ لثقل اجتماع المثلين، ولا سبيل إلى الإدغام لاحتياجه حينئذ إلى همزة وصل -وهي لا تدخل الفعل المضارع-، فخفف بحذف إحداهما.

وَفُـكَّ حَيْـثُ مُـدْغَمٌ فِيـهِ سَـكَنْ (٩٩٦) لِكَـــوْنِهِ بِمُضْــمَرِ الـــرَّفْعِ اقْــتَرَنْ

نَـــحْوُ حَـــلَلْتُ مَـــا حَـــلَلْتَهُ وَفِي (٩٩٧) جَزْمٍ وَ شِبْهِ الْجَـزْمِ(١) تَخْيِيرٌ(٢) قُـفِي

إذَا اتَّصلَ بالفعلِ المدغَمِ عينُهُ في لامهِ ضميرُ رفعٍ سَكَنَ آخرهُ؛ فيجبُ حينئذٍ الفكُّ، **نحو**: (حَلَلْتُ، وَحَلَلْنَا، والهِنْدَاتُ حَلَلْنَ)، فإذَا دخلَ عليهِ جازمٌ جازَ الفكُّ، **نحو**: (لَمْ يَحْلُلْ)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾(٣) [طه: ٨١]، وقوله: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾(٤) [المائدة: ٥٤]، والفكُّ لغةُ أهلِ الحجازِ، وجازَ الإدغامُ

(١) هذا هو الشرط العاشر لوجوب الادغام: وهو أن لا يعرض سكون لثاني المثلين، إما لاتصاله بضمير الرفع أو لجزم وشبهه.

(٢) المراد بالتخيير في قوله: (تخيير قفي): استواء الوجهين في أصل الجواز، لا استواؤهما في الفصاحة؛ لأن الفك أفصح.

(٣) **الإعــراب:** (ومن): الواو: حرف استئناف، من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. (يحلل): فعل مضارع مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، وهو فعل الشرط. (عليه): جار ومجرور متعلقان بالفعل يحلل. (غضبي): فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير في محل جر مضاف إليه، والجملة الفعلية يحلل غضبي، في محل رفع خبر، وجواب الشرط جملة ﴿فَقَدْ هَوَىٰ ﴿٨١﴾﴾ [طه: ٨١] ، وهي في محل جزم.

وجـه الاسـتدلال: أن الفعل "يحلل" هو فعل مضارع، مجزوم، مضعف اللام، لذا جاز فيه الإدغام والفك. والفك هو الأجود؛ وهو لغة أهل الحجاز، وبها جاء القرآن غالبا، ولو قرئ "ومن يحلّ" بالإدغام لكان جائزا في العربية، وهو لغة بني تميم.

(٤) قرأ نافع وابن عامر (يرتدد) بدالين، الثانية ساكنة، وقرأها الباقون بدال واحدة مفتوحة مشددة.

الإعــراب: (من): اسم شرط جازم كون في محل رفع مبتدأ. (يرتد): (على القراءتين) فعل مضارع مجزوم، وحرك بالفتح على قراءة من أدغم للخفة، أما على قراءة من فك الإدغام فالسكون ظاهر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى من، والجملة الفعلية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (منكم): جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل يرتد. (عن دينه): جار ومجرور متعلقان بالفعل مرتد، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه. وقوله تعالى (فسوف يأتي الله بقوم..) جواب الشرط في محل جزم، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ "من". =

نحو: (لمْ يَحُلّ)؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾(١) [الحشر: ٤] في سورةِ الحشر، وهي لغةُ تميمٍ.

والمرادُ بشبهِ الجزمِ: سكونُ الآخِرِ في الأمرِ، نحو: (احْلُلْ)، وإنْ شئتَ قلتَ (حُلَّ)؛ لأنَّ حكمَ الأمرِ كحكمِ المضارعِ المجزومِ.

= **وجه الاستدلال:** أن الفعل المضارع المضعف المجزوم بالسكون يجوز فيه الإدغام والفك، وبذلك وردت القراءتان.

(١) **الإعراب:** (ومن): الواو حرف استئناف، من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. (يشاق): فعل مضارع مجزوم، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وهو فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: "هو"، والجملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ من، والجملة الاسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (الله): لفظ الجلالة مفعول به منصوب، وجواب الشرط هو قوله: {فإن الله شديد العقاب}، وهو في محل جزم.

وجه الاستدلال: أن الفعل "يشاق" هو فعل مضارع مضعف اللام، مجزوم بمن الشرطية؛ لذا جاز فيه الإدغام والفك، فالإدغام -والقراءة عليه- لغة بني تميم، والفك لغة الحجازيين.

وَفَــكُّ أَفْعِــلْ فِي التَّعَجُّــبِ الْــتُزِمْ (٩٩٨) وَالْــتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًــا فِي هَلُــمْ

ولما ذكرَ أنَّ فعلَ الأمرِ يجوزُ فيهِ وجهانِ، **نحو**: (احْلُلْ وحُلَّ) **استثنَى من ذلكَ شيئينِ**:

- **أحدهمَا**: (أَفْعِلْ) في التَّعجبِ؛ فإنَّه يجبُ فكُّه، **نحو**: (أَحْبِبْ بِزَيْدٍ، وَأَشْدِدْ بِبَيَاضِ وَجْهِهِ).
- **الثَّاني**: (هَلُمَّ) فإنَّهم التزمُوا إدغامهُ.

واللهُ سبحانهُ وتعالى أعلمُ.

الخاتمة

وَمَـا بِجَمْعِـهِ عُنِيـتُ قَـدْ كَمَـلْ (٩٩٩) نَظْمًـا عَلَى جُـلِّ الْـمُهِمَّاتِ اشْـتَمَلْ

أَحْصَـى مِـنَ الكَافِيَـةِ الخُلاصَـهْ (١٠٠٠) كَمَا اقْتَضَـى غِـنًى بِـلا خَصَاصَـهْ

فَأَحْـمَدُ اللهَ مُصَلِّـيًا عَلى (١٠٠١) مُحَمَّـدٍ خَـيْرِ نَـبِيٍّ أُرْسِـلا

وَآلِهِ الْـغُرِّ الكِـرَامِ الْـبَرَرَهْ (١٠٠٢) وَصَحْبِـهِ الْـمُنْتَخَبِينَ الخِـيَرَهْ

قائمة المراجع

اعتمدنا في التعليق على شرح ابن عقيل على المراجع التالية:

أولا: المراجع الأساسية:

(١) منحة الجليل على شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد (اعتمدنا عليه في: إعراب الشواهد الشعرية، وشرح المعاني، وبيان الاستشهاد منها، وبعض التعليقات العلمية، مع تصرف بحسب الحاجة).

(٢) خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٣٩)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة (اعتمدنا عليه في ضبط ألفاظ الشواهد الشعرية، وفي نسبتها، وشرح معانيها).

(٣) إعراب شواهد ابن عقيل، للدكتور رياض الخوام (اعتمدنا عليه في إعراب الشواهد القرآنية والحديثية، وبيان أوجه الاستدلال بها، مع تصرف كثير).

(٤) حاشية الخضري، لمحمد بن مصطفى الخضري، دار الفكر (اعتمدنا عليه في الإضافات العلمية).

(٥) شرح الأشموني (ت٩٠٠هـ) لألفية ابن مالك، مع حاشية الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية (اعتمدنا عليه في الإضافات العلمية).

ثانيًا: أبرز المراجع الأخرى:

(١) الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، لبهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة: الثانية، ١٤١٨ هـ.

(٢) أوضح المسالك، لابن هشام(ت ٧٦١هـ)، دار الفكر.

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (المتوفى: ق ٦هـ)، تحقيق: الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط: ١٤٠٨ هـ

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصار، تحقيق الصالحي، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ.

(٥) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، للفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع.

(٦) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي٧٠٢هـ، تحقيق أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٧) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك(ت ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية.

(٨) شرح أبيات المغني لعبد القادر البغدايد، تحقيق رباح ودقاق، دار المأمون، ط (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ).

(٩) شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد السيرافي(الابن) ٣٨٥هـ، تحقيق محمد هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٤هـ.

(١٠) شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، لابن الجواليقي، ت:٥٤٠هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

(١١) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحو، لمحمد شراب، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧.

(١٢) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي(الأب) ٣٦٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ٢٠٠٨ م.

(١٣) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، للحميري، عدد من المحققين، دار الفكر المعاصر.

(١٤) المقاصد الشافية، للشاطبي(ت ٧٩٠)، تحقيق جماعة من المحققين، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى.

(١٥) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، لبدر الدين العيني، تحقيق علي فاخر وآخرين، دار السلام، ١٤٣١هـ.

(١٦) النحو الوافي، لعباس حسن(ت ١٣٩٨)، دار المعارف، ط: ١٥.

الفهرس

تم بحمد الله